٤١٥ شرح الكافية فى النحو، تأليف شهاب الدين بن
ش٠ز شمس الدين بن عمر الزاولي الدولة آبادى ،
الهندى (-٨٤٩هـ) ٠ كتب سنة ٩٥٠هـ ٠

١٢٤ق ٢١س ٢١،٥×١٣سم

١٢١ نسخة حسنة ، فوق المتن خطوط بالحمرة ، خطها
نسخ معتاد ٠

معجم المؤلفين ٤ : ٣٠٩ قوله ٣ : ٢٢٩

١- النحو، اللغة العربية أ- الزاولي ، شهاب
الدين -٨٤٩هـ ب- تاريخ النسخ

وترميم جلد

٤١/٧

ما الفرق بين الانشاء والخبر وتحقيقه ذلك ان الكلام اما ان يكون بنسبة بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا له من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة بين الشيئين وهو الانشاء او يكون نسبة بحيث يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا مطابقة وهو الخبر لان النسبة المفهومة من الحاصلة في الذهن لا بد ان يكون بين الشيئين ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وان يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك فان القيام حاصل لزيد قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او لم نقل وهذا معنى وجود النسبة الخارجية محصل

الاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم
جامي

والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء فلا يلزم ان يكون السرج حال اشتراكه الفرس مصاحبا له والالصاق يستلزم المصاحبة

تملك هذا الكتاب افقر الورى

هو مدلك محمد

تمالك العبد

في ملك العبد الفقير الى الله

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله نحو آلائه الوافيه • ونشكره لنوال نعمائه الكافيه • ونصلي على نبيه المرتضى محمد
الرافع مناصب الهداية لارباب الالباب بكلمته الباهرة • وآله واصحابه المعليين شهباب
صحبته الفاخرة • والحاجبين عادية اعداء الله ببوارق السيوف المهندة القاطعة •
وبعد فقد صنف طبقات الادباء والكتاب • تصانيف في علم الاعراب بحسب قوتهم
في البيان • وسمتهم من بلاغة الخاطر والبنان • لكن الشيخ الامام • قدوة الانام • وحيد
العصر • فريد الدهر افضل المدققين • برهان المحققين • ابا المفاخر شهاب الدين
بن عمر الزوالي الدولتابادي • ثم الهندي اكرم الله مآبه • واجزل ثوابه • قد عمل حواشي
على الرسالة المشهورة في الاعراب لشيخ الصناعة • قدوة الامة المشتهر في المشارق و
المغارب • العلامة ابن الحاجب • اسكنه الله الفراديس • وانال روحه التقديس • قد
حازت مع الصغر سنيهما • وجازت في الفضل جميعها • من حيث نشاء تبعتها • و
تفرعت دوحتها • موشاة بحبر الالفاظ الساحرة • ومغشاة بحلل المعاني الزاهرة • حل
عقد البيان باقيدة • وبيض وجه البلاغة بما سوده • ولعمري هذه هي التي تقتضي الادباء
ان تخلدوا بتحرير معاليها اقلامهم • ويحلوا بتقرير مساعيها كلامهم • ولو ادركها الماضون
من ارباب التصانيف لحدثتهم • انفسهم بان يعتذروا ويعدوا العجز عن كنه مدائحها • و
تعدادا صغر منائحها • اعتذار ابي نواس اذا نحن اثنينا عليك بصالح • فانت
كما نثني وفوق الذي نثني • ولما كانت عقدا فذا انفصم فتناثرت لآليه • وروضة دخلت
اساءة في اعاليه • وكانت كافية شافية • ومن وراء الاقناع والاشباع آتية • اردت
ان امنع المحصلين بها بنظم منثورها • وجمع ماثورها • ليتخذوا سميرا على التسهي ونبراسا

في المقام والسفر • وعلى الله التوكل في الآمال • واليه المرجع والمآل • فاقول ناقلا كلامه وبالله
التوفيق لاتمامه • اعلم ان بدأ الشيخ ره في هذه الرسالة بحمد الله هضما للنفس بتخييل
ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يبدأ على سنتها وليس
ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع وبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوعي علم النحو
يبحث فيه عن احوالهما من الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ولما كان الكلمة جزء الكلام ويرجع الاعراب
اليهما بالذات قدمها عليه فقال الكلمة اللام للجنس والتاء للوحدة النوعية او الفردية
والكلمة الواحدة كلية مفهوما وان كانت جزئية فيما صدقت عليه والتعريف باعتبار المفهوم
وعلى هذا لا ينافي الاستغراق ايضا كما في كل فرد وكل واحد لكن محل التعريف يأباه اذ التعريف
انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يتاول الطرد لا التعريف واما حمل اللام على العهد
الذهني فوجيه لما له المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام والاولى ان يحمل على
الجنس او العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة قيل بتجريد التاء عن
معنى الوحدة واتيانها للتحرز عن الوقوع على الثلث فصاعدا كما هو حكم المجرد عنها وفيه
ان الاسم المجرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما قيل في ان الانسان لفي خسر انما تجريد التاء
عن معنى الوحدة فبعيد لا يوجد في الاستعمال لكونه نصا في الوحدة والكلم المجرد عن التاء جنس
لا جمع كما قيل بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وتصغيره كليم وبقوله احد عشر كلما
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مأول ببعض الكلم والاخير ممنوع
لفظ وهو في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت نواها اي رميتها وفي الاصطلاح
صوت يعتمد على المخارج من حرف فصاعدا وقيل ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا
وفي كل وجوه نظر فتامل يعرف واحترز به عن الدوال الاربع وانما لم يقل لفظة لان
الوحدة غير مرادة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر واللفظ
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كالمنوي في زيد ضرب واضرب حيث يصدق عليه تعريف اللفظ

اعتبارا او حكما لا حقيقة اذ ليس من مقولة الحروف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما
عبر واعنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجر وافيد احكام اللفظ فكان لفظا
حكما بهذا الاعتبار والمحذوف لفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة
ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعى الوجود فالمحذوف لا ينافيه وضع
الوضع يعين اللفظ اولا وقيل تعيين اللفظ بازاء المعنى وقيل تخصيص شي بشي متى اطلق
او احس به فهم المخصص له ويخرج من الاول المشترك باعتبار المعنى الثانى والمنقولات الا
ان يراد الاولية عند الوضع ويخرج الدوال الاربع فيراد تعريف النوع لا الجنس ويخرج من
الثالث الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بان المحتاج الدلالة لا التعيين ويدخل فى الثالث
المحرفات الا ان يمنع فيه التخصيص والمنقولات الا ان يراد التخصيص الاول ويعرف الوضع
ويخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف ضميمة غير صحيح ويخرج من جميع التعريفات حروف
الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ دون المعنى فيراد تعريف نوع وانما ترك
قيد الدلالة لاندراجها فى الوضع وما يقال تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة ففيه ان
المراد الدلالة بالقوة فلا يخرج وفيه ويحترز بقوله وضع عن المحرفات والاصوات و
المهملات وما يدرك بالعقل لمعنى مفعول به باللام وفيه احتراز عن حروف الهجاء مفرد
وهى ما لا ينقسم عليه لفظه بخلاف المركب كغلام الرجل وضربت وقائمة وتضرب وبصرى
مركبات والالزم فى خمسة توالى اربع حركات فى كلمة واحدة وفى عراوة ابدال الواو
فى الوسط ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتانيث فى قائمة ولو لزم للزم فى الرجل
اجتماع التعريف والتنكير وليس فلس وقوله مفرد بالرفع صفة اللفظ وبالجر صفة
معنى وبالنصب حال من ضمير وضع وهى اسم وفعل وحرف اى الكلمة صادقة على هذه
الاقسام والا فالكلمة من حيث هى ليست باسم ولا فعل ولا حرف ومنقسم الى هذه الاقسام

الثلثة اقسام الكلى الى الجزئيات لا اقسام الكل الى الاجزاء والاسم ماخوذ من السمو بدليل
امثلة اشتقاقه من نحو سمى يسمى واسماء وسمى وقيل من الوسم لتناسبهما فى معنى كون
كل منهما علامة للمسمى والامثلة محمولة على القلب وسمى الفعل فعلا لتضمن الفعل وهو
المصدر والحرف فى اللغة الطرف فسمى به لانه يكون فى طرف من الاسم والفعل واللام
فى قوله لانها يتعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر بالسكوت فى معرض البيان
اى انحصرت على هذه الثلثة لانها اما ان تدل اى لان حالها اما دلالة او عدم دلالة
او لانها اما ذات دلالة او لا لانها اما دلالتها على كذا ثابتة فيكون قوله اما ان تدل
مبتداء محذوف الخبر والجملة خبر ان ويمكن ان يأول المصدر باسم الفاعل اى لانها اما
دلالة فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة ودلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم
به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيله او احساسه
وهذا تعريف بالعلامة والاثر والا فالفهم الذى هو صفة السامع او صفة المعنى كيف
يعرف به الدلالة التى هى صفة اللفظ ويمكن ان يقال انه تعريف لصفة الشى بصفة الشبيه
اصطلاحا ولا مشاحة فيه والمراد اما ان يدل وضعا فلا يرد ما خرج عن الاستقلال
من الاسماء كالموصولات ونحوها على معنى مفعول به ليدل لوجود تقديرى كعصا فى نفسها
فى بمعنى الباء اى بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة معنى اى حاصل فى نفس الكلمة
اى مدلولها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلول لغيره كاللام يدل
على تعريف تضمنه الاسم ولم دالة على تضمنه الفعل وعلى هذا فقس وفى بعض النسخ
فى نفسه اى معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلولا لآخر لفظ
من اسم او فعل بخلاف الحرف او لا عطف على يدل على معنى فى نفسها فان قيل العدم لا يكون
مقوما للماهية قيل هذا التعريف اسمى لا ماهية مع ان العدم المضاف الى الوجود قد
يتقوم به قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة

الثاني اي لا يدل على معنى في نفسه الحرف الجملة مستانفة لانه لما قال انما كذا او كذا فكان سائلا قال ما الاول وما الثاني اذ الاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان آخره في الدعوى لانه في القسمة الطرف تذكره مرة في طرف ومرة في طرف آخر ولان الشروع في البيان من القريب اولى ولعدم التقسيم فيه ولانه عدمي والعدمي مقدم والاول اي ما يدل على معنى في نفسها اما ان يقترن خبر الاول بحذف مضاف منه او من المبتدا او مبتداء محذوف الخبر او بتاويله بالصفة على طريقة اما ان تدل والمراد ان يقترن وضعا فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران في الاستعمال ولا على طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن او امس او غدا مما اقترن بالعارض باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال وتقييد الاقتران باحد الازمنة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسري والتاويب عن حد الاسم ودخوله في حد الفعل والمضارع مقترن باحدها عند الواضع او يقال ما اقترن بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة لوجود الواحد في الاثنين لكنه لا يصدق عليه ان يقترن باحدها فقط والمراد الاقتران لا بقيد فقط ولا بشرط التعيين وعدمه فلا يخرج المضارع الغير المعين والماضي المعين ولا يرد لفظ الماضي والمستقبل لان المراد بالاقتران الاقتران بالصيغة وليست فيهما صيغة اقترنت ولانه اريد بهما الفعلان المعهودان فمعناهما غير مقترن وانما اقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فمعناهما لا شئ آخر يقترن به وفيه وقيه اولا اي او لا يقترن باحد الازمنة الثلثة الثاني اي ما لا يقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم الجملة مستانفة والاول الفعل اعلم ان الدليل عقلي والمقدمات اصطلاحية فعلية فلا يرد ما قيل من ان العقل لا يحكم بالحصر لاحتمال القسم لاول وكل من سمي قسيم النقيسم وان الدليل من اقتران الشرطيات ووجه الحصر ان هذه القسمة دايرة

بين

بين النفي والاثبات فتوجب الحصر والا لزم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما لاختصاص كل صورة من الاقتران بقسم فلم يبق للزايد الا شمول العدم فيلزم ارتفاع النقيضين او شمول الوجود فيلزم اجتماعهما وقد علم الواو عاطفة على المحذوف اي قد تبين وقد علم واعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب ولرد من ظن ان هذا حصر بين الاقسام او لتنبيه من لا يكتفي بالاشارة ولله در المص اشار الى الحدود في ضمن الدليل ثم نبه بقوله وقد علم ثم صرح بعد بناء على اختلاف مراتب الطبايع وقد لما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات بذلك اي بالدليل المذكور والباء للاستعانة وانما وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن واختار ذلك دون هذا للتعظيم كما في قوله تعالى ذلك الكتاب حد كل واحد منها مفعول لما لم يسم فاعله واريد بالحد المعرف المشتمل الجامع المانع وفي تعيين حرف الاضافة هنا نوع صعوبة اذ اللام يقتضي المغايرة ومن يقتضي صحة الحمل الا ان يقال كل للاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه ومفهوم قوله واحد منها كلي يصدق على الاسم والفعل والحرف واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكنها يمتنع اظهارها الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد ونحو ذلك والا يلزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز والمعنى وقد علم حد جزئيات هذا الكلي وقوله منها اي من الانواع الثلثة صفة واحد الكلام لم يعطفه على قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لعدم قصد الربط وعن لحظة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب ما تضمن اي تضمن على تركيب لانه اخصر لاستغنائه عن صلة من ولصدقه على اضرب حقيقة دون تركيب وقيد ان المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح وايضا ان قوله تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن قوله كلمتين اسنادا بان يقول ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن وايضا ان جعل اضرب متضمنا لكلمتين حقيقة

محل تامل كلمتين يشمل التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها
ولا يرد نحو زيد قايم مما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين لوجودهما
فيه واعلم ان زيد قايم بهيئة المجموعة متضمن وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد
اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين وهو اخصر لترك من وكلمتين والباء لكنه يتوهم ح صدقه
على الجزء بالاسناد الباء للاستعانة او الالصاق او السببية او المصاحبة وهي متعلقة
بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اي كلمتين
ملتبستين واحترز به عما وراء التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو
الاسناد الاصلي لذاته وهو النسبة المفيدة فايدة تامة وقيل هو الحكم المفيد بحمل
جزئي المركب على الآخر والاسناد اعم من الاخبار واخاره ليتناول الانشاء ايضا فان
قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين
قام وابوه بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من الكلمتين اسند احديهما
الى الاخرى فانها صدقت على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا الكلام المص
يشير اليه نحو ضربت زيدا مجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام المص يشير
الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه قيل واعلم انه لو قال الكلام ما فيه
الاسناد لكان اخصر لكنه يتوهم صدقه على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل
جزء وقيل يلزم الاقتصار على الفصل وفيه ولا يتاتى اي ولا يحصل ذلك اي الكلام
او ما تضمن كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى
الاولين يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يصلح مظروفا للجزء وانما اخر المسند اليه بناء
على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب
المفصل فقال وذلك لا يتاتى اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد
منزلة المتردد لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر وهو قيد الاسناد فقدمه للتقوى

الا في اسمين اي لا يحصل في تركيب الا في احد هذين التركيبين لامتناع الاسناد وفي غير
بمعنى من اي من اسمين فلا يكون الظرف والمظروف واحدا او قدم [illegible] اسمين لاستحقاقه
جزئية التقدم او اسم وفعل قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق وفي بعض النسخ او
فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحروف والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك
وان كان مركبا من الجملتين لكن المعتبر في الكلام هو الثانية والشرط قيد فان قيل ما باله
صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح في الكلمة قيل التركيب العقلي يرتقي الى ستة
فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر
لكن ما ذكره اصوب واوضح الاسم لم يعطف على ما سبق لعدم الربط كما مر ما دل اي
كلمة دلت فما موصولة او موصوفة جعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل
والمراد الدلالة الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة
المطابقية دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله المطابقي غير مقترن والا لزم اقتران
الزمان بالزمان وان اريد بها الدلالة التضمني خرج الاسماء البسايط قيل واعلم
ان الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار على معنى في نفسه اي بنفس الكلمة لا بضم ضميمة
كالحرف فعلى هذا لفظة في بمعنى الباء متعلقة بدل والضمير عايد الى لفظة ما ويحتمل
ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون في نفسه صفة معنى اي كلمة دلت على معنى حاصل
في نفسها ومعنى حصولها في الكلمة كونه مدلولا لها وليس بتكرار اذ الكلمة قد يدل على
معنى هو مدلولها وقد يدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو
مدلول لفظ آخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل يدل على معنى يدل عليه
الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكذا لم يدل على النفي الذي
تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى

محل تأمل كلمتين يشمل التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها
ولا يرد نحو زيد قايم مما تضمن اكثر من كلمتين لانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين لوجودها
فيه واعلم ان زيدا قايم بهيئة المجموعة متضمن وفيه انه يصح ان يقول ما تضمن الاسناد
اذ الاسناد لا يكون بدون الكلمتين وهو اخصر لترك من وكلمتين والباء لكنه يتوهم صدقه
على الجزء بالاسناد الباء للاستعانة او الالصاق او السببية او للمصاحبة وهي متعلقة
بتضمن او صفة مصدر محذوف اي تضمنا ملتبسا او صفة كلمتين اي كلمتين
ملتبستين واحترز به عما وراء التركيب الاسنادي والمراد من الاسناد هو
الاسناد الاصلي لذاته وهو النسبة المفيدة فايدة تامة وقيل هو الحكم المفيد بل حمل
جزء في المركب على الاخر والاسناد اعم من الاخبار واخباره ليتناول الانشاء ايضا فان
قيل يصدق هذا الحد على نحو رجل قام ابوه والذي قام ابوه لتحقق الاسناد بين
قام وابوه بخلاف عبارة المفصل من قوله هو المركب من الكلمتين اسند احديهما
الى الاخرى فانها صدقت على قام ابوه مثلا ولم يصدق على ما تضمنه وكذا كلام المص
يشير اليه نحو ضربت زيدا مجموعه كلام لانه متضمن لكلمتين بالاسناد وكلام المص يشير
الى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه قيل واعلم انه لو قال الكلام ما فيه
الاسناد لكان اخصر لكنه يتوهم صدقه على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق بكل
جزء وقيل يلزم الاقتصار على المفصل وفيه ولا يتأتى اي ولا يحصل ذلك اي الكلام
او ما تضمن كلمتين بالاسناد او التضمن المذكور او الاسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى
الاولين يشكل الظرفية فيجاب بان الكلام كل يصلح مظروفا للجزء وانما اخر المسند اليه بناء
على مقتضى الظاهر لان السامع خالي الذهن فلا يحتاج الى التقوى وقدمه صاحب
المفصل فقال وذلك لا يتأتى اخراجا للكلام لا على مقتضى الظاهر لتنزيل غير المتردد
منزلة المتردد لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر وهو قيد الاسناد فقدمه للتقوى

الا في اسمين اي لا يحصل في تركيب الا في احد هذين التركيبين لامتناع الاسناد وفي غيرهما
بمعنى من اي من اسمين فلا يكون الظرف والمظروف واحدا وقدم المركب من اسمين لاستحقاقه
جزئية التقدم او اسم وفعل قدم الاسم لما تقدم من الاستحقاق وفي بعض النسخ او
فعل واسم ووجهه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحروف والاسم ونحو ان تكرمني اكرمك
وان كان مركبا من الجملتين لكن المعتبر في الكلام هو الثانية والشرط قيد فان قيل ما باله
صرح في تقسيم الكلام بالحصر ولم يصرح في الكلمة قيل التركيب العقلي يرتقي الى ستة
فاحتاج الى الحصر ولو قال الكلام ما تضمن اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر
لكن ما ذكره اصوب واوضح الاسم لم يعطف على ما سبق لعدم الربط كما مر ما اي
كلمة دل لفظها موصولة او موصوفة جعلها موصوفة اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل
والمراد الدلالة الاولية فلا يرد اسماء الافعال فان قيل ان اريد بالدلالة الدلالة
المطابقي دخل الفعل في حد الاسم لان مدلوله المطابقي غير مقترن والالتزام اقتران
الزمان بالزمان وان اريد بها الدلالة التضمني خرج الاسماء البسايط قيل واعلم
ان الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار على معنى في نفسه اي بنفس الكلمة لا بضم ضميمة
كالحرف فعلى هذا اللفظة في بمعنى الباء متعلقة بدل والضمير عايد الى لفظة ما ويحتمل
ان يكون الضمير عايدا الى ما ويكون في نفسها صفة معنى اي كلمة دلت على معنى حاصل
في نفسها ومعنى حصولها في الكلمة كونه مدلولا لها وليس بتكرار اذ الكلمة قد يدل على
معنى هو مدلولها وقد يدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو
مدلول لفظ آخر تضمنا او التزاما او مطابقة كاللام في الرجل يدل على معنى يدل عليه
الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكذا لم يدل على النفي الذي
تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي وكذا من في سرت من البصرة تدل على معنى

ابتداء تتضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع بناء على الوضع التركيبي ونعم يدل على معنى
يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة والياء والهاء والكاف والتاء في اياى واياه
واياك وانت يدل على معنى ما يدل عليه الضمير من الصفات اللازمة التي تضمنها او
التنوين يدل على صفات يدل عليها اللفظ التزاما فقوله في نفسه متعلق بدل
او صفة معنى او حال او خبر مبتداء محذوف والجملة حال او صفة وضميره عايد الى
اللفظ او المعنى واحترز به عن الحرف فانه ليس في نفسه معنى بل هو علامة لحصول
معنى في لفظ آخر وعلى الاخير في بمعنى الباء وعلى الاول يحتمل الوجهين غير بالجر صفة
معنى وبالنصب حال وبالرفع خبر محذوف المبتداء والجملة حال او صفة مقترن اى غير
مقترن جزؤه فلا يدخل الفعل لان جزؤه مقترن ولا يخرج البسايط لصدق
سلب اقتران الجزء عند عدمه اذ السلب قد يكون عند عدم الموضوع فاندفع ما
قيل ما دل عليه الفعل مطابقة غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او اقتران الكل بالجزء
يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير مقترن فاقتران
المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التسامح والمراد بالاقتران المنفي
الاقتران وضعا فلا يرد على عكسه نحو اسم الفاعل واخواته واسماء الافعال
ولا على طرده نحو نعم وبئس باحد الازمنة الثلثة لا بشرط التعيين سواء كان
معينا او لا فلا يرد المضارع وقوله الثلثة صفة الازمنة ومن خواصه جمع خاصة
وهي ما يوجد في المخصوص له دون غيره وقد يرسم بانها كلية مقولة على افراد
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وانما لم يقل من خصايصه اختيارا للفظ
المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة دخول اللام قدم العلامات
اللفظية لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول وهو اللام واخر ما يلحق
الآخر وهو الجر والتنوين ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركات وجودا فكذا ذكرها

ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنها العلامة اللفظية ايضا وهو الجر او حرف الجر وانما
خصت اللام بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام المعرف اللام الزايدة
للتحسين وفيه والجر انما خص به لكونه علم المضاف اليه المختص به وقيل لكونه اثر حرف
الجر وفيه ايضا قيل انما لم يدخل الفعل لانه لما حط اعراب الفرع بجعل ما هو الاصل
في البناء اعرابا فيه وهو الجزم منع الجر لئلا يزيد اعرابه على الثلاثة ولانه اريد حط
الفرع عن رتبة الاصل بمنع شيء مما هو الاصل في الاعراب فيه وخصص الجر لتوسط
رتبته توفيق للاعتبارين والتنوين اى الذي لم تختص بالقافية وفيه احتراز عن
تنوين الترنم والغالي وانما خص ما سواه لايجابه الانقطاع عما بعده وايجاب الفعل
الاتصال بالفاعل فيتنافيان وانقضاء الصفات الفاعل فرع له فلا يعتد به
ولاختصاص كل من التمكين والعوضية عن المضاف اليه والفرق بين المعرفة والنكرة
ومقابلة نون الجمع بالاسم واما ما هو عوض عن حرف العلة في نحو جوار فمحمول
على ما هو عوض المضاف اليه طردا للباب والاضافة اى كونه مضافا بتقدير
حرف الجر لاستلزامه معاقبة التنوين او ما في حكمه وقد عرفت اختصاصهما به و
لاختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ما ذكر من التنوين
وما قام مقامه والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول عليه طردا للباب والاسناد اليه
اى الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصنفية المستفاد
من اليه المختص به عقلا فيفيد الحصر وانما خص به لان الفعل وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وانما اختار هذه الخمسة
لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص اللام بتضمن
انواع التعريفات واصناف اللام والميم ويتضمن الجر اختصاص كونه مضافا او مضافا
اليه واختصاص كونه موصوفا وذا حال ومفعولا ومميزا ونحو ذلك واصناف

المسند اليه على عرف فبالحرى ان يوثرها بالذكر وهو معرب الاعراب في اللغة الاظهار
وازالة الفساد والمعرب مظهر فيه اى محل اظهار المعنى وهو ازالة فساده ومبني ماخوذ
من البناء المقصود به القرار وعدم التغير وتقسيم الكلي الى الجزئيات فالمعرب الفاء
للتفسير المركب اى الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا وفيه وقيل اى الذي ركب مع
عامله وفيه ايضا وهو كالجنس يشمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو
الف وباء وزيد وعمرو وبكر الذي لم يشبه ولم يناسب مبني الاصل اى الماضي و
الامر بغير اللام والحرف وقوله الذي الخ كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل
والمراد بمبني الاصل مبني هو اصل المبنيات فالاضافة بيانية وليس معناه مبني اصله ولا
في اصله ولا مبني القانون ونحو ذلك فان فيه في كل من ذلك وهيا لا يخفى ولا يرد مبني
الاصل حيث هو مركب غير مناسب مبني الاصل اذ الشيء لا يشبه نفسه لان المراد
الاسم المركب ولانه خارج دلالة ولان كلا من مبنيات الاصل يشبه صاحبه فلم
يصدق عليه عكسه قوله لم يشبه مبني الاصل واما مناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى
الماضي ومناسبة غير المنصرف والماضي والامر في الفرعيين ومناسبة سقيا سقاك
الله ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة المثل الكاف ومناسبة المضاف حرف
الاضافة ومناسبة اخر اللام او من ومناسبة اى حرف الشرط والاستفهام وتضمن
المبني والمجموع حرف العطف وغير ذلك لتمام تؤثر في منع الاعراب فمناسبات غير
معتبرة لضعفها ومعارض وفيه لو استدل على عدم مناسبتها باعرابها لكان دورا
وايضا المناسبة مجهولة واراد المقوية لكون القوة والضعف نسبيين لا يخرجها عن
الجهالة معافيه وحكمه اى خاصته واثره الثابت به او حكم وقع فيه فالاضافة للملابسة
ان يختلف بالقوة آخره اى صفة اخره ولا دور لجعل هذا الحكم حدا له لامكان معرفة
الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد كجرحي او بالجمع كحبلى واضافة الحكم

للعامل

للعامل المدار به وعدمها في هذان واللذان بناء على الواحد والجمع لا على البناء معافيه
لاختلاف اللام للوقت وللعلة العوامل اللام للجنس واحترز به عن اختلاف اخر غلامي
بالياء وعن اختلاف اخر الرجل ومن ابنك ومن زيد وفيه فان قيل جاءني زيد مثلا اذا
وقع في الاول لم يختلف فيه العوامل وهو معرب قيل المراد صلاحية ترتب اختلاف الآخر على
حصول اختلاف العوامل او المراد حصول الاختلافين بالفعل ويحمل على كون الخاصة مفارقة
او يراد بالاختلاف الوجود للملازمة والمشاكلة وبالعوامل الجنس فيكون المعنى اختلاف صفة
الاخر لوجود العوامل لفظا او تقديرا تفصيل الاختلاف الآخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا
او الاختلاف العوامل اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل
الاعراب عند البعض عبارة عن الاختلاف وبعضه ان الاعراب ضد البناء والبناء
ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب ولما كان اتفاقهم على تنويع الاعراب
على الرفع والنصب والجر يعضد ان الاعراب ما به الاختلاف قال اللغة ما اى حركة او حرف
فلا يرد العامل والمقتضي والاسناد اختلف آخره اى صفة اخر الاسم والمعرب انما جعل
الاعراب في الآخر لانه دال على الوصف اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد
الموصوف به اى بالحركة او بالحرف فهو عائد الى ما فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يتحقق الا
بحركتين فالحركة الواحدة ينبغي ان لا يكون اعرابا قيل المراد السبب القريب غير التام اى
ما له نوع تأثير في المسبب لا التأثير التام فيخرج العامل لانه سبب بعيد ويدخل الحركة الاولى
والثانية لان الثانية لا يوجب الاختلاف الا بعد الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد
السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما يختلف به آخر المعرب
لان الاسم معرب لم يشبه مبني الاصل اختلف بها آخره من السكون الى الحركة وان
لم يكن في حال الاعراب كما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب ليدل اى الاختلاف
او بما به الاختلاف وهو علة غائية للاختلاف خرج بها حركة نحو يا غلامي لانها مما اختلف

بآخر المعرب لان غلامي معرب باختيار الملم لكنها لا يدل على معنى من المعاني المعتورة وان جعلت
العلة خارجة عن الحد يخرج حركة نحو يا غلامي باعتبار الحيثية فانها ليست مما جيء به من
حيثياتها يختلف بها آخر المعرب بل حيث انها يوافق الياء على المعاني اى الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة عليه اى على ذلك المعرب او الاسم ويقال اعتوروا الشيء وتعاوروه
اى تداولوه وعلى هذا يكون المعتورة على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة لا متداولة
وان ثبتت الرواية بكسر الواو وحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى على المعاني
المعتورة مظهرها اياها عليه وانواعه اى انواع اعراب الاسم بالاستقراء وانما هيهنا انواعه
وفي المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني فلما كانت
المدلولات انواعا كانت الدوال عليها انواعا بخلاف هناك لان كل واحد من علامات البناء
يدل على امر واحد وهو البناء رفع يسمى رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به
ولرفعة مرتبته بين اخويه ونصب يسمى نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ
به ولانه نصب الفضلة في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وجر يسمى جرا لان عامله
يجر الفعل الى الاسم ولان الشفة السفلى ينجر الى اسفله عند التلفظ به قيل انما انحصر
الاعراب في ثلثة لان المعاني ثلثة فيكون انواع الاعراب الدالة عليها ايضا ثلثة لتكون
الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك او الترادف فالرفع الفاء تفسيرية علم الفاعلية
لتناسب الرفع والفاعل في القوة والياء مصدرية اى كونه فاعلا حقيقة او حكما او نسبة
اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهي في المبتداء كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزء
ثانيا من الجملة وفي خبر ان كونه جزء ثانيا من الجملة واقعا بعد كلمة ثلثية او رباعية
مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر على مجرد كونه جزء ثانيا من الجملة لان المقتضي للاعراب
يلزم ان يكون متقوما بالعوامل وكونه جزء ثانيا من الجملة لان المقتضي للاعراب يلزم ان
يكون متقوما بالعوامل وكونه جزءا ثانيا غير متقوم بها لوجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا

حصوله

لحصوله بان كما ترى وكذا القول في اسمها ولا فانها كونه مسندا اليه واقعا بعد ما في مقتضى الجملة كلا ليس
وفي خبر لا التي لنفي الجنس انها كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء فاعرف النصب علم المفعولية
لتناسب النصب والمفعول في الضعف والياء فيها ايضا مصدرية اى كونه مفعولا حقيقة او حكما
او نسبة اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم
ان ولا وفي خبر باب كان وما ولا كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع والجر علم الاضافة لتناسب
الجر والمضاف اليه في التوسط ولم يقل علم الاضافية لان الاضافة مصدرية بنفسها فلا حاجة
الى جعلها مصدرية باثبات الياء والتاء ولانه ليس للجر المتعدية ملحقات كالرفع والنصب فلا
حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق والاضافة اعم من ان يكون حقيقة او صورة كما في بحسبك
درهم وضارب وضارب زيد وحسن الوجه والعامل اى عامل الاسم والعامل المطلق وهو
ما اوجب كون آخر الكلمة فعلا واسما على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص
ورد نحو يا زيد وغلامي وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول من اخذ
العامل في حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضي يأباه ذكر آخر الكلمة ويخرج عامل
الفعل واجيب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم ما به يتقوم
اى عامل يحصل بسببه او باستعانته واعلم انه ان اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد
لانه ليس بسبب بل شرط او لانه سبب قريب وفيه وتقديم الجار والمجرور للاهتمام وحمله
على الحصر غير محتاج اليه المعنى المقتضي للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كضرب
في ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية
زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يتقوم بها الاضافة في زيد وقد عرفت معنى الفاعلية
والمفعولية فلا نعيد وعامل المبتداء اعني التجرد للاسناد يتقوم فاعليته وهو كونه
مسندا اليه لانه لو لم يكن مجردا انعدمت به العوامل اللفظية فيتحقق فيه ما يقتضي
لا الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه فيه ظاهر ولما كان الاعراب انما

بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفي للحركات الثلث
او لا والثاني اما محمول فيه الكسرة على الفتحة او على العكس والاعراب بالحروف اما بالحروف
الثلث او بحرفين والثاني اما رفعه بالواو او بالالف شرع في بيان هذه الاقسام الستة على
الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل هو الاعراب بالحركة و
الاصل فيه استيفاء الحركات الثلث ولا يقتضي للعدول عن الاصل فقال فالمفرد المنصرف
الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فنقول المفردات والمراد بالمفرد من كل وجه واحترز به
عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمهما مما الحق بهما فلا يرد نحو كلا والاسماء الستة
لانها غير داخلة في المفرد حيث اريد به المفرد من كل وجه ولانه لا يلزم بالحكم على الجنس
على الاجمال الحكم على كل فرد ولان الاسماء الستة وكلا معربان بالحركات الثلث وان لم يكن
كذلك في كل حال والاستغراق توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وفيه والجمع المكسر
احترز به عن الجمع السالم بالالف والتاء او بالواو والنون او بالياء والنون المنصرف
صفة بعد صفة واحترز به عن غير المنصرف من الجموع كمساجد ومصابيح وكذا في الاول
ولو قال المفرد والجمع المكسر المنصرفان لكان اخصر الا انه لما كان مما يحتمل التغليب عدل عنه
الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا رفعا ظرف او حال او مصدر نوعي اذ قد يعرب
او تمييز عن النسبة اي وقت رفع العامل او مرفوعا او يعرب بالضمة رفعا او بالضمة رفعة
والفتحة نصبا من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الظرف نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو والكسرة جرا ونصبا وجرا كقوله رفعا واعلم ان الضمة والفتحة والكسرة
بالتاء واقعة على نفس الحركات لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء
فانها القاب البناء جمع المؤنث السالم هو صفة جمع المؤنث وليس باعرف من الموصوف
لان المضاف الى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام والمراد صيغة جمع المؤنث السالم
فلا يخرج نحو سفرجلات وسجلات من جمع المذكر او المراد جمع المؤنث وما على صيغته كسجلات

فكان من حذف المعطوف ولو قال الجمع بالالف والتاء لكان اشمل واظهر واحترز بقوله السالم
عن جمع المؤنث المكسر كحمر في جمع حمراء بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا لانه فرع لجمع المذكر
وحمل فيه النصب على الجر كما حمل في الفرع لئلا يلزم مزية على الاصل والمزية بكون اعرابه بالحركة
محتملة ضرورة ما يصلح للاعراب في آخره فلان الاعراب بالحرف في الجموع صار اصلا مهمدا معتبرا
فصار الاعراب بالحركة كانه فرع فيها وانما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف فلانه اكثر خلافا
للاصل من جمع المؤنث حيث ترك فيها احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولما
ذكرهما على ترتيب الاحتراز عنهما في قوله فالمفرد المنصرف فلان غير المنصرف بمنزلة المتعدد
لانه قد يكون مفردا وقد يكون جمعا غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا لانه
لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لكان المشاكلة بينهما اخوك
وابوك وهنوك وحموك ام الزوج وعصبته فلا يضاف الا الى المراة وفوك وذو مال
اضاف ذو الى الظاهرة دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة واعلم
ان اربعة منها منقوصات والخامس اجوف واوي لامها هاء واصله فوه والسادس
لفيف مقرون بالواوين واصله ذوو وان المراد منها الاسماء الستة المكبرة الموحدة
لا هذه الالفاظ والا لكان من باب الحكم على الجزئي فان قيل من اي نوع هذه الاد
قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة
مسماة بها كما عرف في دحاتم ولكل فرعون موسى فيصح ان يأول اخوك وابوك آه بالصفة
التي اشتهرت بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل ذلك وجه الشبه مضافة اما
حال من قوله اخوك آه لانه مفعول فعل الاعراب من حيث المعنى فيكون حالا من مفهوم
الكلام واما حال من ضمير قوله بالواو والعبارة محمولة على التقديم والتاخير والا فالحال لا
يتقدم على العامل المعنوي واما جعلها خبر كانت المحذوفة ففيه ما فيه الى غير ياء المتكلم
الجار متعلق بمضافة واحترز به عن نحو ابي واخي وخبر قوله اخوك وابوك آه قوله بالواو

رفعاً والالف نصباً والياء جراً اي يصح اعرابها بالحروف الثلثة بالامكان العام لا بالضرورة
فلا يرد ما قيل واعلم ان في الاسماء الستة الموحدة في اعرابها وجوهاً منها اعرابها بالحروف
الثلثة اذا كان في اخرها حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير الياء و
انما اعربت بالحروف لانها تشبه المثنى في الدلالة على امرين وامكان العمل بالشبه لوجود
ما يصلح للاعراب في اخرها في هذه الحالة سماعاً بخلاف حالة الافراد والاضافة الى الياء
لعدم ذلك فيهما وكذا في حالة التصغير لان اخرها فيهما حرف علة وما قبلها ساكن وهي
في حكم الحرف الصحيح والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف يد ودم لعدم ما
يصلح للاعراب في اخرهما في حالتي الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما في الاضافة
سماعاً وكذا في ساير الاسماء المحذوفات الاعجاز فاعرف المثنى وكلا عطف على المثنى وكذا
كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا وفيه انه ذكر اثنين مع الفرعية وفيه مضافاً الى مضمر
واحترز به عما اذا كان مضافاً الى مظهر فان حكمه ح حكم عصا نحو جاء في كلا الرجلين
ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واثنان وثنتان وكذا اثنتان وانما كان
حكمهما كحكم المثنى لتشبههما بالمثنى لفظاً لوجود الالف والياء ومعنى للدلالة على شيئين
بالالف رفعاً والياء نصباً وجراً وانما جعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لان في اخرهما
حرفاً دالاً على التثنية والجمع فامتنع اعرابهما بالحركة لفظاً فاما ان يعربا بالحركة تقديراً
او بالحرف لفظاً وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظاً اولى لانه اظهر في الدلالة
من المقدر وان كان بحركة ولا مانع منه بخلاف عصى حيث يلزم به فيه ترك التنوين او
التقاء الساكنين او تقدير الحرف ايضاً قيل انما جعلا بها لانه وجد في اخر كل منهما احرف
للدلالة على التثنية والجمع فاخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى وجعلنا
اختلافهما اختلاف الاعراب وقيل وانما جعل اعرابهما بالحرف لمناسبتهما اياها باعتبار
الفرعية فان قلت المصغر والمنسوب والمكسر ايضاً فرع قلت ليس فيها حرف يصلح للاعراب

وقيل انما جعل اعراب التثنية بالحرف لانها ضعف الواحد واعراب الواحد بالحركة فجعل اعرابها
بما هو ضعف الحركة وحمل الجمع عليها لسلامة بناء الواحد فيهما واذا عرفت ذلك فالحروف
الصالحة للاعراب ثلث فاعطي الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية او لانها في الفعل
ضمير التثنية او لوقوع آخر ضميرهما وهو هما والواو للجمع لثقلها وقلة الجمع او لان مخرجها جمع الشفتين
او لانها ضمير الجمع في الفعل او لوقوع آخر هم وهو افاخذهما حالة الرفع فيهما لقوتها وبقي الحالتان
في كل منهما فاشتركتا الياء بالضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح للتثنية
لوقوعها ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء ثم زيدت النون عوضاً عن حركة الواحد من حيث
انها حركة لا من حيث انها اعراب وعوضاً عن تنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى لا عوض عن حركة
الواحد فلا يرد ما اورد من تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعاً والياء نصباً وجراً
وجمع السالم بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً وانما جعل اعراب كلا مثل التثنية لانه
موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين في حالين فاعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في
حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في حالة الاضافة الى
المظهر ولم ينعكس لمناسبة بين المضمر والمعنى في الخفاء وبينه وبين الاعراب بالحرف في الفرعية
ولانه اذا اضيف الى المضمر يكون تاكيداً للمثنى السيه فحمل على متبوعه جمع المذكر احترز به عن
جمع المؤنث السالم صفة جمع اي جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب
حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبين وقلين من جموع المؤنثات
ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن واولو جمع ذو لا عن لفظه فان قيل فالواو لم توجد
في كلام العرب كلمة اخرها واو وبعد ضمة والواو كذلك في معرض التغيير فلم يعتد بها او يقال الواو
لما قام مقام الضمة صارت كانها ضمة وانما قدم اولو على عشرين لانه ادخل في الجمع منه لانه
وضع لجماعة بمعنى الاصحاب من غير حصر بخلاف عشرين وعشرون واخواتها اي نظاير عشرين
وامثالها من ثلثين الى تسعين على وجه الاستعارة بتشبيه النظاير بالاخوات بالواو والياء

نصبا وجرا وانما جعل اعراب اولو وعشرون واخواتها بالحروف المشبه بالجمع معنى للدلالة
على الافراد ولفظا لوجود ما يصلح في الآخر ويحمل اولو على واحده وهو ذو وفيه وانما لم يحمل
عليه نحو ادل وقلنس مع وجود التشبه فيما ذكر لانه جعل فيه الواو ياء على القاعدة التصريفية
فلو اعرب بالحروف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الواو ياء فيكون تثقيلا وفيه التقدير
اى الاعراب التقديري او تقدير الاعراب وهذا تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره ولا
ظهوره فيما تعذر ما مصدرية حينية اى التقدير كائن في وقت تعذر تلفظ اعرابه او
موصولة او موصوفة اى في المعرب الذي او في معرب تعذر تلفظ اعرابه على حرف مضافين
من ضمير تعذر كعصا بدل من ما اى في مثل عصا او خبر مبتدا محذوف او صفة مصدر
محذوف اى تعذرا مثل تعذر اعراب عصا والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور وغلامي
والمراد بمثل غلامي كل معرب بالحركة مضافا الى الياء مطلقا صفة لزمان محذوف او مصدر
محذوف للتعذر المحذوف مضافا الى عصا اى كتعذر اعراب عصا وغلامي تعذرا مطلقا
او زمانا مطلقا اى غير مقيد ببعض الاحوال اى في جميع الاحوال وانما تعذر الاعراب فيهما
اما في عصا فللالف واما في غلامي فللزوم كسرة ما قبل الياء لو فقهما فلو اعرب بالحركة
لفظا للزم تحريك الحرف بحركتين مختلفتين او متماثلتين وهو محال ولا يمكن ان يجعل كسرته جرا
كما يجعل الف التثنية وواو الجمع للزوم توارد المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهما الياء
والعامل بخلاف الالف والواو وقيل غلامي مبني لغاية امتزاجه بالمبني للاضافة و
اتصال الضمير وسكون حرف العلة وقيل ان الاضافة تمنع البناء لانها تنزل منزلة التنوين
المنافي له وقيل ان بعض المبنيات مضافة كحيث واذا وفيه ان الاضافة فرضت مانعة لا
رافعة ووجهه ان اضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة وهي لا ينافي البناء بخلاف
اضافة المعرب لا يقال الاضافة المعرب قد يكون علة للبناء في نحو يومئذ ويومئذ فكيف
يمنعه لانا نقول الاضافة تمنع تاثير علة اخرى لا تأثيرها اذا كانت داعية بنفسها الى انها

يقارن البناء فلا يمنع كتقدمه وفيه ان اضافة غلامي كذلك وفيه ان الاضافة كما قالوا
جزء العلة والحكم لا يضاف اليه وقيل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط آخره بالامتزاج
والاعراب والبناء من صفات الآخر والجواب توسط الآخر لا يوجب انتفاء الاعراب والبناء في
اللفظ وان كان يجب انتفائهما في الحرف المتوسط فالقول بكونه غير معرب ولا مبني غلط او
استثقل كقاض عطف على تعذر اى في معرب استثقل تلفظ اعرابه استثقالا مثل استثقال
تلفظ اعراب قاض او هو مثل قاض رفعا وجرا ظرفا وحال اى وقت رفع العامل وجره او
حال رفع العامل وجره وانما تعذر لثقلهما على الياء بخلاف النصب حيث يظهر لخفته نحو
جاءني قاض ومررت بقاض ورايت قاضيا ونحو رفع او نصب عطف على كقاض على خبر مبتدا
محذوف او صفة مصدر محذوف او جر عطف على قاض وكون التقدير ونحو مسلمي والبين
بتكرار الاداة التشبيه اذ التشبيه الاول في الاستثقال والثاني في كون اللفظ جمعا
سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم مسلمي اصله مسلموي فابدلت الواو ياء
وادغمت في الياء وكسرت الميم رفعا ظرفا وحالا اى وقت رفع العامل او حال رفع العامل واما
نصبا وجرا فاعرابه لفظي لا شك ان تلفظ الاعراب في مسلمي بعد الاعلال متعذر وقبله
مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي
ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديره بخلاف عصا فان اعرابه
بالحركة وثقله يوجب بدل الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة واللفظي مبتدا فيما عداه
خبره اى عدا المذكور او عدا ما تعذر او استثقل غير المنصرف كان حقه ذكره قبل وقصد
الآن تعريفه قيل عدل عن تعريف المتقدمين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف
على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور واجيب بان عدم الجر والتنوين معروف
بالاستعمال فلا دور ما فيه علتان ما نكرة موصوفة خبر قوله غير المنصرف وغير وان لم
يتعرف بالاضافة فلا اقل من التخصص لكنه يمنع تعريف الخبر فلا يكون ما موصولة ويجوز

ان يكون موصوفه مبتداء مقدم الخبر وخبرا ان قيل بتعريف غيره لاشتهاره بمغايرة المضاف اليه
وقوله علتان فاعل فيه او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او صلة والمراد به جزء علة
او علتان ناقصتان لمنع الصرف وفيه انه يلزم تعريف الشيء بما يساويه لاحد منع
الصرف في حد غير المنصرف وانما لزم فيه العلتان للفرعية وفيه وانما لم يمنع العلة الواحدة
الصرف لان الاسم الذي وجد فيه علة واحدة متماثل بين الفرع وهو عدم الانصراف و
الاصل هو الانصراف فيجر به الاصل على نفسه لقوته فاذا انضمت اليها علة اخرى
ترجح جانب الفرع فيمنع الاسم من الصرف ورد على هذا الحد هند وسلاسلا وسماوات
علما للمؤنث فانها منصرفان مع العلتين او واحد في حكمهما واجيب بان المراد علتان معتبرتان
وفيه من تسع التنكير في مقام العهد اذ التسع معهودة معينة لكنه نكرها للتفخيم
او واحدة منها اي من التسع تقوم مقامهما اي العلتين وهي راجع العلة لا الى
العلل كما ظن لان كل واحدة علة لا علل قوله وهي خارج عن البيت واوله موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
بالتنوين والا لا يستقيم الوزن وهذا البحر بسيط وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون
زايدة رفع على انه صفة النون بزيادة اللام او بدل بحذف موصوف اي والنون نون
زايدة او خبر مبتداء محذوف اي هي زايدة والجملة معترضة بزيادة اللام او صفة النون
بحذف الموصول او نصب على انه حال مؤكدة او عن النون اذ هي فاعل معنى لانه اذا قيل
موانع الصرف كذا وكذا والنون وكانه قيل يمنع الصرف كذا وكذا والنون زايدة ولما
القول بانها نصب على الحكاية الحال فيقتضي من قبلها من في الظرف بمعنى في الف فاعل ما
قبلها او مبتداء مقدم الخبر والجملة صفة او حال ووزن الفعل وهذا القول اي القول
بانها تسع او القول المنظوم تقريبا اي مقربا الى الصواب والى الحفظ او تقريب لا تحقيق
وذكر الامثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل

واحمر مثال الوصف وطلحة مثال التأنيث بالتاء والمعرفة وزينب مثال المعرفة وتصلح
مثالا للتأنيث المعنوي ذكر مثالين لنوعي التأنيث لمظنة الاشتباه في اعتبار التأنيث
في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر في تأنيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة وابرهيم
مثال العجمة والمعرفة ومساجد مثال الجمع ومعدي كرب مثال التركيب وعمران مثال الالف
والنون واحمد مثال وزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف وخاصته ان مخففة اي
انه الشان لا كسر فيه ما لم يدخل فيه ما يقوي جهة الاسم من اللام والاضافة وتقديم
الكسرة اشارة الى ان منعها عنه وقصره لا تبقى كما قيل ولا تنوين فيه الا لمانع
يمنع كما في الضرورة والتناسب كما في سلاسلا علما للمؤنث لان منع تنوينه يفوت للفايدة
المقصودة في المنقول عنه ومنع جره حمله على النصب تقلب تبعيته اذ النصب فيه تابع لا
متبوع ولو قيل بانصرافه فلا ورود وانما لم يدخل الكسر والتنوين فيه لانعقاد الشبه
الفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث انه فرع الاسم بجهتين لافتقاره الى
الفاعل واشتقاقه من المصدر فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر
ومنع علامة التمكن وهو التنوين ويجوز اي يصح ولا يمتنع صرفه خالف المتقدمين
في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون
انتفاء العلتين ويمكن ان يكون معناه يجوز صرفه هذا الحكم عنه ولا يراد به الصرف الاصطلاحي
فلا مخالفة او يجوز جريان حكم صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلا مخالفة ايضا والمراد
بالجواز هنا الامكان العام فيتناول الضروري والممكن الخاص للضرورة لان الضرورات
تبيح المحظورات وهذه الضرورة لاضطرار الشاعر نحو قول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي وقول غيره ثم قادى نفري وبعد موما
هو قول الشافعي وحده او للتناسب ايضا لان التناسب مقصود لهم عندهم مثل سلاسلا
واغلالا صرف سلاسلا لتناسبه اغلالا وسعيرا ولم يمثل للضرورة لشهرة نظايرها

ومثل التساسب لقلته وما تقوم مبتدا مقامهما اى العلتين الجمع خبره والف التانيث
عطف على الجمع اى الالف المقصورة والالف الممدودة لان لزومهما ينزل منزلة جمع ثان
وتأنيث ثان والمراد الف التانيث فالعدل الفاء للتفسير وهو مصدر مجهول اى
كون الاسم معدولا ولذا فسره بالخروج دون الاخراج خروجه اى خروج مادة الاسم
او معناه عن صيغته اى هيئة الاسم الاصلية صفة صيغته والمراد خروجه خروجا
نحويا اى يبحث عنه فى النحو يفهم منه ان المتكلم نحوى فخرج التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة
لكنه نفى الترخيم والتقدير ثم خرج الترخيم بقوله خروج مادة الاسم عن صيغته الاصلية لانه
تغيير المادة لا خروجها عن الصيغة وخرج التقدير ونحوه لعدم دخول المقدر فى الصيغة فلا يصدق
عليه خروجه عن صيغته الاصلية او المراد خروجه خروجا غير تصريفى لا لمعنى وتخفيف فلا يرد
التغيرات التصريفية باسرها قياسية او شاذة وكذلك الترخيم وتصغير ونحوهما واما نحو يوم
الجمعة فى ضمن يوم الجمعة فليس بمعدول لعدم كون فى داخلة فى الهيئة لجواز الفصل بالحرف
الزايد بخلاف لام التعريف ولا متضمن لان معنى فى يفهم بتقديرها لا بنفس قوله يوم الجمعة
ونحو لا رجل متضمن للحرف لا معدول وآخر معدول لا متضمن وامس معدول ومتضمن لدخول
اللام فى الهيئة وبقاء معنى التعريف بعد العدل فبين العدل والتضمن عموم وخصوص من وجه
تحقيقا اى خروجا محققا ويحتمل ان يكون انتصابه على التميز من اضافة الخروج الى الضمير العائد
الى الاسم مثل يعجبنى طيبه ابا ولم يقل به لضرورة منع الصرف ولا لتبيع الاخوات بل بدليل آخر
كثلث اى هو خروج ثلث او صفة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كاينا كخروج ثلث و
مثلث هما معدولان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التركيب من غير تكرير فى اللفظ وكذا
احاد وموحد وثنا ومثنى الى رباع ومربع وقيل الى عشار ومعشر وبعضهم قولهم خماسى
وسداسى ويجاب بان النسبة لفظية ككرسى واخر معدول عن الآخر او آخر من بمعنى الجماعة
دون المفرد لان اسم التفصيل وهو مما يلزم احد الامور الثلثة الاضافة او اللام او من تقدير

الاضافة توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل باتيم تيم عدى وليس فى
آخر شئ من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخير ولا ضير فى اختلاف آخر والآخر تعريفا و
تنكيرا لبقاء اصل المعنى ولم يكن كامس لان امس معرفة فكان متضمنا لمعنى اللام بخلاف آخر لانه نكرة
ولذا لا يكون متضمنا لمن لعدم بقاء التفصيل حيث صار بمعنى غيره وجمع معدول عن جمع او
جماعى او جمعاوات لانه جمع جمعاء وجمعاء ان كان صفة كان حقه ان يجمع على فعل كحمراء وحمر وان كان
اسما كان حقه ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء وصحارى وصحراوات ولما جمع على فعل ثبت انه
معدول عن احدهما ذكر ورد على جميع الجموع الشاذة كانيب واقوس اذ الا القياس اناب واقواس
ويجاب بانها ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل او تقديرا اى
خروجا مقدرا اما فيه راء من فعال التى هى من اعلام الاعيان المؤنثة عند اهل الحجاز و
اكثر بنى تميم او للحمل على الاخوات كقطام كعمر وباب قطام فانه معدول عن قاطمة حملا على نحو
حضار وطار من ذوات الراء من اعلام الاعيان المؤنثة فانها مبنية معدولة لتحقق البناء عند
اكثر بنى تميم ايضا وفى حمله على ترك الوزن النظر لانه اذا اعتبر شبهه بها فى الوزن يلزم العدل
فى نحو ذهاب وسحاب وان اعتبر فى الوزن والعدل لزم الدور فى تميم واما اهل الحجاز فيبنونه
فلا يكون من باب غير المنصرف وان كان معدولة ايضا عندهم الوصف اى الوصف المانع من الصرف
وهو كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود ولو قيل كونه موضوعا لا لمعنى الشرط
المذكور شرطه فى منع الصرف ان يكون فى الاصل اى الوضع جزمًا لا وهما ولو حكما كثلث
وتقديرا كالجمع او بناء على قانون وضعى كاذير فى تصغير ادور فلا تضره الغلبة اى واذا كان
كذلك فلا تضره غلبة الاسمية علمية كانت او جنسية او غلبة الوصفية لان العارض لا اعتداد
فلذلك اى فلاشتراط كونه فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه والفاء للنتيجة او التفريع
ان قوله فلذلك انصرف الخ تفريع لقوله بان يكون فى الاصل وقوله وامتنع تفريع لقوله فلا
يضره الغلبة فان قيل ما وجه اللام التى للتعليل قبل الفاء للنتيجة واللام يدل على ابتناء صرف اربع

على المشار اليه بذلك وهذا الانبناء اثر لاشتراط المذكور فيصح فاء النتيجة ولام التعليل
صرف اربع في مررت بنسوة اربع لعروض الوصف اذ وضعه للعدد وامتنع عن الصرف اسود
هو في الاصل وصف بمعنى ذي سواد ولا عبرة لقبوله التاء حيث يقال للحية الانثى اسودة لانها
لا يقبلها باعتبار الاصل الذي امتنع عن الصرف وارقم في الاصل وصف بمعنى ذي رقم للحية
اي اسماء للحية وادهم في الاصل وصف بمعنى ذي دهمة اي اسود للقيد على سبيل الغلبة
وضعف لعدم الجزم بالوصف الاصلي منع افعى للحية واجدل عطف على افعى للصقر اي ضعف
منع من منع افعى لتوهم الوصف الاصلي بناء على توهم اشتقاق افعى من الفعوة بمعنى الخبث
واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي طاير ذي خيلان التانيث مبتدأ
بالتاء صفته شرطه مبتدأ ثان اي شرطه في منع الصرف العلمية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر
المبتدأ الاول اي علمية المؤنث اي كون المؤنث علما ليلزم التانيث بالعلمية التي هي
وضع مانع عن التغير كما عرف فان قيل ما لهم التزموا اللزوم في علة منع الصرف دون البناء
مع كونه على منه في خلاف الاصل قيل لقوة علة البناء حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف
لضعفها حتى لا يؤثر بغير معاضدة والمعنوي مبتدأ اي التانيث المعنوي الذي لم يظهر تاؤه
كذلك خبره اي كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية وشرط مبتدأ تحتم اي وجوب تاثيره
اي المعنوي تتابع الاضافات هيهنا غير ثقيل فلا يخل بالفصاحة كما في قوله تعالى مثل داب قوم
نوح الزيادة خبر على الثلث متعلق بالزيادة اي ثلث احرف او تحرك الاوسط اضافة المصدر
الى الفاعل او العجمة ليخرج بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل
احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على
العرب فان قيل ما له جعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي دون العلمية
وان الخفة كما تعارض التانيث تعارض العلمية ايضا ولو جعله شرط تحتم منع الصرف لكان
اصوب قيل واعلم ان عند سيبويه واكثر النحويين تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو

لعدم لزوم ترجيح بلا مرجح صح

منصرف وجوبا كنوح وهو الحق وذلك لان الحركة في المؤنث نحو سقر انما تؤثر لقيامها مقام التاء
مسد علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة لا يسد الحركة مسدها بل الاعجمي بمجرد كونه
ثلاثيا سواء كان ساكن الاوسط اولا يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام
العجم لان وضع كلامهم على الامتداد فالحاصل ان تحرك الاوسط له دخل في باب العجمة
كما ان له دخلا في باب التانيث وان الزيادة لها دخل في باب العجمة فاعتبر الاول دون الثاني
وقيل ان تحرك الاوسط له دخل في تاثير العجمة لانه مزيل للسكون الذي حصل
الانصراف به ولان حركة الاوسط قامت مقام الحرف الرابع فكان في معنى الزيادة على الثلثة
فهند مبتدأ يجوز صرفه لانتفاء شرط التحتم والجملة خبره وزينب لوجود الزيادة وهو
مبتدأ وسقر للتحرك وماه وجور اسما قريتين للعجمة ممتنع كل واحد منها فان سمي
مذكر اي بالمؤنث المعنوي اذا لم يفتقر تانيثه الى التاويل ولم يكن منقولا عن مذكر بخلاف
تانيث الجموع نحو كلاب حيث انث بتاويل الجماعة لا بنفس اللفظ فلا يعتبر وبخلاف رباب
علم امراة منقولا عن رباب بمعنى سحاب اذا جعل علما للرجل اذ كان في الاصل مذكر بمعنى سحاب
فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث بتحرك الاوسط
الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي هو في حكم تاء التانيث كما عرف في نحو جمزي حيث
حذف الفه في النسبة كجارى بخلاف حبلوي لان اعتبار نايب النايب بعيد فقدم
علما للرجل منصرف لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا ومعنى وحكما وعقرب علما للرجل
ممتنع لوجود الزيادة التي في حكم تاء التانيث المعرفة اي التعريف اذ العلة التعريف
لا المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي كونها منسوبا الى العلم
وهو خبر المبتدأ الثاني وهو شرطها والجملة خبر المبتدأ الاول وهو المعرفة ولو قال
المعرفة شرطها علمية لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة ليست بسبب
والتعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا

ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية و
جرى في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز وجعلها مشروطة
بالعلمية لانها لو كانت بالاضمار او الابهام كان اللفظ مبنيا منافيا للازم منع الصرف
وهو الاعراب والمنافي للازم مناف للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا
في الصرف او في حكمه فلا يلايم ان يؤثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يؤثر الا
العلمية العجمة اى كون الكلمة من غير اوضاع العربية اى مما وضعه العرب شرطها في منع الصرف
ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في العجمية اى في اللغة العجمية حقيقة كابرهيم او حكما
بان يجعل علما بعد النقل قبل التصرف كقالون كان في العجمية جنسا لكونه اسما للجيد
ثم سمى به احد روات قرأت نافع لجودة قرأته قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما
في العجمية وانما جعلها شرطا كيلا يتصرف فيها مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال
اللام وتنوين وغيرها فتصير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد ذلك
بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل التصرف
للعجمية والعلمية وتحرك الاوسط وزيادة على الثلثة اى ثلثة احرف لئلا تعارض
الخفة احد السببين وهو عطف على قوله ان يكون جعل تحرك الاوسط والزيادة
في العجمة شرط التاثير وفي التانيث شرط التحتم لوجود الزيادة في التانيث تقديرا وفيه
فنوح منصرف لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص وعند غيره نوح كهند وفيه
ذكر منتجة الشرط الثاني وترك منتجة الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح و
فرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع فان قلت ما الدليل على كون نوح اعجميا وسيحان
من يعلم احوال الاسماء الماضية والفرق الخالية قلت قال صاحب القواعد ان الدليل
في العجمة النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي وشتر اسم قلعة لتحرك الاوسط و
ابرهيم للزيادة ممتنع كل واحد منهما اعلم ان اسماء جميع الانبياء عليهم السلام

ممتنع عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونه عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل
ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان
قبل ذلك فليس بعربي وهو قبل اسمعيل فهما يذكر فكان كنوح الجمع شرطه اى شرط قيامه
مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي فيها بعد الف الجمع حرفان او ثلثة
اوسطها ساكن كفاعل ومفاعيل والمراد الوزن العروضي لا التصريفي وهي التي لا يجمع
جمع التكسير مرة اخرى ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات ولذا اشترطت ليكون صيغة
لازمة مصونة عن التكسير والتصغير فيؤثر وقوله منتهى الجموع من اضافة المصدر الى
الفاعل قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير في الاحاد حيث
يرد عليه نحو اكالب واجمال واجيب بان اكالب واجمال وان عدم نظيرهما في الاحاد صورة الا
انهما مماثلة في قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير في الاحاد من كل وجه بغير
هاء لانها لو كانت على زنة المفردات كفرازنة فانه على زنة كراهية وطواعية فيدخل في
قوة جمعيته فتور والمراد بالهاء الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد والجنس نحو رومي
وروم ومجوسي ومجوس وتمرة وتمر ونخلي ونخل فكان شاملا لهما فيخرج مدائني بذلك
قوله بغير هاء لان التاء وياء النسبة من واد واحد وقيل هو مفرد محض فلا حاجة
الى اخراجه بخلاف فرازنة وقيل المراد الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني وفي الاول و
الثاني نظر اذ ليس مدائني جمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض وانما الجمع مداين
وهو لفظ آخر فلا تعلق له لوجود شرط الجمع وعدمه كمساجد اى هو مثل مساجد مثال لما
بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف وسطها ساكن واما ليست
للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام اخر الا ان يعتبر الاستيناف لعدم سبق
الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف فرازنة اى لفظ فرازنة وهو علم وتنوينه
لمشاكلة مسماة لا يقال لم يعتبر التاء لعروضها في حكم العدم لان التاء وان كانت عارضة لكنها

اثر في تغيرات الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم
استعمال الشاعت ووزن وفيه فمنصرف لفوات شرط تاتي الجمع بالهاء ولم يقل فمنصرف
اذ المراد اللفظ وانما ذكر مثال اسقا والقيد الاخير وهو بغير هاء دون مثال انتقاء صيغة
منتهى الجموع من نحو حبل وحمر لشمول امثلة هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وحضاجر
جواب ما يقال ان هذه الصيغة لا توجد فيها الا الجمع وقد امتنع حضاجر مع انتفائه
لصيرورته مفردا بالتسمية والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة وتقرير الجواب منع انتفاء
العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتبارا لكونها منقولا عن الجمع علما حال من ضمير قوله غير منصرف
ومعمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف الا في غير فانه في حكم لا حيث يجوز انا زيد غير ضارب كما
يجوز انا زيدا لا ضارب ومفعول اعني وفي بعض النسخ علم بالرفع وهو بدل او خبر مبتدا
محذوف والجملة معترضة للضبع وهي انثى الضبعان ويقال لها بالفارسية كفتار غير
منصرف لانه منقول عن الجمع لانه في الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن يسمى به الضبع لعظم
بطنها على المبالغة وانما لم يقل في الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما في الوصف لامكان اعتبار
مطلقه بارادة الجمع في الحال او في الاصل بخلاف الوصف وفيه تقوله لانه منقول عن
الجمع اشارة الى ذلك فلا حاجة الى التطويل وسراويل اذا لم يصرف جواب ما يقال انه
مفرد بمعنى سروالة ليس بجمع ولا منقول عنه وهذا الوزن لا يمنع الا بذلك ووجه الجواب
انه جمع حكما بالحمل على الموازن او تقديرا بفرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى السراويل او
بتسمية كل قطعة من السراويل سروالة وهو اي عدم صرفه الاكثر اي مذهب اكثر النحاة
او كثر استعمالا والجملة معترضة فقد قيل جزاء الشرط والشرطية خبر المبتدا اعجمي اي هو اعجمي
والجملة بتاويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله حمل ضميره مفعول ما لم يسم فاعله والجملة
صفة اعجمي او خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف على موازنه اي ما يوازنه ويوافقه في الوزن من
نحو اناعيم وقناديل وهو مفعول به بواسطة وانما حمل عليهما لان الاعجمي دخيل والدخيل

في كل شيء الى جنسه يميل ولان الدخيل لابد ان يلحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق واحرى وقيل
هو عربي جمع خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف سروالة يقال بالفارسية شلوار تقديرا
لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او علة له اي قيل هو جمع لغرض ذلك او مصدر
محذوف العامل اي قدر تقديرا وفرض فرضا واذا صرف بلو قال ان صرف فكان اذ الكان اصوب فلا
اشكال فيه باعتبار انتفاء الجمعية ولا حاجة الى الحمل والتقدير فان قيل يشكل منع مصابيح
وقناديل الموازنين لما مفردا فكيف ينفي جنس الاشكال قيل معناه فلا اشكال فيه والاشكال
المذكور في قناديل ومصابيح لا فيه وفيه التهم الا ان يعتبر الندرة ونحو جوار فعاقرا
كقاض اي كل جمع من المنقوص على فواعل يائيا كجوار او واويا كدواع فهو في الرفع والجر كقاض
في اسكان الياء لثقلها عليها وحذفها للساكنين وتعويض التنوين عنها الجبر النقصان وفي
النصب كضوارب بخفته ولم يتعرض للواوي كدواع لصيرورته بعد الاعلال مثله واصل جوار
فيهما جواري وجواري منونين بناء على ان الاصل في الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا
وحذفت للساكنين وجعلت التنوين عوضا عنها فلم يسقط عن غير المنصرف كتاء اخت وبنت
كانت للتانيث فجعلت بعد حذف اللام عوضا فطولت في الخط ولا يصير في الوقف هاء وقيل
اصله في الرفع جواري رفعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت كما في
يوم يدع الداع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها وفي الجر بجواري ممنوعا فنزلت
الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت
عنها التنوين وقيل عوض التنوين فيهما عن الحركة وحذفت الياء للساكنين وبعضهم يبقي الفتحة في
الجر نظرا الى صورة الفتحة تمسكا بقول الفرزدق ● ولو ان عبد الله مولى هجوته ● ولكن
عبد الله مولى مواليا ● والصواب موال لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى
والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على وجه آخر التركيب هو جعل كلمتين كلمة واحدة
بغير حرفية احد الجزئين فلا يرد النجم ويصير علما بشرط العلمية ليلزم التركيب وليتحقق السبب

وان لا يكون باضافة لان التركيب الاضافي يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر في منعه ولا
اسنادا لان التركيب الاسنادي يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف الملزوم للاعراب
المنافي له واشترط عدم كون الثاني صوتا كسيبويه وعمرويه ظاهر لمنافاة الاعراب البناء
فتركه اعتمادا على ظهوره ولعل اختياره في نحو خمسة عشر علما منع الصرف بتاثير التركيب كما هو
قول بعضهم فيه وان لم يشترط عدم التضمن مثل بعلبك الالف والنون اذا كانا في اسم
فشرطه اي شرط ذلك الاسم والجملة الاسمية جواب الشرط ويحتمل ان يكون الفاء في
جواب اما المحذوفة قبل قوله الالف والنون العلمية اي كونه علما ليتحقق السبب الثاني اذ لا يتصور
معهما غيرها او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفي التانيث وليلزم الزيادة بالعلمية كعمران اي هو
مثل عمران او صفة عطف على قوله اسم اي او كانا في صفة وكلمة او هنا محل نظر والجواب انها
ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق المشروط عليه لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في
الجزئي الا احد الشرطين وان اجتمع في الكلي كلاهما فانتفاء فعلانة فشرطها انتفاء فعلانة
كانتفاء حمراء لئلا ينتفي شبه الفي التانيث بدخول التاء الممنوعة عنهما وقيل شرطه وجود
فعلى بعد ان يكون على فعلان لينتفي فعلانة بوجود فعلى وفيه اولتحقق شبههما بالفي
التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ومن ثمه من سببية وثمه اشارة الى المكان
الاعتباري اختلف في رحمن الظرف فيما لم يسم فاعله اي من اجل الاختلاف في شرط تاثير الالف
والنون اختلف في صرف رحمن حيث يصرفه من اشترط وجود فعلى لعدم رحمى ويمنعه من اشترط
انتفاء فعلانة لانتفاء رحمانة دون نظره فاختلف سكران وندمان اي لم يختلف في سكران
بل اتفق على منعه لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى ولم يختلف
في ندمان بل اتفق على صرفه لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى
وزن الفعل الاضافة هنا من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام بمجرد النسبة لا
للاختصاص والا لا يفيد الخبر شرطه ان يختص به اي شرطه في منع الصرف احد الامرين الاختصاص

بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله ليتحقق جهة الفرعية كشمر اسم فرس وضرب
واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد في الاسم الا منقولا او اعجميا نحو بقم وتلم
وانما مثل بضرب ولم يمثل بعمر وفيه لانه لو سمي بنحو ضرب ودحرج معروفا ينصرف وهو اختيار
الخليل ويونس وابي عمرو وغيره من النحاة وزعم عيسى انه لا ينصرف او يكون في اوله
زيادة اسم يكون وخبره في اوله وهي احدى حروف اتين فان قيل اول احمر هي الزيادة
فيتحد الظرف والمظروف قيل بينهما عموم وخصوص والاعم يصلح مظروفا للاخص
او يراد اول الحروف الاصول ويقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله زيادة اي مزيدة و
على حقيقته كزيادته صفة زيادة اي كاينة مثل زيادة الفعل ليكون غالبا بالفعل غلبة
معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل زيادة الفعل في اوله بخلاف
نحو ضارب علما فانه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على
الدليل ولذا لم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب غير صفة
زيادة قابل للتاء اي صالح للتاء اللاحقة قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذي يمتنع
من الصرف لاجله بخلاف اسودة للحية فانه ممنوع مع قبوله التاء حيث لا يقبلها باعتبار
الوصف الاصلي بل باعتبار الغلبة العارضة اعلم ان وزن افعل غالب في الفعل غلبة معتبرة
مبنية على الدليل وهو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله غير قابل للتاء وبيان الغلبة
ان افعل في الاسم انواع افعل الصفة وافعل التفضيل وافعل الاسم فافعل التفضيل
يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة يعارضه افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ
مسموعة يعارضها ما جاء من باب الافعال من نحو الج واشفق من ابتداء الفعل غير مبني على
ثلاثي فبقي افعل المضارع من باب آخر وافعل باب الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض
فثبت غلبته في الفعل ومن ثمه اي لاجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر لوجود الزيادة
المذكورة مع عدم قبول التاء ولزمهم وجود المشروط عند وجود الشرط وفي جعل وجود

الشرط علة للمشروط نظرا والنصر فى يعمل القبول الثناء لمجى بعملة للناقة القوية على العمل والسير و
لزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط
وما فيه علمية مؤثرة اى الاسم الممنوع الذى وجد فيه علمية مؤثرة وجعل العلمية التى
جعلها من قبيل شرط التعريف مؤثرة ولم يقل ما فيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره او على التسامح
اذا نكر نحو رب سعاد وقطام صرفا لانتين اى لدليل ظهر بطريق الالتزام من انها اى
العلمية بيان لما لا تجامع مؤثرة الا ما استثنى مفرغ مفعول لا تجامع فهى شرط فيه اى فى
هذا التشبيه اى لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا الاسباب العلمية شرط فيه الا
العدل كعمر ووزن الفعل كاحمد استثناء مما بقى بعد الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فانها تجامعهما مع انها ليست بشرط فيهما وهما اى العدل
ووزن الفعل متضادان لاختلاف اوزانهما فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان
فلا يكونان اى فلا يوجد معهما الا احدهما فى هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل فى معناه فلا
يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع وان قيل فلا يوجد سبب منهما كان استثناء المحل
لان قوله احدهما لم يرد به احد معين فهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى لا يوجد
سبب منهما الا سبب منهما وقيل انه يمكن ان يقدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هى شرط
فيه الا احد منهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه وفيه والاظهر ان التقدير فلا يوجد بها ان
العلتان معها الا احدهما فاذا نكر اى الاسم الذى لا ينصرف فى المعرفة بقى بلا سبب فيما هى شرط فيه
حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن
الفعل وخالف سيبويه الاخفش قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة
فقصد الى الاستاد عدم ملائمة برتبة وفيه ان نسبتها الى التلميذ ابعد من الملائمة ولو كانت
لقصد اظهار الحق لا بأس بها من كلا الجانبين الا ترى انها وردت نسبتها الى الاستاذ
والتلميذ جميعا فى عبارة الفقهاء فى قولهم قال ابو حنيفة رح كذا خلافا لابى يوسف يعنى خالف

ابو حنيفة ابا يوسف خلافا وتوهم قال ابو يوسف كذا خلافا لابى حنيفة فلا وجه لما ذكر فى بعض
الشروح من اولوية رفع الاخفش فى مثل احمر علما حال من معنى المماثلة اى مماثل احمر حال كونه علما
او تميز على نحو على التمرة مثلها زبدا اى فى علم مثل احمر ولا يتعلق قوله علما لقوله خالف لفساد
المعنى اذا نكر ظرف خالف اعتبارا ان كان سيبويه فاعلا فقوله اعتبارا مفعول له او تميز او حال
بحذف مضاف اى حال كونه ذا اعتبار للصفة او ظرف زمان لان المصدر قد يجعل حينا او مفعول
مطلقا لكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة او بحذف مضاف اى خالف مخالفة اعتبار
للصفة وان كان سيبويه مفعولا يجوز ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل
ويمكن ان يكون بدل الاشتمال ايضا بحذف الضمير اى خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة
للصفة اى للصفة الاصلية مفعول به لقوله اعتبارا واللام لتقوية العمل بعد التنكير ظرف
اعتبار والاخفش لم يعتبره لان الساقط بالعلمية التى هى وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار
ويجاب بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع ولا يلزمه اى سيبويه باب حاتم اى كل علم
كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية جواب عن اشكال يرد على سيبويه فى وجه المسئلة المذكورة
وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا فيلزمه ان يعتبر فى
حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فيجاب بانه لا يلزم سيبويه
باب حاتم كما ذكره حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلى لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدين
الوصف والعلمية فى حكم واحد وجهة فردية وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف اعتبار
الوصف والعلم فى منع الصرف فانه ايضا اعتبار الضدين فى حكم واحد وهو منع الصرف لكنه
ولجهة وجهة نوعية لا فردية لما يلزم اى سيبويه الجار يتعلق بنفى الفعل لا بالفعل المنفى
والا يتوجه النفى الى المقيد وينتفى اصل الفعل مثبتا فيفسد المعنى من اعتبار المتضادين
بيان لهما اى الوصف والعلم ووجه تضادهما ان العلم للخصوص والوصف للعموم وكون الوصف
زائلا والعلمية متحققا ينافى الاجتماع دون التضاد فى حكم واحد وجهة فردية لا نوعية

وهو منع صرف لفظ واحد وذا ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا تاما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد
وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين فان قيل قد جاء اعتبار متضادين في حكم واحد كما
كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك قيل اعتبار
الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية كحصول الحركتين المختلفتين
لحصول اختلاف الاثر وتحمل الضدين لتغير العالم ونحو ذلك لا امر ثمة اذ الامر ثمة للعقل فلا يلزم من اعتبار
الضدين في حكم واحد عند وجود التاثير الطبيعي اعتبارهما فيه بدون التاثير الطبيعي بمحض العقل
والاعتبار او يقال التغير والاختلاف وان كان كل منهما حكما واحدا ظاهرا لكنه متضمن بحكمين معنى
لكونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخرى وجميع الباب اللام للعهد اي باب غير المنصرف
باللام اي بلام التعريف والباء للسببية يتعلق بينجر او الاضافة نحو مررت بالاحمر وعمركم ينجر
الجملة خبر المبتداء بالكسر اي بصورة الكسر اذ الكسر من القاب البناء فيستحيل الانجرار به فلا بد من
حذفه او نحوه وانما ينجر بهما لانهما لكونهما من معظم خواص الاسم يقويان جهة الاسمية ويبعدان
عن الفعل فيضعف تاثير شبهه ولان الجر سقط تبعا للتنوين الساقط بشبه الفعل
وههنا لم يسقط لشبه الفعل بل باللام والاضافة فلم يتبعه الجر وقيد الكسر مناط الفائدة
اذ غير المنصرف بغير اللام والاضافة ينجر لكن بصورة الفتح وبعد اللام والاضافة ينجر بصورة الكسر
المرفوعات جمع المرفوع دون المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث
يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو الجبال الراسخات والكواكب الطالعات وهذا تقسيم للمعرب
باعتبار اقسام الاعراب هو ضمير الفصل ما اشتمل خبر المرفوعات وتذكيره هو وافراده باعتبار
او بتاويل كل واحد او بعوده الى المرفوع المذكور معنى لدلالة المرفوعات عليه ويمكن ان يكون
قوله المرفوعات خبر مبتداء محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو
ما اشتمل جملة مستانفة وما كناية عن الاسم او المعرب موصولة واشتمل صلته والعائد ضمير على
مفعول به لاشتمل علم الفاعلية اي على علامتها حركة او حرفا وهما الرفع والواو والالف لفظا

او تقديرا او الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا والياء للنسبة او مصدرية اي الخصلة المنسوبة الى
الفاعل او كونه فاعلا حقيقة او حكما وانما لم يقل علم الرفع ليتناول الحرف ايضا ولئلا يلزم تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وليشير الى اصالة الفاعل في باب الرفع فمنه الفاعل اي

مطلب الفاعل

اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل اي مما اشتمل او من المرفوعات وتذكيره وتوحيده بما عرف
من التاويلات في هو اشتمل وفيه وهو مبتدا او مقدم الخبر وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
لانه اصل المرفوعات لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله قوي بخلاف المبتداء
ولانه اشد في باب التركيب حيث لا يجيء حذفه الا بسد شيء مسده وفيه ولان رفعه لا
ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتداء فيه وفيه وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او مشتقا
فكان اقوى بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فان
حكمه واحد ليس الا وهو ما اي اسم غير تابع اسند اليه الفعل بلا تبعية فلا يدخل في الحد تابع
الفاعل بدلا او عطفا او غيرهما لان المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة
غير التابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع او شبهه وانما قال او شبهه ليتناول نحو زيد ابوه
قائم وقدم الفعل عليه اي على ذلك الاسم عطف على قوله اسند او حال بتقدير قد واحترز به عن
نحو زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير
دونه قيل هو مسند اليه ايضا والاسناد اليه متكرر كما عرف في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله
وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد على جهته اي واقعا
على طريقة قيامه به اي حصول الفعل بذلك الاسم وصدوره عنه وطريقة قيامه به ان لا يكون
الفعل مبنيا للمفعول اي لا يكون على صيغة المجهول فاحترز به عن نحو ضرب زيد ومضروب زيد
وانما لم يقل قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد او طال زيد مثل قام زيد مثال الفعل وزيد قائم

بنوه مثال شبه الفعل والاصل اى الاولى ولو قال الاولى ان يليه لكان اخصر واوضح لو حسن رعاية
الاشتقاق ويمكن ان يقال ان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل فلدفع ذلك لم
يقل كذلك ان يلى فعله لانه كجزء منه فلذلك اى ولاجل ان الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل فان
قيل ما وجه اجتماع الى التعليل قيل جاز ضرب غلامه زيد اى جاز هذا التركيب لتقدم
معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة وامتنع ضرب غلامه زيدا للزوم الاضمار
قبل الذكر لتاخر المعاد وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه خلافا
للاخفش وابن جنى فانهما جوزاه تمسكا بقوله جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل والجواب ان الضمير للمصدر اى رب الجزاء وانما لم يعتبر التفسير بزيد
كما فى تنازع الفعلين لان ذلك يختص بالعمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة الا ترى انه لا يضمر
المفعول فى الاول اذا اعمل الثانى عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل
ان الاضمار قبل الذكر فى التنازع للضرورة ولا ضرورة هنا ففيه نظر لان شدة اقتضاء الفعل للمفعول
به كاقتضاء الفاعل وفيه واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما اى فى الفاعل والمفعول والقرينة
الصارفة عنه نحو ضرب موسى عيسى بخلاف ضرب سعدى موسى او ضربت سعدى موسى او ضرب
عيسى العاقل موسى العاقل واكل الكمثرى موسى لوجود القرينة من تذكير او تأنيث او صفة او عدم
صلاح احدهما للفاعلية كالكمثرى فان قيل قد اعتبر هنا لزوم الالتباس ولم يعتبر فى تقدم
المفعول على الفعل فى هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيز الوجهان وكذا فى نحو قام زيد
وغير ذلك مما اجيز فيه الوجهان او الوجوه قيل وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب
من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا تسمى قرينة او كان
الفاعل مضمرا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما فى قوله
الا اياك او متصلا كضربتك لامتناع الفصل مع الاتصال او وقع مفعوله فقط والضمير
للفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا والا انه لو اخر لانقلب الحصر وهذا بخلاف ما اذا وقع بعد الا

او معناها كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جاز سواء قصد استثناء عمرو وتقدم الا عمرا على
الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين عن امرين وقيل لا يجوز ايضا لضعف الحرف ولا الاول للزوم
الالتباس بالثانى او معناها نحو انما ضرب زيد عمرا واوجب تقديمه اى الفاعل على المفعول اما فى
انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى كون الفاعل ضميرا متصلا فلانه
فائت الاتصال بالفصل كما ذكر واما فى وقوع المفعول بعد الا او معناها فلانه ينقلب الحصر المطلوب
واذا اتصل به اى الفاعل ضمير مفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات وكذا اذا اتصل ضمير
المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها
ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز فى الثانى دون الاول لجواز الفصل بالاجنبى بين الصفة
والموصوف دون الاول نحو قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وقع عظيم صفة لقوله لقسم
مع انه فصل بالاجنبى وذا جايز بخلاف الموصول او وقع اى مجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى
التقييد كما هو ظاهر لفظ المتن بعد الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها اى معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به اى بالفعل مفعوله اى مفعول الفعل وهو اى الفاعل غير متصل
بالفعل احتراز عن نحو ضربتك مثاله ضربنى زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل
عن المفعول اما فى اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما فى وقوعه بعد الا
او معناها فلانه ينقلب الحصر المقصود واما فى اتصال المفعول فلامتناع الفصل مع الاتصال
وقد للتقليل يحذف الفعل اللام للعهد اى الرافع للفاعل لقيام اى وقت قيام قرينة سهو وهو
اذ قيام القرينة شرط لا علة قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اى حذفا جايزا فى مثل
ظرف جواز اقولك زيد بدل من القول والرفع محكى لمن قال اصله من قام مفعول قال اى
قام زيد بقرينة السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب تقدير الخبر فيكون الجملة اسمية فيطابق السؤال
وهو من قام لانه جملة اسمية قيل لو قدر كذلك لطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى لان قوله من
قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق

السؤال او يقال تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها والتقليل في
الحذف اولى وليبك واو الكافية لعطف مثال على مثال لا واو البيت وهو في مرثية يزيد بن نهشل
في بحر الطويل على قبض فعولن ومفاعيلن في المصراع الاول وقبض فعولن في ابتداء المصراع الثاني
ويزيد مفعول ما لم يسم فاعله لقوله ليبك ضارع اي عاجز وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه
ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه لخصومة الذام بمعنى الوقت اي وقت خصومة او لعلة
ان اريد خصومة غيره اياه وفيه ومختبط وهو سائل العطاء من غير وسيلة مما تطيح الطوائح متعلق
بليبك اي ليبك يزيد من اجل الهلاك المهلكات يزيد اي مختبط اي يبكيه مختبط من اجل اهلاك
المهلكات ماله لانه كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء ومعطف السائلين المختبطين
ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا في مثل تركيب وان احد من المشركين استجارك تقديره
وان استجارك احد من المشركين استجارك اي يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف لئلا يلزم
الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل قد يلزم كما في المفسر اي وان وعطف البيان قيل ذلك تفسير المعنى
وهذا تفسير المحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر
مفسرا ولا يكون هذا تفسير المحذوف وقد يحذفان اي الفعل والفاعل في مثل اي نظير نعم المقولة
او مقولة لمن قال اقام زيد مفعول قال فقول نعم اي قام زيد فان نعم دالة لتصديق ما سبق
عليه وحذف الجملة هنا جائز لا واجب ونعم قرينة له لا سادة مسد الجملة واذا تنازع اذا شرطية
اي قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي
معموله من مضمر او محذوف او مذكور وهذا شروع في حكم آخر للفاعل وهو اضماره عند التنازع و
ذكر ساير احكام التنازع استطرادا الفعلان فاعل تنازع والفعلان بيان اقل ما يتحقق فيه
وجود التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين فانه قد يوجد التنازع في اكثر من الفعلين نحو ما جاء في
الصلوة المأثورة كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابرهيم وذكر الفعلين لاصالة
الفعل في العمل اذ التنازع لا يختص بالفعلين بل يجري في غيرهما نحو زيد ضارب ومكرم عمرا او مكرم

وشريفا ابوه ظاهرا مفعول تنازع من باب تجاذبنا الثوب قيد بالظاهر لانهما اذا تنازعا مضمرا
يلحق بما يليه وليس فيه جواز اعمال كل منهما بعدهما صفة ظاهرا اي ظاهرا واقعا بعدهما اذ المقدم و
المتوسط ملحق بالاول استحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون له فيه مجال التنازع فلا يكون من هذا
الباب فقد يكون اي التنازع جزاء الشرط او الجزاء محذوف والتقدير واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما جاز اعمال كل منهما او جزاء الشرط قوله فان اعملت الثاني الخ في الفاعلية اي واقعا في فاعلية
الاسم الظاهر اي كونه فاعلا نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية اي مفعولية اسم الظاهر
اي كونه مفعولا نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية اي فاعلية الاسم الظاهر
ومفعوليته معا بان يقتضي احد الفعلين الفاعلية والاخر المفعولية مختلفين خبر كان المحذوف
اي كانا مختلفين عملا احدهما رافع والثاني ناصب نحو ضربني واكرمت زيدا او حال من الفعلين
المفهومين عن الضمير في فقد يكون العامل في قوله وفي الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف
اي فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية والمفعولية والحال لا يصح ان يكون عامله معنويا
معنى واما من الكلام من حيث المعنى وليس من اعمال الضمير فاعرف ويختار البصريون اي نحاة
البصرة والاختلاف في الاختيار والاولوية دون الجواز والجملة عطف على الجزاء المحذوف
اذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون اعمال الثاني اي
اعمال الفعل الثاني مع تجويز اعمال الاول لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على اخذه اقدر
وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولاستفاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام
الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه واتوني افرغ عليه قطرا وقول الشاعر
وكمتا مدماة كان متونها • جرى فوقها واستشعرت لون مذهب • وقوله قضى كل ذي دين
فوفى غريمه • وعزة ممطول معنى غريمها • اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه واتوني افرغه واستشعرته
ووفاه ومعنى هو لاختيار اضمار المفعول في الثاني عند اعمال الاول ووجب ابراز الضمير في
صفة جرت على غير من هي له اذا لم يضمر على شريطة التفسير بخلاف ممطول فانه وان جرى على غيره

من هو له الا أن ضميره اضمر بشرط التفسير والكوفيون اي يختار نحاة الكوفة الاول اي اعمال الاول مع
تجويز اعمال الثاني لانه اسبق الطالبين باعطاء المطلوب ولان اعمال الثاني يوجب الاضمار قبل الذكر فان
اعملت الثاني الفاء للتفسير وبناء ببيان اعمال الثاني لانه الاولى والاكثر استعمالا اضمرت في جزاء
الشرط الفاعل اذا اقتضى الفاعل في الفعل الاول لتجويز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف كما ستعرف على وفق اي موافق الاسم الظاهر الواقع
بعد الفعلين افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لعود ذلك الضمير اليه دون الحذف واضمرت
الحذف اي حذف الفاعل لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا اي يخالف
القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائي ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني
الزيدان عندهم واكرمني وضربني الزيدان عنده والكسائي انما يقول بحذف الفاعل
دون اضماره تحرزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب بان الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير في الجملة
جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف الفاعل بدون سد شيء مسده فانه لم يوجد
اصلا وفيه انه جاء حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل
عند سيبويه وما قام وما قعد الا انا ونحو ضربت واكرم القوم ونحو اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما وفيه ان المصدر قاصر في العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله اطعام
من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد لا من باب حذف الفاعل والامثلة الباقية
من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف من باب التنازع محذوف نسيا وجاز
اعمال الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل والجملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية
خلافا للفراء اي يخالف هذا القول بالجواز خلافا للفراء فانه يمنع جواز ذلك للزوم احد
المحظورين الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وروي عنه بتشريك الرافعين او اضمار بعد
الظاهر كما في صورة تأخير الناصب يقال اضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا
هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحرف عطف على قوله اضمرت المفعول تحرزا عن التكرار

لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو ممتنع وربه رجلا شاذ ان استغنى شرط استغنى
عن الجزاء لتقدم ما يغني عنه عنه مفعول ما لم يسم فاعله والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت
جزاء الشرط اي اظهرت المفعول به نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا
يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم اضماره قبل الذكر في الفضلة
وان اعملت الفعل الاول عطف على الشرطية السابقة وهي قوله فان اعملت الثاني اضمرت
جزاء الشرط الفاعل في الفعل الثاني نحو ضربني واكرمه زيد واضمرت المفعول ويتعلق باضمار
المفعول قوله على المختار لئلا يتوهم بالحذف على ان الثاني غير متوجه الى المذكور ولان
اضماره ليس قبل الذكر لتعلق اسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمر في الفعل الثاني
حكما ولا يحذف مع امكان اضماره الا ان يمنع مانع اي اضمرت في جميع الاوقات الا وقت منع
مانع عن الاضمار فاظهر المفعول نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المعاد وهو قوله منطلقا وقول امرئ القيس اي مقوله وهو مبتدأ اوله و
انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وهذا المصراع بدل من امرئ
القيس وآخره ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اي لو ثبت
ان سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل ولكنما اسعى لمجد
مؤثل ليس خبر منه اي من باب تنازع الفعلين اذ كان لم اطلب عطفا على كفاني ومن باب اعمال
الاول اذ كان عطفا على مجموع الشرطية او اعتراضا حيث لا يكون داخلا في حيز لو فلا يصير مثبتا
فلا يفسد المعنى ولا يسوغ ان يكون حالا لان الحال قيد للعامل فيستلزم كون الشرط
ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة
مع كفاية قليل من المال مطلقا طلبه او لم يطلبه لفساد المعنى اضافة المصدر الى الفاعل وهذا

على تقدير توجيهما الى قليل من المال لاستلزامه انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه على
قضية لو التي بجعل المثبت من شرطه او اجزائه او ما عطف على احدهما منفيا والمنفي من ذلك
مثبتا مفعول لم يفصل عنه كما فصل المبتدا لشدة تعلقه بالفاعل حتى يسماه بعض النحويين
فاعلا ما لم يسم اى فعل لم يذكر فاعله كما ذكر كل لبيان الاطراد مفعول ولا يرد نحو انبت
الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه لانه خرج عن كونه مفعولا وصار فاعلا لصدق
حد الفاعل عليه حذف صفة مفعول فاعله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله حذف واقيم ذلك
المفعول هو تاكيد الضمير المستتر وانما اكد لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه اى الفاعل
وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ونحوهما مما بني
المفعول فيكون من باب حذف المعطوف او صيغة الفاعل الى صيغة المفعول او الى الماضي المجهول
والمضارع المجهول فيتناول نحو افتعل واستفعل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم وارادة
صفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل قاهر ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند
الفعل اليه لزم كونه مسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفعولي باب
اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند البعض
نحو علم موسى عيسى اخاه بخلاف اعلمت زيدا هندا داهية والمفعول له بلا لام بخلاف
ضرب للتاديب وانما لم يقع موقعه لانه جواب لم ويبطل السؤال عن اللمية قبل تمام الحكم وفيه
انه يوجب امتناع ضرب للتاديب فيه ايضا الا انه كونه بعد اظهار اللام جواب لم وفيه ولان
النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار وفيه انه يلزم
الجواز على هذا المقام قرينة والمنع مطلق وايضا النصب في الظروف مشعر بالظرفية و
مع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني من باب علمت والثالث

من باب

من باب اعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل لان الواو يمنع الاسناد وتركها يغير ماهية المفعول
معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل تعين المفعول به له اى للاسناد
الفعل اليه لبناء الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره من الملابسات
مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يترجح عليه المفعول المطلق والزمان
بالجزئية ولا المكان بملازمته لكل فعل لان الفعل المجهول غير مبني لذلك نقول جملة
معللة ضرب زيد اقيم المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير
ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة في داره مفعول به
بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل
تقدير في شرط النصب لا شرط المفعول فيه فيلزم تكرار نظير ظرف المكان وترك
نظير المفعول به بالواسطة فتعين زيد كما ترى فان قيل قوله اذا وجد وقوله تعين له وقوله
نقول الخ مستقبلة وقوله فتعين زيد ماض فالكلام غير منتظم قيل الماضي بمعنى المستقبل
كما في قوله تعالى ففزع من في السموات الاية والفاء تعليل على التمثيل المذكور لانه اذا
قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى فان لم يكن
كان تامة اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع اى جميع المفاعيل سواء اى متساوية
لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل لو اريد
جميع المفاعيل مع المفعول به لم يستقيم لابتنائه على قوله وان لم يكن وان اريد جميع
ما سوى المفعول به فهي سواء مطلقا وجد المفعول به اولم يوجد قيل المراد ان لم يوجد المفعول
به فجميع ما سواه سواء في الجواز وعند وجوده كانت سواء في عدم او المراد ان لم يوجد
المفعول به فجميع ما يذكر في التركيب من المفاعيل سواء وان وجد فجميع ما يذكر فيه منها
ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والباقي سواء لكان اخصر واظهر الاول من
مفعولي باب اعطيت وكسوت اى الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول اولى

وفائدة وصفه الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا تقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه ح

مطلب المبتدأ

من قيامه مقام الفاعل من المفعول الثاني لانه ملتبس وعاطاء اخذ فهو انسب بالفاعل واليق
بالمقام مقامه ويجب عند اللبس نحو اعطى زيد عمرو او منها اي من المرفوعات المبتدأ مبتدأ
متقدم الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل والخبر جمعهما في فصل واحد لكان التلازم بينهما
على ما هو الاصل واشتراكهما في العامل المعنوي وغير ذلك فالمبتدأ مبتدأ هو ضمير الفصل
فان قيل ما الداعي الى تضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
قيل اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لكان الاطراد والانعكاس وصرح
بذلك في بعضها لتكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا
ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وقوله وقيه الاسم لفظا او تقديرا وهو خبر المبتدأ
المجرد صفة الاسم ويتعلق به قوله عن العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد
فيه عامل لفظي واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي فان قيل التجريد سلب الوجود
معنى وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود
البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون شمول العموم يكون بالافتراق ايضا قلنا و
التجريد وان كان سلبا لكن على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع
العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم او يقال سلمنا انه بمعنى السلب
البسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق فتعين احدهما
وهو شمول العدم بالقرينة واعلم ان التجريد يسبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود
كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله امتنا
اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلي اماتة وهذا من هذا القبيل وقوله
اللفظية اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر او نسبة الجزئيات الى الكلي وفسر العلامة
جار الله الزمخشري في العوامل اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث قصد بيان ما هو المشترك
بين المبتدأ والخبر فايذاهما الاسماء المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما

التجرد عن العوامل التي من شانها ان يدخل عليهما وهي ابواب الثلثة وفروعها ليس ولا والمصدر في
المبتدأ وحرف فبالحرف لا يطلق فاعرف ولا يرد عليه نحو بحسبك درهم لان الزائد غير معتد
مسندا اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا او حال معتمد على ذي الحال واحترز به عن
خبر المبتدأ والقسم الثاني من المبتدأ فانه خارج عن هذا القسم والصفة كلمة او لتقسيم
المحدود حيثيتا ولصدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين او المانعة الخلو دون الجمع
وليست للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف الواقعة حرف النفي او الف الاستفهام
ليحصل الاعتماد وهل ونحوه كما ومن ومتى واين وكيف وكم وايان كالالف وقيل لاوذكر
الالف للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو القايم ابوه زيد لان هذا
القسم من المبتدأ ضروري لعدم وجه آخر ولا ضرورة هنا للزوم اعراب الصلة بالاعراب
اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا يعني غير باعرابها رافعة حال من ضمير الواقعة لظاهر غير ضمير
مستتر فلا يرد اقايم انتما واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافعان لضمير عايد
الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته نحو زيد قايم مثال الاول من المبتدأ وما
قايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان مثال الصفة الواقعة بعد
الاستفهام فان طابقت الصفة المذكورة مفردا مفعول به لقوله طابقت اي كانت الصفة والاسم
المرفوع مفردين وقوله مفردا اي اسما واقعا مفردا او واقعا بعدها واحترز به عما اذا طابقت
مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانهما خبر ليس الا جاز
الاعراب احدهما كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في اتمام الجملة
وثانيهما كون الصفة خبرا وما بعدها المبتدأ وانما جاز فيه لاستوائهما في مخالفة الاصل
فلا يسبق الذهن الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لا يجوز فيه الا الفاعلية لخلوها
عن مخالفة الاصل واستلزم حمله على المبتدأ تأخير المبتدأ عن الخبر فلا يسبق الذهن
اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين

وجهان
فاندفع ما قيل اعتبر في منع تاخير المبتداء في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يخرج
ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق ومثل القايم زيد فزيد مبتداء
او خبر فان قيل هذا القسم من المبتداء ضروري لا يصال اليه الا عند عدم وجدان فلم جاز
وجه آخر انتفت الضرورة قيل اذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجد في الصفة سوى
رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة والخبر مبتداء نقيض لفصل المجرد خبره اي المجرد
عن العوامل اللفظية اسما وجملة واحترز به عما ليس كجملة المسند الى المبتداء فلا يرد
نحو يضرب زيد يضرب ابوه وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد وقوله المسند
صفة المجرد وقوله به مفعول ما لم يسم فاعله واحترز به عن القسم الاول من المبتداء المغاير
صفة اخرى للصفة المذكورة اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر واحترز به عن القسم الثاني من المبتداء واصل المبتداء اي الاولى في المبتداء
او مقتضى الدليل فيه التقديم لانه موضوع معنى ولانه عمدة البيان ومن ثمة اي ولاجل
اصل المبتداء التقديم جاز تركيب في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد المتاخر لفظا
المتقدم رتبة لمكان اصالة تقدمه وامتنع تركيب صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار
وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وقد
للتعليل يكون المبتداء نكرة مع ان اصله التعريف اعلم ان في المبتداء اصلين التقديم
ثم التعريف فبين احدهما بالتصريح والآخر بالالتزام لان بيان قلة التنكير يستلزم بيان
اصالة التعريف وايضا ان بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملايم وكان الاولى
ان يذكر هنا قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام آه مما وجب فيه هذا الاصل
وتخلف واذا كان المبتداء نكرة يلزم تاخره ويخلف هذا الاصل في بعض الوجوه وذلك
اذا كان الخبر مصححا له نحو في الدار رجل ولعل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيق
وفيه اذا تخصصت اي قل شيوعها بوجه ما اي وجه كان وما زايدة او صفة لان التنكير

المحض في الباب مخل بالغرض المطلوب وهو الافهام ورد عليه جواز كوكب انقض الساعة وامت في الحجر ورد عليه ايضا
جواز تنكير الفاعل مثل ولعبد فانه تخصص بالصفة وهي مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار
ام امراة فانه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين لان الاخبار بعد العلم بمنزلة الصفات
وانما قلنا بالعلم بثبوت الخبر لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم
باصل الحكم لاحد الجنسين وما احد فانه تخصص بصفة العموم في خير منك والتمثيل للمبتدا
على مذهب بني تميم وشر اهر ذا ناب فانه تخصص بكونه فاعلا معنى بارادة التقديم والتاخير
على ابدال الشر من الضمير وجعله بتقدير اهر شر ذا ناب ليحصل التخصيص وتقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا
بان يكون الجائي حبيبا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون لصا وعدوا والمهر
له بنباح غير معتاد يتشائم به يكون شرا الا خيرا فعلى الاول يصح والقصر بالنسبة الى الخير وعلى
الثاني لا يصح فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وفي
الدار رجل فانه تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما بعده موصوف باستقراره في الدار فكانه متخصص بالصفة وسلام عليك فانه تخصص
بكونه منسوبا الى المتكلم اذ المعنى سلمت سلاما عليك ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام و
قالوا واعترض ان سلمت معناه قلت سلام عليك فلا يستقيم للزوم التسلسل والدور و
التكرار والجواب انا لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله او قلت
السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير آخر فلا يلزم التسلسل والدور فان قيل السلام
لما كان مصدر سلمت كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك
فيلزم تكرار الخطاب قيل معناه كذلك لكنه ليس تكرارا بل تعيين الخطاب بالارادة من اللفظ
الصالح له وقد صاحب العباب سلمك الله معرضا عن تقدير سلمت وهو غير مسلم حيث
لا معنى لسلمك الله بعد استيفاء المفعول مرة والخبر مبتداء قد يكون اشارة الى ان الاصل

في الخبر الافراد لكونه احد طرفي الكلام وهذا يصلح مثالا لوقوع الخبر جملة جملة لصدق حد الخبر عليهما
ولان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة مثل زيد مبتداء ابوه مبتداء ثاني قايم خبر المبتداء الثاني
والجملة الاسمية خبر المبتداء الاول وزيد مبتداء قام فعل ابوه فاعل والجملة الفعلية خبر المبتداء
فلا بد للفاء جواب شرط المحذوف اي اذا صح وقوع الجملة خبرا فلا بد او عطف على قوله قد يكون
جملة اي الخبر قد يكون جملة فيحتاج الى عايد للربط من عايد يعود من الجملة الى المبتداء فيربط
به الجملة لان الجملة من حيث هي هي مستقلة فاذا تعلق شيء يحتاج الى رابطة والعايد ضمير او
غيره كاللام في نحو الرجل ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا
للمبتداء نحو قل هو الله احد وقوله من عايد خبر لا وليس بمتعلق بربط والا لكان مضارعا
للمضاف نحو لا حافظا للقران عندنا وقد يحذف العايد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غير ذلك
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرفا ووقع في التركيب حال كونه ظرفا فالاكثر اي اكثر النحاة
والفقهاء في خبر المبتداء المتضمن معنى الشرط لكونه موصولا بفعل انه اي على انه وهو خبر المبتداء
والجملة خبر المبتداء الاول مقدر اي مفروض متصفا بجملة فان قيل ما معنى هذا الباب
وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف قيل وانما قدر بالجملة لان الاصل في العمل
الفعل فيقدر عاملا في الظرف فاخرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة فكذا اذا
وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذي هو الاصل
اولى من جعله فرعا لفعله وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد
ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد في الدار التقوي وليس كذلك ولان المقدر
حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والقول بخلو الاسم عنه اهون من القول بخلو الفعل
واذا كان اذا شرط وهذا شروع في بيان موجبات تقديم المبتداء المبتداء مشتملا على
ما موصولا او موصوفا بمعنى الشيء صدر الكلام فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والجملة

صفة او صلة كالاستفهام وغيره فانه يجب تقديمه لئلا يبطل صدارته ولا يرد زيد من ابوه
لتصدره من على جملته نحو من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
بمعنى اهذا ابوك وام ذاك او زيد ابوك ام عمرو ام غيرهما او كانا اي اذا كان المبتداء والخبر
معرفتين فانه يلزم تقديمه لو اخر لزم الالتباس الا بقرينة نحو قوله • بنونا بنو ابنائنا
وابو حنيفة ابو يوسف واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فقيل الاسم متعين للابتداء
والصفة للخبر وليس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجوده في الفصيح ولصحته وقوع
الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتداء بمعنى الذات الذي اتصف بكذا او متساويين
تخصيصا ولو قال او كانا متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص فيستغنى
عن ذكر كونهما معرفتين لكن اشتراط التساوي في التعريف يوهم اشتراط التساوي في
رتبة التعريف فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا الوهم مثل افضل منك مبتداء
افضل مني خبر او كان عطف على قوله او كانا معرفتين الخبر فعلا اصطلاحا ومفردا
وفيه لا جملة باعتبار الصورة فلا يرد نحو يقومان الزيدان حيث يجوز الزيدان يقومان
لعدم اللبس اذ الفاعل يكون واحدا البس الا لان الخبر جملة صورة لا فعل نحو الا زيد
قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن اعتباري لا صوري ولذا جعل ابن
في اين زيد خبرا مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا فاعرف له اي للمبتداء احترازا عن ان يكون
فعلا لغيره نحو زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه جائز مثل زيد قام اذ لو اخر هنا لزم
الالتباس بالفاعل وجب جزاء الشرط تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر للصدر او اللبس
واذا للشرط تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة بخلاف زيد اين ابوه حيث لا يبطل
صدارته لتصدره على جملته ما موصولة او موصوفة مفعول تضمن له صلة او صفة صدر الكلام
كالاستفهام وغيره فاعل الظرف او مبتداء متقدم الخبر والاسمية صلة او صفة نحو اين
خبر زيد مبتداء اذ لو اخر لبطل صدارته او كان تقديمه اي الخبر مصححا له اي للمبتداء المنكر

مطلب واذا تضمن الخبر ماله صدر الكلام وجب تقديمه

مطلب واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه

مختصا له مثل في الدار فانه خبر يخصص المبتداء بتقديمه ولو اخر لبقي المبتداء بلا تخصيص
رجل او كان لمتعلقه اى لمتعلق الخبر الشاذ مستقر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل واسم
كان قوله ضمير كاين في المبتداء اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر مثل على التمرة مثلها اى مثل
التمرة مبتداء وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذي
هو خبر او يقال الخبر هو قوله على التمرة والتمرة يتعلق به تعلق الجزء بالكل زبدا تميز عن الكلام
التام بالاضافة مزال عن الموصوف اى حصل او حاصل على التمرة زبد مثلها او كان الخبر عن ان
بان يقع ان مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتداء اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قايم
حق لكان كذا مثل عندي انك قايم فان ان مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتداء وعندي
خبره تقدم عليه لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة اى عندي قيامك وجب جزاء لقوله اذا
تضمن مع ما عطف عليه تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء وقد للتقليل وللتحقيق
يتعدد الخبر فيكون اثنين فصاعدا او قد يجب التعدد نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض
وهما عالم جاهل مثل زيد مبتداء تعدد خبره وهو عالم عاقل وقد مثل قد السابق يتضمن
المبتداء معنى الشرط وهو ملازمة الثاني للاول قيل سببية الاول للثاني ويرد عليه نحو وما
بكم من نعمة فمن الله الا ان يراد السببية للحكم والاخبار فيصح اى لا يمتنع دخول الفاء
في الخبر اذا قصد السببية او الملازمة والا فلا وذلك اى المبتداء المتضمن لمعنى الشرط
مبتداء الاسم خبر الموصول بفعل او ظرف اى الذي وصل بفعل او ظرف وهو صفة الاسم
او النكرة الموصوفة اى التي وصفت بهما اى بفعل او ظرف وينبغي ان يقول به لان العائد
الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او لفرد نحو زيد وعمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان المراد
باحد المذكورين فان قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر والمبتداء الداخل عليه اما نحو
اما زيد فمنطلق والمتضمن بحرف الشرط كمن وما والمبتداء الموصوف بهذا الموصول نحو قل
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب فكيف يستقيم الحصر قبل الفاء في القسمين

مطلب وقد يتعدد الخبر

مطلب وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر

الاولين بحرف الشرط اما الاول فظاهر لان اما حرف الشرط واما الثاني فلانه يتضمنه ويجري
فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم وجواز وامتناع في مطابقتهما وجعل
الماضي بمعنى المستقبل حتما بل يجوز مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتداء
المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم في خبره الفاء وان كان اسمية ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل
حتما بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين المذكورين في هذا الباب
ليس بسديد واما القسم الثالث فملحق بالموصول بفعل او ظرف مثل الذي مبتداء يأتيني
او في الدار واو ليس ترديد بين الشرطين بل من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال يأتيني
او يقال في الدار مكان يأتيني فله درهم خبر المبتداء وكل رجل يأتيني او في الدار اى يقال
في الدار فله درهم وليت مبتداء ولعل عطف على ليت مانعان بالاتفاق اى باتفاق النحويين
لبطلان صدارة الشرط بدخولهما ولتغير الجملة بهما من القطع بوجود الخبر على تقدير وجود
الشرط الى الشك فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان دخول الفاء بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة بالفعل
مطلقا والحق بعضهم ان بهما اى بليت ولعل في منع الفاء والصحيح خلافه بدليل قوله تعالى
ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وفي حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لا
يخفى وتركها مع ان في بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم
عند ربهم وقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجري من تحتها الانهار
لا يوجب كونها مانعة لان دخولها في المبتداء الذي تضمن معنى الشرط في خبر الجواز لا في خبر
الوجوب فان قيل كما اختلف في ان وكان ولكن فما وجه تخصيص ان ببيان الاختلاف
قيل لعل القول بالمنع في ان مرجوح بدليل الاستعمال القراني فيهما خلاف وفي غيرها اختلاف فيكون
ان ان الحاقها بهما قول البعض على خلاف الاكثر وفيه وقد يحذف المبتداء لقيام اى وقت حصول

مطلب وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا

قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جايزا او قد يجب حذفه كما فى المخصوص بالمدح او الذم
نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو بتقدير هو وفى الصفة المقطوعة رفعا نحو الحمد لله الحميد
اى هو الحميد وفى زيد الخبز اكله اى هو اكله ولم يذكر ذلك اعلته لا لعدمه كما زعم البعض
علل وم بكون المبتدء ركنا وليس بسديد لان الركنية لا ينافى وجوب الحذف بموجب الا ترى
ان الخبر ركن وقد يجب حذفه كقول المستهل اى نظيره مثل قول طالب الهلال ورافع الصوت
عند رؤية الهلال الهلال اى هذا الهلال بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان المقصود نفس الهلال لا تعيينه بالاشارة والله اى بلفظ القسم لئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف والخبر جوازا اى قد يحذف الخبر حذفا جوازا مثل خرجت
اى ونظيره مثل هذا الكلام فاذا السبع الفاء عاطفة واذا للمفاجاة وهى عند المبرد ظرف
مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففى ذلك المكان
السبع ولا يرد عليه نحو خرجت فاذا السبع بالباب لاحتمال ان يكون قوله بالباب بدلا وعند
غيره ظرف زمان وهو لا يصلح خبرا عن الجثة فيكون خبرا ظرفا فالمعنى المفاجاة ويكون الخبر
المحذوف وهو موجود او حاصل ويكون المفاجاة المقدرة منزلة منزلة اللام لئلا ينقلب
الظرف مفعولا به بتقدير فاجأت زمان وجود السبع ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر قائما
من واقف او حاضر فلا يكون مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة ووجوبا اى حذفا واجبا
فيما التزم اى فى تركيب التزم او مصير ثبت حينئذ اى وقت التزام غير الخبر وهو ضمير فى موضعه
اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر مثل لولا زيد اى كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره عاما يجب
حذفه لسد جوابها مسده اى لولا زيد موجود لكان كذا وفى بعض النسخ لهلك عمرو واذا
الخبر خاصا لا يجب حذفه نحو ● ولولا الشعر بالعلماء يزرى ● لكنت اليوم اشعر من لبيد
وقال الكوفيون هو من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط
ولاختصاص لولا بالتخصيص بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها ومثل ضربى زيدا قائما اى كل

مبتدء كان مصدرا صريحا او بتأويل مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال مفردة
او جملة او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر يجب حذف خبره لسد الحال مسده نحو ضربى
زيد قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او اكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما وفى ضربى زيدا قائما مذاهب فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا
كان قائما حالا لا يجعل قائما وكان تامة واذا ظرفا مستقرا واقعا خبرا للمبتدء الذى
ليس بجثة وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل يجعل قائما من متعلقات
المبتدء ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدء المقصود عمومه
بدلالة الاستعمال وقيل تقديره ضربى زيدا لضربى او ضربه قائما بحذف مصدر مثله واقعا
خبرا وقيل هو مبتدء لا خبر له وضعفهما ظاهر وكل رجل وضيعته اى كل رجل وحرفته
متقاربان او مقترنان والمراد كل مبتدء عطف عليه شئ بواو بمعنى مع عنه وتوهما
مسده وقيل حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان او
متقاربان خبر المبتدء اثنين فلا يسد المبتدء الثانى وهو قوله وضيعته مسده لان المبتدء
لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدء الثانى يسد مسد الخبر المحذوف
من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسده من حيث انه
خبره ولا يشترط الوجوب حذف الخبر سد الشئ مسده من كل وجه او يقال بتقدير الخبر مفردا
ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقدير الكلام كل رجل متقارن هو وضيعته فيكون
المعطوف متعلق الخبر فيسد مسده ولعمرك اى لعمرك وبقاؤك ما اقسم به والمراد
كل مبتدء يكون مقسما به يجب حذف خبره لسد الجواب مسده لافعلن كذا خبران
قدم خبران لان خبرها فرعه واسمها ولا فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه فى لا
بخلاف خبران واخواتها عطف على ان اى امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من
الحروف المشبهة وهى ان وكان ولكن وليت ولعل هو المسند خبر قوله خبران وهو ضمير

مطلب حذف الخبر جوازا

مطلب ووجوبا

مطلب خبر ان واخواتها

الفصل او يقال هو ابتداء الكلام وقوله خبر ان مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق اى منه
خبر ان والمراد بقوله المسند الى الاسم ان بلا تبعية فلا يرد يضرب فى ان زيدا
يضرب ابوه وان رجلا حسنا قايم واحترز به عن كل ما ليس بمسند بعد دخول ان خرج
غير خبر ان واخواتها هذه الحروف اى احدى هذه الحروف واخواتها مثل ان زيدا قايم
فانه مسند بعد دخول ان وامره اى شانه وحكمه كامر كشان او حكم خبر المبتداء
فى اقسامه من كونه مفردا او جملة وفى احكامه من كونه مفردا او متعددا او مذكورا
او محذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد وقد تخالف خبر المبتداء فى
ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا لما له صدر الكلام الا فى تقديمه اى فى جميع الاوقات
الا فى هذه الصفة حيث يفترقان فيه جوازا او امتناعا فمتى جاز تقديم خبر المبتداء ولم
يجز تقديم خبر ان لان فى تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل
وهى تاخير المنصوب عن المرفوع ولو قال الا فى التقديم لكان اصوب الا اذا كان ظرفا
اى التقديم غير جايز فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فانه يجوز ان يتقدم حيث
يتسع فى الظرف ما لا يتوسع غيره خبر لا مبتداء محذوف الخبر اى هذا خبر لا وقوله هو المسند
استيناف او قوله هو فصل والمسند خبر التى صفة لا اى لا الكائنة لنفى الجنس اى لنفى
حكم الجنس اذ لا رجل قايم مثلا لنفى القيام لا لنفى الرجل هو المسند الى اسم لا فلا
يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه وبهذا خرج اسم لا وكل ما ليس بمسند بعد دخولها
بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يرد نحو لا رجل حسنا فى الدار مثل لا غلام رجل
ظريف عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار
صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته فلا احتمل قوله
ظريف ان يكون صفة لقوله غلامه رجل والمثال ان صلح محتملا لا يقبح اذا ترجح المقصود
ولكنه اذا استوى ... الاحتمالان فهو قبيح واذا اخلط المقصود فاتج كذا فى

فى بعض الشروح فالاحتراز عن الاحتمال اولى فيها اى فى الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف
ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وهو من باب تعدد الخبر لزوما على نحو الابلق
ابيض اسود للزوم الكذب بالتوحد او جوازا ان قيل بانتفاء لزوم الكذب فى الغلمان من
حيث انهم غلمان بالمبالغة والادعاء فانى بقوله فيها لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام
رجل ولم يكون هذا النوع خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا حذفا كثيرا وبنو تميم لا يثبتون اصلا
وفى اللفظ قائلين بوجوب الحذف فيقولون لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل ويحملون
ما يرى جيرانى مثل لا رجل قايم ولا كريم من الولدان مصبوح على الصفة دون الخبر اسم ما
ولا مبتداء محذوف الخبر اى منه اسم ما ولا وقوله هو المسند استيناف او خبره وقوله
المسند اليه وهو فصل المشبهتين فى النفى والدخول على الاسمية صفة ما ولا ويتعلق
به قوله بليس هو المسند اليه اى الذى يسند اليه خبره ويكون غير تابع كما مر فلا يرد
ابوه فى ما زيد ابوه قايم وفيه وما زيد اخوك قائما وخرج به ما ليس بمسند اليه بعد
دخولهما ظرف للمسند اليه وخرج به غير اسم ما ولا مثل ما زيد قائما ولا رجل التى بالنكرة
لان لا لا يعمل الا فى النكرة افضل منك وهو اى عمل ليس واجراء حكم ليس والتشبيه به
فى لا شاذ لقصور شبهها لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فيقتصر على مورد السماع
نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح المنصوبات لما فرغ من المرفوعات
شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب هو فصل او مبتداء ما
اشتمل على علم وهو النصب او الالف والياء المفعولية اى الخصلة المنسوبة الى المفعول
فمنه اى ما اشتمل على علم المفعولية والفاء للتفسير المفعول المطلق مبتداء متقدم الخبر
ويسمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بالحرف وانما قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات
ثم قدم منها مفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه ولهذا سمى
ايضا مطلقا لانه مفعول بالحقيقة الا يرى انك اذا قلت ضربت زيدا فالضرب هو فعلك

المنصوبات

المفعول المطلق

لا زيد ولانه مفعول بلا تقييد بحرف بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فيقدم واخر عنه ثم قدمه
على المفعول فيه ولحوقه لتقييدهما بالحرف جميعا لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفا لزوما كما
في اللازم النصب ويكون في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة
في جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا وهو مبتدأ
اسم احتراز عن نحو ضرب ضرب زيدا فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله فاعل فعل مذكور
بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس باسم وفيه ان فاعل الفعل الاول انما فعل الحدث
لا مجموع الحدث والزمان فلا يدخل ضرب ضرب زيدا في الحد وان لم يذكر لفظ اسم ما اي
حدث ونحو تربا وجندلا اسم حدث حكما فعله خبره ويرد عليه مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا فاعل يرد عليه نحو ضرب ضربا فانه لم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول نعل
يرد عليه نحو زيد ضارب ضربا مذكور يرد عليه فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير
مذكور بمعناه يرد عليه نحو ضربته سوطا والجواب عن كل ما يرد على قيوده الحمل على
التسامح واعتبار الحقيقي من ذلك ولا يرد عليه نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا
به لا مفعولا مطلقا لاعتبار الحيثية لكنه يغني عن بعض القيود الاخر ايضا لخروج ما
خرج بها باعتبار الحيثية وقوله بمعناه احتراز به عن المفعول له فانه قصد فيه كونه فعلا
لفاعل الفعل المعلل المذكور فلا يخرج باعتبار الحيثية لكنه ليس بمعناه فيخرج بهذا
القيد وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل
والنوع حيث دل بعض انواعه والعدد حيث دل على العدد مثل جلست جلوسا
للتاكيد وجلسة للنوع وجلسة للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع
لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما مفهومه مفهومه ولانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد بخلاف اخويه اي النوع والعدد
لاحتمال كل منهما التعدد وقد يكون المصدر او المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ

الفعل

الفعل مادة كقعدت جلوسا او بابا كانبتكم نباتا وتبتل اليه تبتيلا والمراد بغيرها دته
فيكون مثاله قعدت لا انبتكم من الارض نباتا والحاصل انه ان قيل اذا ريد بقوله لفظه
صيغته يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لاختلاف الصيغة وان اريد به مادته
لا يكون نحو انبتكم نباتا منه قيل يراد المادة لا يجعل نحو انبتكم نباتا من هذا القبيل
او يراد بغير لفظه مادة او بابا فيندرج القسمان خلافا لسيبويه فانه يقدر له
عاملا من لفظه نحو قعدت جلوسا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام اي
وقت قيام قرينة جوازا اي حذفا جائزا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم وهو اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او بالمضاف اليه
لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا عطف على جوازا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا او حذف سماع او مسموعا نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة وجدعا اي جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا و
استعمال الفعل فيما نقل من نحو حمدت حمدا فليس بصحيح وبعضهم قدروا وجوب الحذف في نحو
حمدا لله وشكرا له باستعماله مع اللام وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا
فانه لم يستعمل اظهار عامل هذه المصادر في كلامهم وهذا معنى وجوب الحذف سماعا و
قياسا عطف على قوله سماعا في مواضع منها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر فيه
وانما وجب الحذف فيه لوجود القرينة والساد مسد المحذوف مثبتا حالا واحترز به عن نحو
ما زيد سيرا بعد نفي ظاهر فوقع واحترز عن نحو سرت سيرا او معنى نفي كما في انما داخل كل
واحد منهما وفيه على اسم بخلاف ما سرت الا سيرا لبريد لا يكون المصدر خبرا عنه اي عن ذلك الاسم
احترز عن قوله ما سيري الا سير شديد او وقع المصدر مكررا اي وقع موضع الخبر غير الخبر فذكر
نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا امثال المنكرة وما انت الا تسير سير البريد البريد يقال له بالفارسية

بيك مثال للعرفة ومما انت سيرا سيرا مثال لمعنى النفي وزيد سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا
ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر وما بعده متقدم الخبر تفصيلا
لاثر احتراز عما يكون تفصيلا لمضمون جملة دون اثره نحو زيد يسافر سفره القريب
او البعيد لمضمون جملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد نحو زيد يسافر سفرا
قريبا او بعيدا وفيه ونحو لزيد سفر فاما صحة او يغتنم اغتناما ولزيد ضرب فاما تأديبا
تأديبا او يهلك هلاكا متقدمة احتراز عن المتأخر نحو اما بتأديب زيد بالضرب تأديبا او يهلك
هلاكا فاضربه واما تمنون بالشد منا او تفدون فداء فشدوا واعلم ان التفصيل انما
يكون للجملة المتقدمة فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه مثل فشدوا الوثاق فاما تمنون
منا بعد اي بعد الشد واما تفدون فداء وانما يجب الحذف فيه ليسد الجملة السابقة مسد
المحذوف ومنها اي من تلك المواضع ما اي موضع وقع المصدر فيه للتشبيه اي للدلالة
على مشاركة امر لامر في معنى احتراز عن نحو مررت به فاذا له صوت صوت حسن علاجا حال
اي دالا على الحدث احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء
بعد ظرف وقع جملة احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة صفة جملة على متعلق مشتملة
اسم احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار بمعناه صفة اسم اي بمعنى المصدر وعلى صاحبه
عطف على اسم احتراز عن مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت فاذا له صوت يصوت صوت حمار
فانه مصدر وقع التشبيه علاجا بعد جملة وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت
ومشتملة على صاحب المصدر وهو المكنى عنه بالضمير في له ووجب الحذف فيه لسد الجملة السابقة
مسد المحذوف وصراخ اي فاذا له صراخ يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها
اي من تلك المواضع ما موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة لا يحتمل صفة جملة احتراز
عما سيأتي في الضابطة الآتية لها اي لتلك الجملة غيره اي غير ذلك المصدر نحو له اي لهذا على
خبره له متعلق الخبر او على العكس الف درهم مبتدأ اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له

على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى تأكيدا وتقريرا لنفسه اي لذاته ومنها
ما وقع اي من تلك المواضع موضع وقع المصدر فيه مضمون حال جملة لها اي لتلك الجملة محتملة غيره
اي غير ذلك المصدر نحو زيد قائم احو حقا اي صدقا فانه مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا المصدر توكيدا للجملة لغيره
اي لدفع غيره او لاجل احتمال غيره ومما يغايره وضعا اذ الحكم المحكم تغاير المحتمل وان اتحد امرادا ومنها ما
وقع المصدر فيه مثنى اي دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك اي الب بطاعتك البابا بعد الباب وسعديك
اي اسعد لك سعادا بعد اسعاد والمصادر في هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا المفعول به هو ما
اي اسم ولم يذكر اكتفاء بما سبق وقع عليه الفعل حقيقة او عبارة فلا يرد نحو خلق الله العالم وما ضربت
زيدا او فيه او المراد ما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به فلا يرد خلق الله العالم وما ضربت زيدا في
معنى عرفي للموضوع فلا يلزم دعوى الوضع او بيان الاتصال ولو ورد عليه نحو زيدا في ضربت زيدا لا
يتوقف عليه تعقل الضرب واجيب بانه مما يتوقف عليه تعقل الضرب على البدلية وان لم يتوقف بالتعيين تعقل
والمراد به اللغوي دون الاصطلاحي والزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف
عليه وجود الفعل لا تعقل ماهيته الفاعل الا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر الا ان يقال قصد فيه الحيثية فذكر لا يرد عليه المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل نحو ضربت
زيدا وقد يتقدم المفعول به على الفعل وغيره من العوامل الا المانع وخص الفعل بالذكر لاصالته
وانما يتقدم لان الفعل معمولي قوي تعلقه بعامل فيتعلق به مقدما ومتأخرا الا ان يمنع مانع تقدمه
كوقوعه في خبر ان وقد يتعلل يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام اي وقت حصول قرينة
دالة على الحذف وتعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا نحو زيدا بتقدير اضرب زيدا بقرينة السؤال
لمن قال من اضرب مقول قال ووجوبا اي حذفا واجبا في اربعة مواضع وفي الحصر على الاربعة نظر
لتحقق وجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم الباب الاول سماعي
لم يستعمل اظهار فعله في كلامهم مثل امرءا ونفسه اي اترك امرءا مع نفسه وانتهوا خيرا لكم

اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد وقيل هو صفة مصدر محذوف اي انتهاء خيراً لكم
وقيل هو خبر يكن المحذوفة اي انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم وفيهما نظر لعدم المراد الاول في اتيناه امراً
قاصداً او كون حذف كان بلا ام في الشرط شاذ وفيه واهلاً وسهلاً اي اتيت اهلاً ووطئت سهلاً
من البلاد لاخرنا الباب كتاب المنادى وهو المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب وخرج
ما ليس بمطلوب الاقبال ونحو يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال اللهم الا ان يحمل على التخييل كما يا
المنية وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال او يكون المراد المطلوب اقباله ولو حكما
فيصدق عليه لانه مطلوب الاجابة ويرد على هذا الحد نحو يا زيد لا يقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوب
ونحو يا سماء ويا ارض ويا للماء ويا لله واهي ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان مما لا يتصور
طلب اقباله والجواب ان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلف الجهتان
او يقال هو مطلوب الاقبال حكماً لكونه مسؤول الاجابة كما قلنا في يا الله واما البواقي فهو من باب الاستعارة
بالكناية وندائها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائية بحرف اي بواسطة حرف من الحروف
الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو اطلب اقباله زيد وانادي زيداً وادعو ذلك ونحو
والجار متعلق بالمطلوب نائب مناب فعل ناب حرف في فيه وان لم يكن من الجهات لكونه جارياً مجرى لفظة
المكان لكونه اسماً مبهماً فيه معنى الاستقرار ادعوا اي لفظه لفظاً او تقديراً تفصيل للمنادى او الحرف
ويبنى المنادى وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما على ما اي الضمة والالف والواو يرفع مسند الى قوله به وهو مالم
يسم فاعله ولا ضمير فيه اذ المنادى لا يرفع بحال وعود الضمير الى الاسم بعيد ان كان المنادى مفرداً
كاملاً ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة واحترز به عن المضاف والمضارع له معرفة لشبهه بكاف
ادعوك المشبهة لكاف اياك وذلك التوقف ووقوعه موقعها الا اذا كان علماً موصوفاً بابن مضافاً
الى علم فيختار فتحه كما سيجيء وقوله معرفة صفة مفرداً او خبر لازم التعدد اذ الحكم لا يتم باحدها بدونه
مثل يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء ويا رجل مثال للمعرفة بعد النداء ويخرج تنوينه عند الضرورة

نحو قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا زيدان
ويا زيدون بدون اللام قيل صح لقيام يا مقام اللام وكونهما في حكمهما ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي لام يدخل المنادى وقت الاستغاثة وكذا بلام التعجب كيا للماء او التهديد
كيا لبكر لاقتلنك وانما اختيرت اللام من بين الحروف اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء
وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار واللام يتعلق بادعو المقدر وجاز ذلك في المتعدي
بنفسه بعد الحذف لكنه لا يزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعاً وانما
فتحت اللام لدخولها على الكاف حكماً ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد ولعمرو ويا لله
للمسلمين وانما اعرب بعد دخول اللام مع كونه مفرداً معرفة نحو يا لزيد لخروجه عن تأثير شبه
الحرف بقوة جهة الاسم بدخول الجار ولصيرورته بعيداً عن مدار الشبه وهو يا ولخروجه عن
الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر ويفتح المنادى لالحاق الفها اي الالف الاستغاثة لو اتفقه
الالف ويفتح ويكسر لواوها ويائها اللاحقتين لدى اللبس كما في المندوب مثل يا ثبوره
في الستم عنده ويا منكبه في المستم عندك وانما يكسر اللام في المستغاث له لا في المستغاث كقوله يا لله
للمسلمين فرقاً بينهما فان قيل فبما ذا يتعلق حرف الجر ولما بعد في النداء الاولى يتعلق بتعلق الفعل به
ولا لام حينئذ اي حين اذا دخلت الالف ولا يجتمعان تحرزاً عن التكرار والجمع بين العوضين
مثل يا زيداه وينصب ما سواه من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شيء هو من تمامه بدونه ضمير
ها راجع الى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث وفيه والاولى ان يقال للمفرد المعرفة من كل وجه
والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها او الالف الاستغاثة لئلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد
مثل يا عبد الله مثال للمضاف ويا طالعاً جبلاً مثال المضارع للمضاف ويا حافظاً للاينسى ويا
شاعراً الاشاعر اليوم مثله والا يا خلة من ذات عرق ويا ثلثة وثلثين علماً او لا كل ذلك
مضارع للمضاف بخلاف يا رجلاً صالحاً الامتناع تعرفه فلابد من بيان الفرق وقد ذكرنا في كتابنا

المستى بالعافية واعلم أن في اعتماد طالعا جث ذكرناه في كتابنا الموسوم بالارشاد اذ لا وجه
تقديم الموصوف وذلك بدرجة في يا رجلاً صالحاً وذلك مما يمتنع تعرفه خلافاً للكسائي
وقوله يا طالعا جبلاً معرفة بدليل تعرف صفته في نحو يا طالعا جبلاً الظريف ويا رجلاً الكريم
تأخير النكرة بخروجها عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر لغير معين اي مقولا لرجل غير معين
كما في قول الاعمى وتوابع المنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا يرفع توابعه
وغير المبهم فان صفته لازمة الرفع كما سيجيء وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب
فانها اذا كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي منصوبة لا غير المفردة اي كل من وجه وهو
احتراز عن المضاف والمضارعة له من التأكيد المعنوي مثل يا تميم اجمعون واجمعين واما التأكيد
اللفظي فحكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا نحو • واني واسطار
سطرن سطراً • لقائل يا نصر نصر نصراً • وانما اطلق التأكيد على غير الاغلب لان هذا الحكم
في احد قسميه وهو التأكيد اللفظي على غير الاغلب ولعل المختار عنده ذلك والصفة نحو يا زيد
العاقل والعاقل وعطف البيان نحو يا زيد بشر وبشراً والمعطوف بحرف الممتنع صفة سلبية للمعطوف
بحرف ... فاعل الممتنع يا عليه اي على المنادى نحو يا زيد والحارث وكقوله تعالى يا جبال اوبي
معه والطير بالرفع والنصب واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه لعدم اللام
نحو يا زيد وعمرو ومن المعطوف فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء ترفع خبر
قوله وتوابع المنادى على لفظه اي حملا على لفظ المنادى لشبه ضمته بالرفع في العروض واللزوم
والرافع بالتشبيه بالرافع في كون اثر كل عارضا مطرداً ولم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى
لمكان البناء وظهر في التوابع لاحتياجها الى المؤثر وانما لم يبن كصفة اسم لا لمكان الفصل بالالف
ولان وجه بناء الصفة في لا رجل ظريف كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة
المنادى فافترقا وينصب حملاً على محله فان محله النصب على المفعولية مثل يا زيد العاقل و
العاقل والخليل بين بعد جواز الوجهين في توابع المنادى المبني لاختلاف الواقع في اختيار

احد الوجهين في واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه في المعطوف بالحرف الممتنع
في المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه متعلق بقوله يختار الرفع ويقول يا ولو قيل الرفع لانه منادى
مستقل فكانه باشره يا فيختار فيه حركة هي اثرها وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان ذا اللام
لا يباشره يا فيختار فيه ما هو اثر دعوة لا اثر يا وابو العباس المبرد ان كان المعطوف كالحسن اي
مثل الحسن في جواز نزع اللام وقيل في كونه علماً ذا اللام ويدخل نحو الرجل على الاول دون
الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول او مثل الحسن مما كان صفة في الاصل ثم صار
علماً لا بالغلبة فانه يجوز فيه نزع اللام والاتيان به فكالخليل خبر مبتدأ محذوف والجملة جزاء
الشرط والشرطية خبر المبتدأ اعني قوله ابو العباس اي فهو كالخليل في اختيار الرفع لان اللام
لما كانت في معرض النزع لم يعتد بها ولان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها فيختار
الرفع بخلاف ما لم يكن كذلك فيختار النصب اي وان لم يكن المعطوف كالحسن فكابي عمرو اي فهو
مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسياقة هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب والمضافة اي توابع المنادى
المضافة اضافة معنوية نحو يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة بخلاف نحو يا زيد الحسن الوجه
ونحو يا صاح يا ذا الضامر العنس لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال وليس حكم المضاف
اضافة لفظية والمضارعة للمضاف هنا حكم بل حكم المفرد بخلاف ما اذا وقعت منادا عملا
بالاعتبارين في الحالتين تنصب لانه لو باشرها حرف النداء لا يكون الا منصوبة فكذا اذا كانت
تابعة كما صرح به البعض الا اذا اعتبرت مفردة كالمضافة اضافة لفظية والمضارعة كما صرح به
الا فرد والبدل مبتدأ نحو يا زيد يا زيد ويا زيد يا اخا عمرو ويا زيد رجلا صالحا ويا زيد طالعا
جبلاً والمعطوف نحو يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلاً ويا زيد ورجلاً
صالحاً غير صفة المعطوف او بدل منه ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر قبل وهو الممتنع دخول
يا عليه حكمه مبتدأ ثان اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل لكونهما في كون حكم تكرير
العامل وهو خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول مطلقاً اي زمانا مطلقا اي

سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين والعلم اى المنادى الذى هو العلم
الموصوف بابن اى بلفظ ابن مذكر او مؤنث وليس مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب
لعدم الكثرة مضافا حال ويتعلق قوله الى علم آخر احتراز عن نحو يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا
يختار فتحه الجملة خبر المبتدا اى يختار فتح المنادى وهو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف
لكثرة استعمال العلم ويجوز البناء على الضم ايضا واذا نودى المعرف باللام اى اذا قصد نداؤه ونظيره
قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اى اردت قراءته قيل يا ايها الرجل ويجيء توسط اى مع ها
التنبيه تحرزا عن اجتماع الى التعريف صورة فان قيل الشرطية لا تتم لان الشرط نداء المعرف باللام
اى معرف كان وظاهر انه لا يترتب عليه هذا الجزاء قيل الكلام محمول على حذف او مجاز فانه
اريد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى ولا هيثم
الليلة للمطى اى لكل جبار قاهر عادل ولا راعى الليلة للمطى فيكون المعنى كل كلام وسط
فيه اى وكلام وسط فيه اسم الاشارة فلا يلزم ملزومية الكلى للجزئى ويا هذا الرجل بتو
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين تكثيرا للتشويق والتوجيه بابيان ابهامهم بعد ابهامهم وتاخير
البيان فالمبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهى زيادة التشويق فى البيان
بزيادة التشويق فيه والتزموا اى النحاة رفع الرجل وان كان صفة وحقها جواز الوجهين
كما مر لانه اى الرجل المقصود واقعا لا لفظا حيث ابهم فى اللفظ فى معرض غير المقصود وذكر
بحيث انه بيان المعنى فى المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته ولان البدل
فى حكم تكرير العامل فيلزم دخول يا فى المعرف حكما وتوابعه اى التزموا رفع توابع الرجل كنحو
يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع معرب اى معرب واحد لا محل له سوى الرفع وتوابع المعرب
فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه بخلاف ان زيدا قايم وعمرو واعجبنى ضرب زيد وعمرو
يذهب فى نحو وعمرو اغاير او غير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان المتبوع ثمة
باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد فلا يحتاج لدفع الايراد المذكور الى زيادة

فيه وقالوا يا الله جواب سؤال وهو من حيث المعنى استثناء من القاعدة المذكورة خاصة
اى خص بذلك خصوصا لامتناع التوسط لان ايا يستلزم التعدد وها التنبيه والله تعالى
متعال عن التعدد والتنبيه وهذا للاشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك ولو
سلم جوازه على التجوز كما فى ذلكم الله ربى كان محذورا على اى طرد الباب ولان اللام صارت
جزء الكلمة بالعلمية وكانت فى الاصل عوضا عن همزة اله فاضمحل فيه جهة التعريف لوجهين
فلم يعتبر بخلاف النجم والناس وفيه انه يوجب صحة ان يقال يا الناس بعد العلمية وفيه ان العلمية
لا يوجب هجر الاصل بخلاف يا الله ولك واصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير
معين وهنا كذلك فى مثل اى فى المنادى اذا كرر بلفظه مضافا الى اسم آخر يا تيم تيم عدى
لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر الضم على انه منادى مفرد معرفة والنصب على انه مضاف
الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه او مضاف الى عدى
المحذوف بقرينة المذكور على نحو قوله بين ذراعى وجبهة الاسد ولا يجوز فى الثانى الا النصب لانه
اما تابع مضاف او تابع مضاف والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اى فى المضاف
الى ياء المتكلم الوجوه الاربعة اى تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوبها الفا
يا غلامى فاعل يجوز اى يجوز فيه مثل يا غلامى بسكون الياء واصلها الفتح كاف الخطاب
والسكون للتخفيف ويا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة او بحذف الياء وتعويض
الالف عنها ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة وبالهاء وقفا عطف الظرف فيه على
الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفا اى حال كونه موقوفا
او على محذوف اى يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفا او خبر مبتدا محذوف اى وهو
بالهاء وقفا او متعلق بفعل محذوف اى توقف بالهاء وقفا فقوله وقفا حال او مصدر
لفعل المحذوف او ظرف اى فى الوقف وقالوا يا ابى ويا امى كسائرها اى فى الحال مع
زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال ندائهما وورود السماع الى ذلك ويا ابت ويا امت بفتح

الياء او تعويض التاء او بقلب الياء تاء وتاء التانيث في يا ابت للمبالغة كعلامة كذا في تفسير ايجاز البيان وانما طولت التاء فيها لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عن الواو ولكنها يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت وبنت لان اصل هذه اصل واصل تلك زايدة فيفترقان فتحا او فتح حركة الياء وكسرا على صيغة الياء وضما ايضا لاجرائه مجرى المفرد ولم يذكره للقلة وقوله فتحا وكسرا حال وبالالف عطف على محذوفا او بغير الالف وبالالف فيقال يا ابتا يا ابت التا الفا تخفيفا وفيه دون الياء فلا يقال يا ابتي تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او عم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم مع زيادة وجه خاص اي تحقيقا خصوصا فلا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي على الوجوه المذكورة بل على ما جاء في غير المنادى مثل يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن امي ويا ابن عمي ويا ابن ام ويا ابن عم ويا ابن اما ويا ابن عما مع زيادة وجه شذ في المضاف الى ياء المتكلم وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ و ثقل التضعيف ولما كان من خصايص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جايز وفي غيره ضرورة اي يفعل الترخيم في غير المنادى لاجل الضرورة فيكون مفعولا له لفعل الترخيم دون تجوازه والا لا يجوز حذف اللام لعدم اتحاد الفاعل لان المنظر الشاعر والمجوز صنعة الترخيم فعلى هذا المرخم والمضطر واحد ومنع رفع قوله ضرورة ليس بصحيح بجوازه على الخبرية بحذف مضاف اي هو في غير المنادى ذو ضرورة او فعل ضرورة او مما لغة وهو اي الترخيم حذف في حاصل ترك فاعله ومفعوله في آخره اي آخر الاسم في التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الاواخر في نحو يد ودم وغيرهما تخفيفا اي لاجل التخفيف لا لقانون تصريفي وسماع لغوي وشرطه اي الترخيم ان لا يكون مضافا اي عدم كون الاسم مضافا لان آخر المضاف وسط بحيما والترخيم يخفض بالآخر والمضاف اليه

يخفف

غير المنادى فلامتناع الترخيم في جزئما واكتفى بالمضاف عن المشبه به اي المضارع للمضاف اذ هما متحدان في الحكم واما نحو يا صاح في يا صاحبي فشاذ ولو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان اولى ولا مستغاثا لان المطلوب فيه من الصوت والحذف ينافيه ولا غيرهما من المندوب وانما لم يذكر المندوب لانه غير منادى عنده ولا جملة لان الجملة يحكى كما هي ويكون اي الاسم المرخم اما علما لعدم اللبس فيه لشهرته بخلاف الصفات زايدا لئلا يلزم اخلال البنية على ثلثة واجاز الكوفيون يا عم في عمرو وبعضهم يا زي في يا زيد واما بتاء التانيث فلا يشترط الزيادة او العلمية نحو يا ثب علما او غير علم لان الاخلال لو كان من قبل الوضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا العلمية لعدم اللبس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما فان كان علما تفسير لكمية المحذوف في آخره اي آخر الاسم الذي اريد ترخيمه وهو خبر كان زيادتان كانتا في حكم الواحدة في دفعة واحدة لمعنى واحد والحكم فيهما وليسا في الحكم فهو ظرف اعتباري والعبارة محمولة على القلب كاسماء قيل انه فعلاء والاصل وسماء من الوسامة فقلبت واوها همزة كاناة واحد ومروان فيقال يا اسم ويا مرو فان الالف والهمزة في آخر اسماء زيادتان في حكم الواحدة وكذا الالف والنون في مروان او حرف عطف على زيادتان صحيح صفة حرف قبله اي قبل ذلك الحرف مدة حرف علة زايدة ما قبلها يوافقها وبين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ ربما يصدق في القسم الاول دون الثاني كبصري وربما يصدق في الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء ومروان فلذا لم يكتف باحدهما وهو اي الجملة حالية من تفضيلية اربعة احرف لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين حذفتا اي حذفت الحرفان وهو جزاء الشرط نحو منصور وعمار وادريس بخلاف سعيد وثمود وعماد وان كان الاسم مركبا كبعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كونه كلمة على حدة

صارت بمنزلة الجزء وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما كان في اخره زيادتان او حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف وكان الاسم المرخم غيره اذ كرجر فيه وجهان احدهما اي في المحذوف منه حرف
واحد بحصول الفائدة المقصودة به وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في
يا حارث ويا مالك التي ههنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا وهو اي المحذوف
في حكم الثابت فيبقى ما قبله كما كان على الاستعمال الاكثر فيقال اي اذا كان كذلك فيقال اي عطف
على الاسمية السابقة ما اوله بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء
في يا حارث وقوله يا حار مفعول ما لم يسم فاعله ويا ثمو بواو بعد ضمة في ثمود ولو جعل المحذوف
منسيا والواو آخر لوجب قلبها ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة ويا كرو بواو مفتوحة بعد فتحة
ولا يقلب الفا لوقوع الساكن بعدها وهو لام الف المحذوف الذي هو في حكم الثابت لقيل يا كرا
لارتفاع المانع وقد للتعليل يجعل ما بقي بعد الحذف اسما برأسه كانه لم يحذف عنه
شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار في يا حارث
بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي في يا ثمود لانه لما جعل ثمو اسما برأسه
صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسرت ما قبلها كادل ويا كرا في يا كروان لانه
لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوعه بعد الواو فانقلبت لتحركها
وانفتاح ما قبلها الفا وقد للتقليل استعملوا اي العرب صيغة النداء وهي يا في
المندوب وهو اي المندوب المتفجع عليه اي الذي تفجع عليه اي لاجله والتفجع التحزن فان قيل
لم يذكر المتفجع منه نحو وا ويلاه ووا مصيبتاه ووا حزناه ووا حسرتاه ونحو ذلك قيل هو
داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة بيا او وا واصله المتفجع عليه والباء للالصاق
اي المتفجع الملتصق بيا او وا وفي جعلها للسببية او الاستعانة نظر واختص المندوب
بوا اي انفرد بوا اي لا يدخل وا في غيره والباء داخلة في المختص دون المختص به وحكمه اي المندوب
في المعربات والبناء تمييز اي حكمه من حيث الاعراب والبناء حكم المنادى اي كحكم المنادى الا بقلة

اوحكم

اوحكم اعرابه وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه اي ان كان مفردا معرفة فيضم وان كان مضافا او مضافا
له فينصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف ولك اي جاز او جائز لك زيادة الالف اضافة
المصدر الى المفعول وهو مبتدا او فاعل جاز المقدر في آخره اي المندوب لمد الصوت المطلوب
في الندبة فان خفت اللبس اي لبس ذلك اللفظ بغيره ملتجا له الشرط واغلامكيه في واغلامك
اذ لو زيدت الالف لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء على وفق حركة الكاف
واغلامكوه في واغلامكم اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لالتبس خطاب الجمع بخطاب التثنية
ولك الهاء اي جاز او جائز لك الهاء اي هاء السكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف ظرف
قوله لك او ظرف جاز المقدر او ظرف الزيادة المقدرة مضافا الى الهاء ولا يندب الا المعروف اي
المشهور ليعذر بمعرفته في ندبته والتفجع عليه مستثنى مفرغ ما لم يسم فاعله فلا يقال وا رجلاه
اي لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين وامتنع عطف على قوله لا يندب دون قوله فلا يقال
والا لزم ان يكون نتيجة لما سبق وليس كذلك مثل وا زيد الطويلاه بالحاق الالف بالصفة
مع كونه غير مندوب وغير ممتزج به بجواز الفصل بغير الظرف بينهما في الشعر قال الله تعالى وانه
لقسم لو تعلمون عظيم بخلاف المضاف والمضاف اليه حيث جازوا وا امير المؤمنيناه وا عبد المطلباه
لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في الشعر وقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
واردة على الشذوذ خلافا ليونس اي يخالف هذا القول خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف
بالصفة كالمضاف اليه لان الاتحاد بينهما معنى لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف
والمضاف اليه لفظا ويجوز بقرينة حذف حرف واضافة المصدر الى المفعول النداء الا مقارنا
مع اسم الجنس اي ما كان نكرة قبل النداء لان المعرف للجنس هو حرف النداء فحذفه ملبس ولانه
يا فيه نائبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولان نداءه لم يكثر
كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى واسم الاشارة لانه كاسم
الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه نحو يوسف

اى يا يوسف بقرينة المقام اعرض عن هذا وايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايها تخص بالنداء
وشذ جواب سؤال الحيثية حذف حرف النداء من اسم الجنس اصبح ليل اى يا ليل وافتد مخنوق
اى يا مخنوق والاقتداء بان خربت واطرق كرا اى يا كروان وهو شاذ بثلثة وجوه حذف حرف
النداء من اسم الجنس وترخيم الغير العلم وجعل المرخم اسما برأسه وهو مثل يضرب لمن تكبر الضعيف
بالانقياد عند حصول من هو اعلى واقوى منه وتمام المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة فى القرى
وكرا طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية للعرب ليصاد به الكروان وقد للتقليل
حذف المنادى لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه جائز اى حذفه جائز
مثل الا حرف التنبيه يا اسجدوا بالوقف على يا وابتداء يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخولها على الفعل بخلاف قراءة الا يا اسجدوا بتشديد الا ويسجدوا
على صيغة المضارع لانه ليس من هذا القبيل الثالث من الابواب الاربعة التى وجب
حذف ناصب المفعول به فيها ما موصولة او موصوفة وقوله اضمر اى قد صلة او صفة عامله
مفعول ما لم يسم فاعله اضمر على شريطة التفسير اى اضمارا واقعا على شريطة هى تفسيره
بما بعده فهو من قبيل اضافة العام الى الخاص وهو كل اسم بعده اى بعد ذلك الاسم فعل
مبتدأ ويكون ما بعده خبره او فاعل قوله بعده او شبهه عطف على قوله فعل مشتغل اى معرض
عنه اى عن ذلك الاسم وقوله مشتغل صفة لاحد المذكورين ايهما كان لا لثانى ولا لاحد الامرين
غير معين او صفة لفعل وفيه بضميره اى بسبب تعلقه بضمير ذلك الاسم او متعلقه اى متعلق ذلك
الاسم او متعلق ضميره لو سلط عليه اى على ذلك الاسم لفظا اذ التسليط تقديرا ثابت
لو يقتضى انتفاء ما دخلت عليه فلابد من تقييده هو تأكيد ضمير سلط لا ابراز لصحة العطف
او مناسبة فى موضع لنصبه مثل زيدا ضربته نظير الاشتغال بضميره او مررت به نظير
تقدير مناسبة او زيدا ضربت غلامه نظير الاشتغال بالمتعلق وتقدير المناسب او زيدا
حبست عليه لاجله ينصب بفعل مضمر محذوف يفسره اى يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز

مشتغل عنه بضميره او متعلقه اى حرف التفسير ضربت فى زيدا ضربته وجاوزت فى زيدا مررت
به واهنت فى زيدا ضربت غلامه وحبست فى زيدا حبست عليه ويختار فى الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ اى بالتجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه عند ظرف
يختار عدم قرينة خلافه اى خلاف الرفع وفيه وقيد لانه اذا عدم قرائن خلافه فهو راجح
حيث يوجب السلامة عن الحذف وخلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره
ومساواته الرفع ووجوب الرفع او عند وجود قرينة اقوى منها اى من قرينة خلافه اى اذا
لم يوجد قرينة خلاف الرفع او وجد وكان قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو لقيت
القوم واما زيدا فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب واما التى تضمنت معنى الابتداء
قرينة الرفع وقد ترجحت هذه بالسلامة عن الحذف وانما يكون اما قرينة للرفع لانها تضمنت
معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم وذكر الطلب يشمل الامر والنهى و
الاستفهام والتمنى والعرض والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهى والدعاء فقط ففى
الاطلاق نظر الا ان غيرها لما كان يتضمن الصدر فيمتنع تسليطه على ما قبلها فلا يكون من
هذا الباب اصلا فاستغنى عن التقييد ولو قال مع الخبر لكان احصر لكنه اشار الى انتفاء
المؤثر فى اختيار النصب وقوله غير الطلب احتراز عن الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا
فلا تكرمه فان قرينة الرفع ليست باقوى لمعارضته لزوم كون الانشاء خبرا بالسلامة
الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا الكثير واذا للمفاجأة نحو خرجت
فاذا زيد لقيته لان الاكثر بعد اذا المفاجاة وقوع الاسمية وقد ترجحت السلامة عن
الحذف فيترجح على قرينة اختيار النصب وهو العطف على الفعلية وانما قلنا ان الاكثر بعد اذا
المفاجاة وقوع الاسمية بناء على سماع النصب بعدها والا فالقياس بعدها وجوب الرفع
للزوم الاسمية بعدها فى غير هذا الموضع فان قيل قد ذكر فى بحث الظروف ان اذا للمفاجاة
يلزم بعدها الاسمية ويفهم هنا رجحانها لا لزومها وهذا تناقض قلنا المراد باللزوم

فيه نظر وفى نظره نظر اما الاول فلان المراد بالخلاف هنا النصب ولا خفاء فى ان الرفع كما يخالف النصب يخالف الجر ايضا واما الثانى فلان الخلاف وان كان مطلقا الا انه مخصوص لانه معرفة والقرينة المقام

فلا اشكال

فيه الغلبة واللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الرجحان لا اللزوم الحقيقي

ويختار النصب في ذلك الاسم بالعطف على جملة فعلية نحو خرجت فزيدا لقيته للتناسب و

بعد حرف النفي نحو ما زيدا ضربته وحرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وبعد كلمة اذا الشرطية

اي المنسوبة الى الشرط نحو اذا زيدا ضربته اضربك واحترز به عن اذا المفاجاة وعند المبرد

يجب النصب بعدها وحيث عطف على اذا نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر والنهي عطف على قوله

بعد اي في وقت وقوع الامر والنهي بعده نحو زيدا اضربه ولا تضربه اذ هي اي هذه المواضع اي

ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل اي

مواضع وقوعه فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل لان النفي والتردد الداعي الى الاستفهام

في الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم

رسوخهما فيه بخلاف سائر ادوات الشرط وعند عطف على قوله في الامر خوف لبس اي ما فتر

المصدر الى المفعول المفسر اي ما هو مفسر نصبا بالصفة رفعا فان قيل فليجز الوجهان كما

في اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل فليجب النصب اذا

التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس ولهذا سماه خوف اللبس مثل انا كل شيء خلقناه

بقدر بنصب كل ولو رفع بالابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا له خيف لبسه بالصفة باحتمال

كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق لنا كاين بقدر والمقصود

كل شيء مخلوق لنا بقدر والاول غير مقصود حيث يكون قوله خلقناه قيدا على ما هو الظاهر

الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في افعال

العباد الاختيارية وبهذا حصل الجواب عما ورد في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين واحد لكن

ضير في الاحتمال ويستوي الامران اي الرفع والنصب في الاختيار اي ايا قصد واحد منهما

يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح

عطفه على الصغرى لعدم الضمير فهو هنا بعض التركيب اي يختار النصب فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

ويستوي الامران

اي ضمير عنده
لكنه حذف
لا يعتمد النفي

٣٨

فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها فعلية فيقتضي رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير

الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى

وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل السلامة من الحذف

مرجحة للرفع قيل هي معارضة بقرب المعطوف وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة

غير مفصولة عنها بشيء فلا يتفاوتان قربا وبعدا والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى

اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ

الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب

فيستويان في الاختيار ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما صريحا او غير صريح ضمنا كما في مهما وحيثما

وانما قال الا اذا لم يكن استحقاقه كاذا الشرطية وحيث وانما يجب لان الشرطية يستلزم الفعل

وحرف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما لاختصاصها بالفعل مثل ان زيدا ضربته ضربك

مثال حرف الشرط والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض وليس ازيد ذهب به منه اي مما

اضمر عامله في شريطة التفسير لعدم كونه مما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب

به لا يكاد ينصب كل وكذا مناسبة لعدم كونه ناصبا فالرفع اي فاذا كان كذلك فالرفع واجب

او فيجب الرفع وكذلك اي مثل قوله ازيد ذهب به في لزوم الرفع تركيب وكل شيء فعلوه في الزبر

اي في كتب الحفظة والمعنى كل شيء هو مفعولهم كاين في الزبر وانما يجب فيه الرفع لانه لو سلط عليه قوله

فعلوه فسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شيء في الزبر وهم لم يفعلوا فيها شيئا ونحو مبتدا

او عطف على قوله كل شيء الزانية والزاني فاجلدوا جميع الشرائط حاصلة فيه لان ما بعد الفاء

قد يعمل فيما قبلها نحو وربك فكبر الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقراوه بالنصب الا

شاذا تحمل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث

ان الرفع في الطلب غير مختار فقال المبرد الفاء بمعنى الشرط فلا يجوز تقديم ما في خبرها والكلام عنده

جملتان اذ قوله الزانية مبتدا وقوله الزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى

علیکم او خبر مبتدإ محذوف ای حکم الزانیة علی نحو الباب والفصل والتقدیر هذا بیان حکم الزانیة و[الزانی]
وقوله فاجلدوا بیان بحکمهما وهو ابتداء الکلام والفاء فیه عنده زایدة او للتفسیر وجزء الجملة
لا یعمل فی جزء جملة اخری فیمتنع التسلیط فلا یدخل فی الضابطة الفاء فیه بمعنی الشرط الفاء [مبتدأ]
وقوله بمعنی الشرط خبره والجملة معللة لقوله وکذلک نحو الزانیة والزانی ویحتمل ان یکون
الزانیة والزانی مبتدأ والفاء مبتدأ ثان وقوله بمعنی الشرط خبر المبتدإ الثانی والجملة خبر
المبتدإ الاول لعند ابی العباس المبرد ظرف لقوله بمعنی الشرط لانه ظرف مستقر واللام فیه
بمعنی الذی فلا یکون فیه ذلک لامتناع تسلیط ما بعد الفاء علی ما قبلها فتعین فیه الرفع علی انه
مبتدأ متضمن لمعنی الشرط والکلام جملتان عند ظرف لفهم نوع الکلام ای حکم بذلک عند سیبویه
والا فالمختار النصب دلیل علی ما ذکر علی صورة القیاس الاستثنائی والاستثناء المحذوف وسلب
التالی فیلزم سلب المقدم وسلب انتفاء ما ذکر اثباته ای وان لم یکن ما ذکر من التمحل کان النصب مختارا
لکنه لیس بمختار فیکون ما ذکر من وجه التمحل هذا کما یقال ان لم یکن الشمس طالعة کان الارض
مستنیرة لکنه لیس بمستنیرة بل مضیئة فیکون الشمس طالعة من استثناء نقیض التالی ولما ان
نقول فی بیانه ای وان لم یحمل علی ما حمل المبرد وسیبویه ای علی عدم القول بزیادة الفاء وعدم
الجملة فالمختار النصب وح یلزم اتفاق القراء علی غیر المختار فلابد وان لم یحمل الکلام علی ما حمل او نحو
ای وان لم یکن ما ذکر فکان النصب مختار الوجود طلب الموجب لاختیاره لکنه لیس بمختار والا لزم
اتفاق القراء علی غیر المختار فیلزم الحمل علی ما ذکر الرابع لبیان الحال او التنصیص اذ ارید النسبة الی
الثلثة الباقیة ای رابع الابواب الاربعة او رابع الثلثة التی یجب فیها حذف ناصب المفعول به
اسم لنوع من انواع المفعول به اصطلاحا وکان فی الاصل مصدرا وانما یجب حذف الفعل فی
لعدم الفرصة فی ذکره وهو ای التحذیر معمول بتقدیر ظرف مستقر واقع صفة لقوله معمول اتق
ونحوه وفی تقدیر اتق سماحا اذ لا یقال اتقیت زیدا من الاسد بمعنی نحیته ولو قال بتقدیر
لکان اولی تحذیرا مفعول له للتقدیر او مصدر قد جعل حینا وهو ظرف للتقدیر اعنده ونت

تحذیر المعمول مما بعده او وقت ذکر المحذر منه مکررا او مفعول مطلق ای حذر ذلک المعمول تحذیرا
مما بعده او ذکر المحذور منه من نوع غیره مکررا او الجملتان فی محل الصفة لقوله معمول والرابطة
للجملة الثانیة ما ذکر من المتعلق مع من البیانیة مما موصولة او موصوفة بعده احتراز عن المعمول
الذی بتقدیر اتق لکن للتحذیر مما بعده لا للتحذیر مما بعده کایاک لقائل من اتقی فانه لیس من هذا
الباب یجوز ذکر فعله او ذکر روی علی لفظ المصدر والماضی المجهول وفیهما نظر اذ التحذیر من
انواع المفعول به والذکر لیس بمفعول به ولیس فیما مر ما یعطف علیه الفعل وایضا عند المخالفة
والزیادة علی قدر صحة العطف یکون کلمة او اضرابیة بمعنی بل نحو انا مقیم او امشی بمعنی بل
امشی فیفسد المعنی قال سیبویه فی قوله ولا تطع منهم اثما او کفورا انه لو قیل او لا تطع کفورا
لتغیر المعنی فکانت او بمعنی بل ویمکن ان یقال اذا کانت الروایة علی لفظ المصدر بالرفع کان
الذکر بمعنی المفعول وکانت الاضافة من باب جرد قطیفة وکان عطفا علی قوله معمول وکان
التقابل بین المعطوف والمعطوف علیه باعتبار القید وهو قوله تحذیرا مما بعده وان کانت علی
لفظ الماضی فیعطف علی ذکر المحذور ای سواء ذکر المحذر تحذیرا مما بعده او ذکر المحذر منه
مکررا او عطف علی الظرفیة المقدرة بالفعلیة وهی قوله بتقدیر اتق والتقابل باعتبار
القید او الفعل منزلة منزلة المصدر الخبری کما سبق وعلی ان یکون النسخة بلفظ المصدر
المنصوب فلا اشکال المحذر منه الضمیر عاید الی الالف واللام مکررا حال او احترز به عن قوله
الطریق من غیر التکرار فانه لیس من هذا الباب یجوز ذکر فعله مثل ایاک والاسد وراسک
والسیف نظیر القسم الاول ای اتق نفسک ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان یهلک
او یکون التقدیر بعد نفسک عن الاسد وبعد الاسد عن نفسک فان قلت لفظ الاسد
فی ایاک الاسد فی ایاک والاسد خارج عن القسمین فینبغی ان لا یکون تحذیرا ولیس کذلک
بل هو ایضا تحذیر قلت هو تابع للتحذیر والتوابع خارجة عن المحدود بدلیل ذکرها بعد فاء و
وایاک وان تحذف نظیر القسم الاول قال عمر رض ایاک وان تحذف احدکم الارنب ولیذک

والاسد منصوب علی انه معطوف علی ایاک فان قیل لا یجوز عطف الاسد علی ایاک لان العطف بالواو یقتضی الشرکة فی اللفظ والمعنی الا یری انک اذا قلت ضربت زیدا وعمروا کان الضرب قد وقع لهما جمیعا واشترکا فیه فهنا المباعدة بین الاسد وایاک فالجواب عنه ان المعطوف والمعطوف علیه یجب ان یشترکا فی المعنی الذی یقتضی الاعراب وقد اشترکا هاهنا لان کل [illegible] واما اشتراکهما فی غیره [illegible]

بكم الاسد والرماح يحتمل امر المتكلم اى لا تبعد بعيني عن مشاهدة نفسه حذفه والحذف الذي
بالعصا كما ان الحذف بالخاء والذال المعجمتين الرمي بالحصا والطريق الطريق مثال المحذر منه
مكررا وكذا قولهم الصبي الصبي والجدار الجدار والاسد الاسد والتكرار للتأكيد وتقول
اياك من الاسد اى بعد نفسك من الاسد فالجار متعلق بالفعل المقدر ومن ان تحذف
اى بعد نفسك من الحذف واياك ان تحذف ملتبسا بتقدير من اى اياك من ان تحذف
اذ حذف حرف الجر من ان وان شايع كثير ولا تقول عطف على قوله وتقول للمذكور اياك الاسد
بتقدير من الاسد لامتناع تقدير من في الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف وقوله واياك
اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب بتقدير اياك من المراء شاذ او محمول على ضرورة الشعر او
حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك واترك المراء وهذا
قول سيبويه او جار مجرى ان تماري وفيه انه يلزم جواز ذلك في ساير المصادر لاشتراك العلة
وليس بجائز اللهم الا ان يقال هذا وجه ارتكاب الشذوذ لانه وجه قياس المفعول فيه مبتدا
محذوف الخبر اى منه المفعول فيه بقرينة ما سبق او خبر لمبتدا محذوف اى هذا بيان المفعول فيه او
مبتدا خبره ما فعل فيه وهو فصل وعلى الاولين استيناف وقوله فيه مفعول ما لم يسم فاعله
والضمير عائد الى اللام الموصول وما فعل فيه مفعول ما لم يسم فاعله اى اسم ما فعل فيه ان المفعول
فيه في الاصطلاح اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه فعل مذكور فعل اى حدث لا قسيم الاسم
مذكور صفة فعل لفظا او تقديرا واحترز به عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور من بيانه زمان او مكان حقيقيين او اعتباريين نحو سرت يوم الجمعة خلفك
وجلست قدوم زيد الشمس اى وقت قدوم زيد في مكان ظهور الشمس اذ المصدر قد يجعل حينا
وكذا العين مكانا على قلة ويدخل في الحد نحو غنم اليوم الذي صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم
وهو مذكور وان شرط قصد ذلك وذكره بهذه الحيثية او اراد فعلا عاملا فيه لا يستغنى عن
قيد مذكور ايضا وشرط نصبه تقدير كلمة في كذا بلفظها لوجب الجر والجمهور على ان تقدير

شرط

شرط المفعول فيه واذا ظهرت كان مفعولا به بواسطة الجار لا مفعولا فيه وظروف الزمان الا ما فيه
من باب ابواب الساج واسفرة الذهب بمعنى من واللام في الزمان للجنس كلها تاكيد والتعميم
للظروف تقبل الظرف وعند ذلك النصب بتقدير في او تقبل بتقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيجوز انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما في الزمانية و
المبهم من المكان محمول عليه لاشتراكهما في الابهام ولم يحمل عليه المحدود من المكان لاختلافهما ذاتا
وصفة ولم يحمل على المكان المبهم لانه فرع فالحمل عليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير
وظروف المكان واضافته كاضافة ظروف الزمان ان كان ظرف المكان الشرطية خبر المبتدا مبهما
اى ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تفسيره قيل بتقدير في وقبل النصب بتقدير في
والا اى وان لم يكن ظرف المكان مبهما فلا تقبل النصب بتقدير في او فلا تقبل بتقدير في
وفسر المبهم بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وترك التاء
في العدد لان الجهات مؤنثة قيل المبهم هو النكرة ويرد عليه خلفك وامامك وقيل هو غير المحصور
ويخرج منه نحو فرسخ ولا خلاف في انتصابه على الظرفية وقيل ما له اسم باعتبار ما يدخل
في مسماه ويندرج فيه نحو عند ولدى لانه لا يطلق باعتبار ذلك المكان بل باعتبار المضاف اليه
وقال الاكثرون من المتقدمين هو الجهات الست وهو الذي يختاره المصنف يرد عليه عند
ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها تقبل ذلك مع انها غير الجهات الست فاجاب عن
كل من ذلك بالحمل للابهام والكثرة وحمل عليه اى على المبهم عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى
لابهامهما اى عند ولدى وكذا شبههما والمراد الابهام اللغوي والا لا يستقيم الحمل وحمل عليه
لفظ المكان وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك
وقمت مقامك ووضعت موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الميم مما يجري هذا المجرى لكثرته
اى لكثرة استعماله دون ابهامه وحمل عليه ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت
نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة على الاصح اى حملا واقعا على القول الاصح وهو

على مذهب الاصح قيل هو متعد وما بعده مفعول به لكن كونه مصدرا على الدخول وكونه ظرفا على الخروج
الذي هو لازم البتة برجحان لزومه وينصب المفعول فيه بعامل مضمر جوازا بلا شريطة التفسير
نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت وعلى شريطة التفسير بكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او كلمت
في غداته او يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته وهو في كون نصبه واجبا او مختارا او مساويا للرفع
ومرجوحا مثل المفعول به فيجب في ان يوم الجمعة صمت فيه ويختار في نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه و
افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوي الامران في نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه معه ويترجح الرفع في نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه
واما امتناعه ووجوب الرفع في نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه فيحتمل الثبوت
للمانع ويحتمل العدم لتوسع الظرف المفعول له مبتدا محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدا
اي هذا بيان المفعول له وله مفعول ما لم يسم فاعله هو ما اي اسم ما فعل بدلالة التماس
في المفعول المطلق لاجله مؤثرا كان او اثرا واحترز به عما لم يفعله لاجله فعل كساير المفاعيل
والملحقات فعل اي حدث لا الفعل الاصطلاحي مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فعل مذكور عقيبه
او حكما فلا يرد ان يكون صورة الفعل محذوفا والحق ان يقول هو ما فعل لاجله مضمون عامله وفيه
وقيد ورد على الحد نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربته وعجبني التاديب فانه قد
فعل لاجل فعل مذكور وهو الضرب وان قصد الحيثية او قيد بكونه عاملا لانضاع فيه مذكور
مثل ضربته تاديبا نظير العلة الغائية وقعدت عن الحرب جبنا نظير العلة المؤثرة ولو ذكر في
موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان احسن خلافا للزجاج اي يخالف هذا القول لقول
اسحق الزجاج خلافا فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر نوعي لانه علة
المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة مقامه في ضربت سوطا فالمعنى ادبته بالضرب تاديبا او
جبنت في القعود عن الحرب جبنا اي ضربته ضرب التاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يبقى العقود

جبن لا مجازا وفيه نظر لان اضافة المسبب الى السبب ليست مجازية وردّ قول الزجاج بان صحة تاويل نوع
بنوع لا يدخل في حقيقته الا ترى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث
ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت ضربا احدثت ضربا من غير ان يخرجا عن
حقيقتهما والالة الزم للفعل من العلة لاحتياجه اليها ذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون قلم
ولا الضرب من غير الة من سوط ونحوه ولا النجر من غير قدوم وكذا ساير الافعال المتعلقة بالالات بخلاف
العلة لتحقق العبث ولان جعل المفعول له مستدعى الفعل لاستلزامه فلا يلزم من اقامة ما
هو الزم من العلة اقامتها وشرط نصبه اي المفعول له بتقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وانما جوز حذفها اي بتقدير اللام وضع المظهر موضع المضمر وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه
على جريان الاصطلاح باطلاق كل من اللفظين اذا كان المفعول له فعلا احترز عما كان عينا كجئتك
للسمن لفاعل الفعل احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي المعلل اي اتحد فاعله
وفاعل عامله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود اي اتحد زمانهما احترز به عما اذا لم يكن
مقارنا له في الوجود نحو اكرمت اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرائط لانه بهذه
الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها
ولانه كثر علل الافعال كذلك فبوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى
عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شيء منها كذا ذكره المص وشرط بعضهم التنكير لمشابهة
الحال والتمييز وقوله واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما • حجة عليه
المفعول معه مبتدا محذوف الخبر اي ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدا اي هذا
بيان المفعول معه او مبتدا خبره مذكور وهو فصل معه مفعول ما لم يسم فاعله هو مذكور بعد
الواو التي بمعنى مع احترز به عن ساير المفاعيل المصاحبة معمول لمصاحبة المصدر الى المفعول
معمول احترز به عن نحو كل رجل وضيعته فيتناول نحو ضربت زيدا وعمرا واذا كانت الواو بمعنى مع
وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية واعلم انه قيل

فاعل الفعل لبينا وابعد قولك فحسبك والضحاك سيف مهند لفظًا او معنى اى سواء كان
الفعل لفظيًا او معنويًا نحو استوى الماء والخشبة ومالك وزيدًا بما تصنع فان الفعل المتغير
كان تامة او ناقصة الفعل الذي فيه صاحبه المفعول معه عمل له لفظًا اى ملفوظًا او لفظيًا
تمييز او خبر او حال وجاز الواو للحال اى وقد جاز العطف او عطف جملة على جملة العطف فالوجهان جائزان
العطف وكونه مفعولًا معه اذ لا مانع عن واحد منهما والجملة جواب الشرط مثل اى نظيره ثابت في
مثل جئت انا وزيدًا النصب على انه مفعول معه والرفع على العطف بجوازه لمكان التاكيد والا
اى وان لم يجز العطف تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه مثل اى نظيره جئت وزيدًا
فانه امتنع العطف فيه لعدم تاكيد المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه وان كان
تامة اى وجد الفعل معنى اى معنويًا حالًا او تمييز وجاز عطف على كان وحال اى فقد جاز العطف
بان لم يمنع عنه مانع تعين جزء الشرط وقيل اخبر العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي لا
حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف مثل ما لزيد اى اى شيء حصل لزيد وعمرو والا اى وان لم
يجز العطف تعين النصب حيث لا وجه سواه مثل ما لك اى اى شيء حصل لك وزيدًا وما شانك
اى اى شيء امرك وعمرًا فانه امتنع فيهما العطف لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف
على ضمير المجرور بلا اعادة الجار ولم يجز عطف عمرو ايضًا على الشان لانه خلاف المعنى اذ ما شانك
ونفس عمرو وسؤال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر لان المعنى ما تصنع
دليل على كون المثال من باب العامل المعنوي الحال ما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات ما يبين
احترز عما لم يبين هيئة احترز عن التمييز لانه يبين الذات الفاعل اى حال صدور الفعل عنه
فلا يرد الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقًا او ما نعته الحال دون ما نعته الجمع المفعول به
اى حال وقوع الفعل عليه فلا يرد ضربت زيدًا التركيب لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقًا
قد يقع الحال عنهما نحو ضربت زيدًا راكبين ولقيته مصعدًا منحدرًا على الجمع والتفريق نحو قولك
زيد قائمًا الحول لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد والحال يقع عن المفعول به ولو حكمًا

نحو قوله ابرهيم حنيفًا وان يأكل لحم اخيه ميتًا اذ المضاف اليه في مثله له حكم المضاف وانما تقع الحال عن
المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به لمصاحبته اياه في صدور الفعل او وقوعه لفظًا
او معنى نحو ضربت زيدًا قائمًا مثال الفاعل والمفعول اللفظيين ومنهم من يقول الطريق في
مثله ان يقال القوم او يقوم لا قائمًا للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما او زيد في الدار
قائمًا مثال الفاعل المعنوي وفيه ان قائمًا حال من ضمير في الدار وهو فاعل لفظي وفيه وهذا زيد
قائمًا مثال المفعول المعنوي اذ المعنى اشير الى زيد قائمًا وعاملها اى الحال الفعل لانه الاصل في العمل
نحو ضربت زيدًا قائمًا او شبهه اى الفعل كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبًا او معناه اى معنى
الفعل نحو هذا زيد قائمًا ومثل اسماء الاشارة حروف النداء والتمني والترجي والتشبيه نحو
مما فيه معنى الفعل نحو يا زيد قائمًا وليتك عندنا قائمًا وكانه اسد صائدًا وشرطها اى الحال عند
البصريين ان يكون نكرة اى كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في النصب ولان النكرة اصل والغرض
يحصل بها فالتعريف زائدًا على الغرض ولانها لا يحتاج بحسب معناها الى التعريف لان المقصود
من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل او المفعول والنكرة كافية فيه وصاحبها كالمبتداء
وخبره قوله معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتداء ولانه اذا كان
نكرة كان بيانهما بالوصف اولى من بيان الحدث المنسوب اليه بالحال غالبًا يتعلق بهما بوهم قوله
وصاحبها معرفة لا بتنكير الحال لانه واجب لا غالب اى يعرف صاحبها غالبًا اى في غالب
الاستعمال او زمانًا غالبًا وارسلها العراك جواب سؤال حيث وقع المعرفة وهو العراك و
هو حال من وجوابه تأويلها بالنكرة وتمامه واوردها العراك ولم يذدها ولم يشفق على
نغص الدخال اى اوردها معتركة مزدحمة مرة واحدة ولم يجعلها تتم شرب بعضها بالمزاحمة
فقوله العراك اى معتركة او يعترك العراك وقوله لم يذدها من الذود وقوله لم يشفق من
الاشفاق وهو الخوف وقوله نغص الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب والدخال هو ان يشرب
البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب

ومررت به وحده اى منفردًا او بنفرد او انفرادًا ونحوه نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اى اكبرهم
باصغرهم اى كثيرًا مجتمعين ومررت بهم الجماء الغفير اى ساترين وجه الارض لكثرتهم متساوين للنكرة
كما ذكر فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها
ليتخصص النكرة بتقديمها وقيل ولئلا يلتبس بالصفة في النصب فان قيل فليجز الوجهان كونه
ذا حال ومبدلا منه عند التقديم وكونه حالا وتميزا في طاب زيد فارسا قيل الحال عن النكرة
خلاف الاصل ولا يستوي الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف
الوجهين في صورة التقديم لانه كليهما خلاف الاصل اما كونه ذا حال فللتنكير واما كونه
مبدلا منه فلكونه في حكم التنحية والتكرار فيستويان فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين
في طاب زيد فارسا لاستوائهما في كونهما على الاصل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي
لضعفه الا اذا كان ذا الحالين نحو زيد قائما كعمرو قاعدا بخلاف الظرف فانه يتقدم
على العامل المعنوي حيث يتسع فيها لا يتسع في غيره لكثرة دوره في الكلام اكل يوم لك
ثوب اى نوله بخلاف خبر مبتدأ محذوف اى وهو ملتبس بخلاف الظرف والجملة معترضة
او هو حال من فاعل لا يتقدم وقيل وفيه ولا يتقدم عطف على قوله على العامل المعنوي
ولا ذاتين لتأكيد النفي على نحو قوله تعالى ولا الضالين على صاحبها المجرور فلا يقال
مررت راكبة بهند لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبل
الجار لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع ولا يرد نحو راكبا جاء زيد لان
الفاعل من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ
في الاصح يتعلق بقوله لا يتقدم على المجرور خلافا لابن كيسان فانه اجاز ذلك تمسكا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس والجواب ان كافة حال من الكاف والتاء
للمبالغة وكل ما دل على هيئة مشتقا او لا صح ان يقع حالا اى صح وقوعه حالا مثل
هذا مبتدأ بسرا اطيب خبر منه اى من نفسه رطبا فبسرا او رطبا وقعا حالين لدلالتهما

على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا مشتقين والعامل فيهما اطيب وتقدم بسرا
على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بذي الحالين حالان يلزم ان يلي كل منهما
متعلقه والبسرية تعلقت بالمفضل فيجب ان يليه وهو مقدم وقيل يتعلق بسرا بمعنى الاشارة
ويلزم تقييد الاشارة بحال البسرية وليس كذلك ويلزم ايضا تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حال واحدة وهي الرطبية لان الثانية لم يتعلق باسم التفضيل وتقدير اذا
كان بسرا لا يغني عن احد هذين الوجهين فلا حاجة الى تقديره وتكون الحال جملة خبرية
لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وقيد بالخبر لان الانشائية لا ثبوت لها
في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه فقوله خبرية احتراز عن الانشائية
لانها لا تقع حالا ولا خبرا ولا صفة فالجملة الاسمية اذا وقعت حالا ملتبسة بالواو
نحو جاء زيد وابوه قائم والضمير او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة وانما اختار
الواو لان الاسمية خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر او بالضمير وحده
نحو كلمته فوه الى في وقوله ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق على
الضعف متعلق بقوله او بالضمير وانما ضعف بالضمير وحده لانه رابط عام لا يدل
على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق ما يأباه وهو فوت ما هو الاصل في الحال بخلاف
الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية والمضارع
المثبت نحو جاء زيد يضرب بالضمير وحده حال اى منفردا لانه كالمفرد واما نحو قمت
واصك وجهه فبتقدير وانا اصك وجهه وما سواهما اى وما سوى الاسمية والمضارع
المثبت بالواو والضمير او باحدهما بلا ضعف وقد تركت الرابطين ولا بد في المثبت
الواقع حالا من قد لان الماضي الواقع حالا ماض في زمان العامل وقد صنع اختلاف
الحال وعاملها زمانا فانه تقربه قد المقربة الى الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد
زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون الماضي قريبا من العامل مقرونا بقد

الماضي

القرب لفظاً او تقديراً فلا يقال مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا وقال فلان اليوم كذا
وقد قال رسول الله عم كذا لعدم القرب وعدم صحة استعمال قد اللهم الا تاويل الظاهر
اي حال كونه ظاهرة نحو جاءني زيد فرس راكب او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
ويجوز حذفها العامل اي عامل الحال فلضا قرينة الحالية او المقالية كقولك للمسافر اي لمن يريد السفر
راشداً مهدياً اي اذهب راشداً مهدياً بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال
المؤكدة ولا يرد نحو قائماً في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم
قائماً بالقسط وقوله مدبرين في قوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة لعدم
الاستعمال وانما سمي حالاً دائمة او مؤكدة لم يوجد فيهما وجوب حذف العامل على اختلاف
التقديرين مثل زيد مبتداء ابوك خبره عطوفاً حال اي احقه اي اثبته قال صاحب المفتاح
احق التقديرات عندي ان يقدر يحيى عطوفاً وشرطها اي شرط وجوب حذف عامل
المؤكدة ان يكون الحال المقدرة مؤكدة لمضمون اي لمفهوم جملة اسمية عقدها من اسمين
لا عمل لهما التمييز مبتداء محذوف الخبر اي من المنصوبات التمييز او من الملحقات التمييز او خبر
محذوف المبتداء اي هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله ما يرفع خبر
مبتداء محذوف اي هو ما يرفع ما يرفع صلة او صفة الابهام مفعول يرفع المستقر
اي الثابت في الوضع احتراز عن نحو رايت عيناً جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله
عيناً لكنه غير مستقر في وضعه بل نشاء في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على
غفلة الواضع او اختلافه ويتعلق بقوله يرفع قوله عن ذات احتراز عن الحال فانها ترفع
الابهام عن الهيئة لا عن الذات مذكورة صفة ذات نحو رطل زيتاً او مقدرة ناشية
عن نسبة في جملة طاب زيد نفساً او شبهها او اضافة كما ستعرف ويدخل في حد التمييز
صفة المبهم نحو رايت هذا الرجل وعطف البيان والبدل من ضمير الغائب وضمير آخر والمجرور
في خاتم فضة وغير ذلك وان اجيب بان كلام في ذلك لم يذكر هذه الحيثية فلا تتم ذلك في صفة

المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم تمييز وان كان
مجروراً او سايرها ذكر توابع المقسوم غير التوابع لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لما ضاع قيد
المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكرنا الاولى ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
عن مفرد اي يرفعه عن مفرد والمراد ما يقابل الجملة وشبهها او المضاف مقداراً ما يعرف به قدر الشيء
وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس غالباً ذرعاً غالباً او زماناً غالباً اما في العدد
من باب ظرفية الجزئي للكلي وهو صفة قوله مفرد كاين اما في العدد نحو عندي عشرون
درهماً مثل بعشرين درهماً دون احد عشر درهماً ليكون مثالاً للامرين العدد وتام بنون يشبه
نون الجمع فدرهماً تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة وهي مفرد مقدار وهو العدد
وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه واما عطف على اما في العدد في غيره اي غير العدد نحو عندي
رطل زيتاً مثال للكيل والتام بالتنوين والمراد ما يكال بالرطل لا الخشبة المخصوصة وهو
مبهم وقوله زيتاً يرفع ابهامه وعندي منوان تثنية منا وهو مرادف المن والمراد ما يوزن
بالمنوين وقوله سمناً يرفع الابهام وهذا مثال للموزون والتام بنون التثنية وعلى
التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد لضمير في المبتداء مثلها اي مثل التمرة زبداً تمييز وهذا
مثال للمقياس والتام بالاضافة وقفيزان افرد التمييز ان كان جنساً نحو عندي رطل
زيتاً لان الجنس ما يقع مجرداً عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمع كالماء
والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ اي يفرد
الا ان كان جنساً في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع فيقال رطل زيتين وزيوتاً فيثنى
بقصد النوعين ويجمع بقصد الانواع وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد
نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين يجوز كما يجوز طاب زيد جلستين والمراد بالانواع ما فوق
الواحد ويجمع ويثنى جوازاً وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى والمراد به
الجمع اللغوي فيتنا ولا التثنية ايضاً في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوباً او ثوبين

قوله وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ان
يقال طاب زيد جلستين للعدد
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع خصوص الجنس سواء
كانت الخصوصيات الكلية
او الشخصية جامي

اواثنان ثم ان كان التمييز ملتبساً بتنوين او بنون التثنية جاز الاضافة البيانية لحصول الغرض
بهذا وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون وانما التزمت الاضافة في ثلثة رجال و
مائة رجل واخواتها طلباً للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد والا اي وان لم يكن
بتنوين او بنون التثنية فلا يجوز الاضافة الا بقلة ونحو عشرون درهما وسنون
قيل فلا يرد ان نحو ستين عمرا وسبعون رجلا يجوز فيه ستو عمرك وسبعو رجل بالاضافة
فلا يستقيم الشرطية ولا يرد نحو حسن وجهه لان تمييز النسبة لا تمييز المفرد وانما لم يجز
الاضافة لئلا يلزم بقاء نون يشبه نون الجمع او حذف نون الجمع او حذف نون وضعت
مع الكلمة في نحو عشرين درهما او اضافة المضاف في نحو ملاءه عسلا وعن غير مقدار اي
مما ليس بكيل او وزن او عدد او مقياس عطف على قوله عن مفرد مقدار غالبا نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز عن
غير المقدار اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصوره عن طلب التمييز لان المبهمات
المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة عن نسبة
اي رفعه عن ذات تنشأ عن نسبته وهي المسند اليه في الاصل حاصلة في جملة او
ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول
نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة اي طاب نفس زيد وزيد طيب ابا مثال ما ضاهى
الجملة وابوة ودارا وعلما تكثير الامثلة يشير الى كثرة اضافة التمييز حيث يكون اسما للمنتصب
عنه او المتعلق عينا او عرضا من الامور الاضافية او غيرها فالاب يحتمل ان يكون له
ويحتمل ان يكون لمتعلقه وهو عين اضافي والابوة والدار والعلم متعلقا فالابوة عرض
اضافي والدار عين غير اضافي والعلم عرض غير اضافي وحض مثال الفرع بذلك ليستدل
به على ذلك في الاصل او في اضافة عطف على قوله في جملة نحو يعجبني طيبه فاعل يعجبني

ابا وابوة ودارا وعلما او بتقديره فارسا مثال التمييز عن مقدر والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير
للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا واورد هذا المثال صاحب المفصل مثالا للتمييز
المفرد والمص مثالا للتمييز النسبة على اختلاف الوجهين في الضمير فان كان الضمير
مبهما كضمير ربه رجلا كان التمييز للمفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل وان كان معينا معلوما
كان التمييز للنسبة كما ذهب اليه المص رحمه ثم ان كان التمييز اسما غير صفة يصح صفة اسما كان
جعله اي ذلك الاسم كاينا لما انتصب عنه اي اسما لما انتصب التمييز عن عامله وعبارة عنه
كزيد في طاب زيد ابا فما انتصب عنه هو ما انسب اليه عامله وجعله منتصبا عنه من باب
المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه
سمي منتصبا عنه مجازا جاز ان يكون التمييز اسما له وعبارة عنه واسما لمتعلقه نحو طاب
زيد ابا فقوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد ويترجم بقولنا خوش است زيد از انرو كه او
پدر است ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا خوش است زيد از انرو كه مر
ورا پدر است ويرد عليه طاب زيد نفسا حيث لا يصح كونه لمتعلقه ويجاب بالمنع او
بتقدير المعطوف في الشرط اي ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وفيه نظر للزوم
اتحاد الشرط والجزاء وفيه وفيه وقيل معناه ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه
افرادا او غيره جاز كونه لكل منهما تركيبا او تمييزا بالحمل على حذف المعطوف في الشرط واختلاف
الشرط والجزاء باعتبار الحيثية فلا يرد طاب زيد نفسا وفيه انه على هذا يندرج في الشرطية
التاسيس وليس كذلك اذ نفي المجموع كما يكون بنفي كل جزء يكون بنفي البعض اي بعض كان و
على تقدير انتفاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه والحق ان
نحو طاب زيد نفسا ايضا يجوز ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلقه اي طاب زيد من حيث انه نفس من
النفوس او من حيث ان نفسا من النفوس تعلقت به فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه جاز
فيه كلا الامرين كونه له كونه لمتعلقه وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين وهو حسن بديع و تحل

الشارحون لتصحيح الشرطين بامور لا يخلو كل منها عن اشتباه والا اى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه اى فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه فيطابق التمييز فيهما اى في الصورتين ما قصد
من الافراد والتثنية والجمع اى ان المقصود الافراد يؤتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يؤتى به
وان كان المقصود الجمع يؤتى به الا ان يكون التمييز جنسا اى فيطابق في جميع الاوقات الا وقت كونه
جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد لما مر نحو طاب زيد علما الا ان يقصد الانواع اى الا وقت
قصد الانواع فيطابق نحو طاب زيد علمين او علوما والاستثناء ان مستغنى عنه لانه ان قصد
الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتمييز على كل تقدير مطابق
لما قصد وان كان التمييز صفة اى اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل كانت تلك الصفة
كائنة وصفة له اى للمنتصب عنه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بان يكون
والدره بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه اى مطابقا لما انتصب عنه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث لكونها حاملا لضميره واحتملت تلك الصفة الحال لاستقامة المعنى على الحالية نحو
طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا ولا يتقدم التمييز على عامله اما اذا
كان معمولا لغير الفعل فلضعفه واما اذا كان معمولا فلكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نحو
طاب زيد ابا اى طاب ابوه او لمطاوعه نحو فجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها ولا يتقدم
البيان قبل الاجمال والاصح اى واصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على الفعل ايضا مع
قوته في العمل خلافا للكسائي والمبرد والفراء تمسكا بقوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كاد نفسا بالفراق تطيب حيث تقدم نفسا على قوله تطيب والجواب ان المروي في
الياء وضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كاد اى وما كاد نفس الحبيب فلا تمسك وان كان
المروي فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ويكون التأنيث باعتبار النفس
المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب وان يحمل على اضمار الشأن في كاد وحذف الخبر وتفسيره
بالمذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى ما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا اى تطيب نفس سلمى

المستثنى اى من المحقق المستثنى وانما لم يعرفه لكونه كالمشترك اصطلاحا والمشترك لا يعرف بتعريف
جامع وان امكن تعريفه متصل ومنقطع ويسمى منفصلا ايضا فان قيل ليس هذا بتقسيم الكل
الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلي الى الجزئيات لانه يكون متواطئا لا مشتركا قيل يمكن ان
يكون من الاخير بارادة ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز ويمكن ان يكون المراد
به اللفظ ويكون من باب حمل المدلول على الدال وتفسيره فالمتصل الفاء للتفسير المخرج احتراز عن
غير المخرج عن شيء وهو جزء المتصل عن متعدد داخل فيه افرادا فاخرج تركيبا فلا تناقض
وهذا القيد مستدرك اذ الاخراج لا يكون الا عن متعدد لكنه ذكره لبيان التفصيل لفظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا نحو جاءني الا زيد وقرأت الا يوم كذا بالا غير الصفة و
اخواتها احتراز عما اخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحوه نحو جاءني القوم مستثنى عنهم زيدا
والمنقطع المذكور خبر المنقطع بعدها اى بعد الا غير الصفة غير مخرج وهو اى المستثنى بدون تغيير
المعنيين وفيه فالضمير عائد الى المستثنى بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على
وجه عموم المجاز لا عموم المشترك وفي الكلام من المحسنات صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى
المذكور اللفظ وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال وان اريد عموم المجاز
فلا استخدام منصوب اذا كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة وقوله غير الصفة غير محتاج
اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس بمستثنى كذا في الشروح فهو قيد واقعي لا احترازي في
كلام موجب اى ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا والمراد بموجب
تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب فانه ليس ح واجب النصب
بل يختار فيه البدل او يعرب على حسب العوامل على ما سيجيء او مقدما في كلام موجب او غيره عطف
على قوله بعد الا على المستثنى منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير للام الموصولة
نحو جاءني الا زيدا احد او منقطعا عطف على قوله مقدما على الاكثر ظرف منصوب المستحب على
قوله او كان منقطعا او خبر مبتدأ محذوف وانما يجب في هذه المواضع لاستحقاقه النصب بتشبيهه

بالمفعول في كونه فضلة وشبه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في المواضع
الثلثة المذكورة اما في الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الايجاب في المستثنى والمستثنى
منه على تقدير تكريره بخلاف غير الموجب لامكان تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض وفيه
ان الايجاب بعد الاثبات النفي كما في قرأت اليوم كذا بتقدير ما قرأت يوم كذا وللزوم كون
المستثنى منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ وهو ممتنع في الايجاب وقيل انه يوجب جواز
الابدال فيما يصح فيه التفريغ في الايجاب كقرأت ايام الاسبوع الا يوم الجمعة وليس كذلك واما
في الثاني فلامتناع التقديم في البدل واما في الثالث فلعدم الاتحاد والملابسة فان قيل
فليكن بدل الغلط قيل هو غير واقع في كلام الفصحاء وقيل ان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن
الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال امتنع الابدال في الايجاب للزوم الايجاب في المستثنى
بتكرير العامل الموجب وفي النفي للزوم الغلط في العامل والمعمول جميعا فاعرفه وكان المستثنى
بعد خلا نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا نحو جاءني القوم عدا زيدا في الاكثر لكونهما فعلين
ناصبين عدا بنفسه وخلا بعد الايصال بحذف من والمستثنى بعدهما مفعول به وقد يجوز
الجر بهما قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا
نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وانما لزم النصب بهما لتعين فعليتهما بالمصدرية
وروى ابن الناظم عن الاخفش الجر بجعل ما مزيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمي
ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتبره حتى لم ينقل في الاكثر وهما في الكلام في محل النصب
على الظرفية نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرا اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد
او وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم وليس كذا نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون نحو سيجيء
اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر وهما في
التركيب في محل النصب على الحالية ولزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى البعض
مضاف الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا كما علم عدا وخلا وانهن من كلمات الاستثناء محصورة

٣

اصطلاحا لا عقلا ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ولا يضعف الا في نحو لا اله الا الله
من حيث انه يوهم وجها ممتنعا وهو الابدال من اللفظ ويختار البدل في مستثنى متصل مؤخر يخرج
المنقطع والمقدم على المستثنى منه وانما يختار البدل لانه يكون ح غير فضلة بخلاف ما اذا
كان منصوبا فيما بعد الا احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد
خلا وعدا وليس ولا يكون وغير وسوى ونحو ذلك وقوله فيما بعد بدل من قوله فيه واما في
النسخة التي لم يقع فيها فيه فظرف تنازع فيه عاملان فاعمل الثاني وحذف الظرف من الاول فيكون
معمولا ليختار ويكون معمولا ليجوز محذوفا في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب
فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه
ح يعرب على حسب العوامل مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدل والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ويعرب المستثنى البتة بخلاف ما مررت الا باحد الا زيد على تكرير العامل في البدل كقوله
تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم فانه وان اعرب بعامله لكنه ليس فيه ذلك البتة بل
يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل ويجوز اعرابه بتبعية ولا يرد صورة البدل لان المراد بالتبعية على
حسب العوامل اي على حسب عوامله سواء كانت عوامل المستثنى منه او لا فلا يرد ما مررت الا بزيد
وفيه والمقصود انه يرفع ان كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان ناصبا نحو ما رايت
الا زيدا ويجر ان كان جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي القسم الاخير نظر يعرف بالتامل ويسمى هذا
النوع مفرغا لتفريغه عن ذكر المستثنى منه اذا اعرب كان المستثنى منه غير مذكور وهو
اي والحال ان المستثنى المفرغ واقع في غير الموجب ليفيد يتعلق بمفهوم الكلام اي اشترط ذلك
ليفيد لانه لو كان في الموجب لا يفيد لمكان الاستحالة فان قولك جاءني الا زيد بتقدير جاءني
كل احد الا زيد لا يفيد لامتناع ذلك ولا قرينة على الخاص فان قيل فليجز عند قيام القرينة
على الخاص كما يقال في جواب من قال هل جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابيك فلان قيل الا
ح عدم الجواز فيه فان قيل لم لا يجوز جاءني الا زيد على وجه المبالغة نحو قوله واحتفت اهل الشرك

حتى انه لتخالف النطف التي لم تخلق وغير ذلك قيل لا نم عدم الجواز على ذلك الاعتبار لاندراجه
في صورة الاستقامة فان قيل الافادة اصل المعنى متحقق في الايجاب والنفي على العموم والخصوص
ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها وليس ذلك من وظايف النحو الا يرى انه يجوز
رايت بحرا من المسك ولبست العنقاء والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي
ان يجوز نحو جاءني الا زيد كذلك فان قيل انه لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير
الموجب ايضا نحو ما كلمني الا زيد وما حلف الا بيسر فالنفي والايجاب سيان في ذلك فينبغي ان
يراد الحكم على استقامة المعنى لا عدم الايجاب قيل العلة اعتبر الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم
استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه مثل ما مر نحو الا زيد الا ان يستقيم المعنى
بكون الحكم مما يصح ان يثبت في العام كالقراءة فانه يصح ان يثبت في جميع الايام وهو مستثنى
من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات
الا وقت استقامة المعنى مثل قرات في جميع الايام الا يوم كذا من يوم السبت او يوم الجمعة
او نحو ذلك ومن ثم اي ومن اجل تقييد الاعراب على حسب العوامل بعدم الايجاب او استقامة المعنى
لم يجز تركيب ما زال زيد الا عالما لانه من الموجب لان معناه ثبت ونفي النفي اثبات فيكون المعنى
زيد ثبت ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم واذا تعذر البدل على اللفظ اي حمل
البدل على لفظ المستثنى منه [illegible] او محمولا عليه يعني على الموضع اي فيحمل على الموضع او فوق محمول
على محل المستثنى منه [illegible] هو المختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من زايد احد الا زيد بدل
محمول على موضع من احد ولا احد فيها اي في الدار الا زيد بدل محمول على محل اسم لا وما زيد شيئا
الا شي حقير لا يعبا به اذ التنكير للتحقير فشي بدل محمول على موضع شيئا وهذا ثابت لان كلمة من
لا تزاد بعد الاثبات والمستثنى من النفي اثبات فلو ابدل من لفظ احد لزم زيادة من في الاثبات
وما ولا لا تقدران ولا تفرضان عاملين تمييزا او حالا او مفعولا ثانيا بتضمين الفعل بعده اي بعد
الاثبات لانهما اي ما ولا حين عملتا عملتا للنفي اي لاجل النفي [illegible] حملهما على ليس وان او هو

علة حملهما عليهما او جزء العلة وعلى التقديرين الاخيرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة وقد انتقض
النفي بالا لانها بعد النفي توجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم نحو ما ليس
زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به حيث يجوز ابداله من اللفظ لانها اي ليس عملت للفعلية لكونه فعلا
فلا اثر في انتقاض عمل ليس بنقض معنى النفي اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك
اي لا انتقاض معنى النفي بالا لبقاء الامر يتعلق بمفهوم قوله لا اثر اي انتفى اثر نقض معنى النفي
لكن العاملة هي لاجله اي الامر التي عملت ليس لاجله وهو الفعلية فالعاملة صفة جارية
على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها ومن ثم اي ومن اجل ان ليس عملت للفعلية ولانه لا اثر لنقض
معنى النفي في انتقاض عملها وثم للاشارة المكان الاعتباري جاز تركيب ليس زيد الا قائما
بالنصب على انه خبر ليس مع كونه مثبتا بالا وامتنع ما زيد الا قائما حيث لا يجوز الا قائم الا
عملها بانتقاض النفي الموجب للتشبيه بليس وخفض المستثنى بعد غير وسوى وسواء بالاضافة
وبعد حاشا لكونه حرف جر في الاكثر اي في قول اكثر النحويين وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء
المنقول اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان واعراب غير فيه اي في الاستثناء فان
قيل لم يبن لكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء كاعراب المستثنى اي الذي استثنى
بالا لاحتياجه اليه واستغناء ما بعده عنه لانه لما كان بمعنى الا كان ما بعده مستثنى فيستحق
اعراب المستثنى وله اعراب آخر لاجل الاضافة وغير لا وجه لاعرابه فلما [illegible] ان يؤثر ما بعد غيره
على قرينة المحتاج بافضل عن حاجته على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من
الموجب والمتقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على
حسب العوامل في الناقص نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني القوم
غير حمار بالنصب وما جاءني احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءني
غير زيد على التفريغ وغير [illegible] لفظ غير صفة خبر غير حملت صفة او مستأنفة والضمير للصفة او
لغير بتأويل الكلمة او باعتبار [illegible] عليه على كلمة الا حال كونه واقعة في الاستثناء او من حيث

انها واقعة في الاستثناء او ظرفا لمفهوم الكلام اي حملت على الا وشاركتها في الاستثناء
محل المشتركة فكان ظرفا كما حملت الا صفة مصدر محذوف اي حملت حملا مثل حمل الا عليها
اي على الغير في الصفة حال او تمييز او ظرف اي شاركتها في الصفة اذا كانت الا ظرف فحملت تابعة
لجمع اي واقعة بعد جمع منكور احتراز عن المعرف حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
حتما وعدم التناول حتما غير محصور اي غير متحقق دخوله وعدم دخوله واحترز به عن المعدود
نحو لفلان علي مائة الا واحد واعلم انه قد يتعذر في المحصور ايضا نحو جاء في مائة رجل الا زيد
فانما اتى بعد جمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فيها وكذا
يتعذر في منكور غير محصور نحو جاءني رجال الا حمار والصحة الاستثناء المنقطع ففي
الضابطة نظر طردا وعكسا لتعذر الاستثناء اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع
يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى
ولا بعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفيه انه يمكن فيه الاستثناء المنقطع
اذا كان خلاف الجنس نحو جاءني رجال الا حمار افالاولى ان يراد الحكم على تعذر الاستثناء
لا على كونه جمعا منكورا غير محصور نحو لو كان فيهما الهة اي في السماء والارض ام الالهة
واثرت ربهم والالهة جمع اله الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخربتا وانخرجا عن هذا
الانتظام وضعف بها حمل الا على الصفة في غيره اي غير الجمع المنكور المذكور نحو ● وكل اخ
مفارقة اخوه ● لعمر ابيك الا الفرقدان ● وفي البيت ضعفان احدهما توصيف المضاف
في كل اخ والاخبار قبل الوصف واعراب سوى وسواء النصب خبر اعراب على الظرفية بناء
على الظرفية على الاصح خبر كان مبتداء محذوف الخبر اي من الملحقات خبر كان واحدى اخواتها
وسيعرفها في قسم الفعل هو فصل او مبتداء المسند خبر تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك
فلا يرد على الحد توابع الخبر والمراد المسند الى اسم كان فلا يرد نحو يضرب في نحو كان زيد
يضرب ابوه فابوه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة واحترز به عن كل

ما هو مسند اليه بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها واحترز به عن خبر المبتداء والمفعول
الثاني من باب علمت ونحو ذلك نحو كان زيد قائما وامره اي شانه كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه
وشرايطه ويتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة نحو كان المنطلق زيد لاقترانه
بالقرينة وهي النصب ظاهرة الاعراب بخلاف نحو كان موسى عيسى للزوم اللبس وقد يحذف
بقرينة عامله اي عامل خبر كان في مثل الناس مبتداء مجزيون خبر باعمالهم ان كان عملهم خيرا فخير
اي فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فشر اي فجزاؤهم شر ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة
اربعة اوجه نصبهما بتقدير كان مع اسمها في الموضعين اي ان كان عملهم خيرا فيكون جزاؤهم
خيرا ورفعهما بتقديره مع الخبر في الاول وتقدير المبتداء في الثاني اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم
خير ونصب الاول ورفع الثاني وبالعكس اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير او ان كان في عملهم خير
فيكون جزاؤهم خيرا ويجب الحذف اي حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت اي انطلقت لانطلاقك فحذف كان وعوض عنها ما وادغمت النون
في الميم فوجب الحذف وانفصل الضمير وبقي الخبر على النصب وهذا على تقدير فتح همزة اما واما
على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا اسم ان مبتداء محذوف الخبر اي من الملحقات اسم ان
واحدى اخواتها اي امثالها على الاستعارة المصحح بما هو فصل او مبتداء المسند اليه
اي الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في ان زيدا ابوه قايم واحترز به عما ليس مسند اليه
وانما انتصب اسم ان واخواتها لتشبيهه بالمفعول في وقوعه بعد ما يقتضي وراء المرفوع لا
في كونه فضلة بعد ما في المسند اليه دخولها اي ان واحدى اخواتها واحترز به عما هو
مسند اليه بغير دخول ان واحدى اخواتها والمراد غير التابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا
يرد نحو حالا في ان زيدا حالا في الدار مثل ان زيدا قايم المنصوب بلا مبتداء محذوف
الخبر لم يقل اسم لا لانه على الاطلاق ليس من المنصوبات التي اي بكلمة لا التي لنفي الجنس اي لنفي
حكم عن الجنس هو المسند اليه الذي اسند اليه خبرها فلا يرد ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم

ولا يرد نحو لا غلام رجل عندنا احسنا عندك لان المراد غير التابع واحترز به عما اذا لم يكن
مسندا اليه بعد دخولها ظرفا والمسند اليه احترازا عن المبتداء وساير اصناف المسند
اليه من غير دخول لا النافية للجنس يليها حال من الضمير في يليها وفي دخولها وح لا يجب ابراز الضمير
وان كان جاريا على غير ما هو له لعدم اللبس نحو هند زيد يضربه بخلاف الصفة نحو هند زيد
ضاربته هي نكرة احترازا عن المفصولة والمعرفة لوجوب الرفع والتكرار مضافا احترازا عن
النكرة المفردة فانها مبنية او مشبها به في تعلقه بشيء هو من تمام معناه مثل لا غلام
رجل نظير المضاف ظريف فيها قد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك
نظير المشبه بالمضاف فان كان اسم لا والمطلق مذكور بدلالة المقيد وليس الضمير عايد الى المنصوب
بلا حيث لا يستقيم مفردا فهو اي فالاسم والجملة جزاء الشرط مبني لتضمن من وتعيين ما ينصب به
للخفة والموافقة حال الاعراب على ما ينصب به من الفتحة او الالف او الياء وينصب مسند الى
الضمير اي ما ينصب هو به او الى ضمير قوله به على تقدير على ما يقع النصب به والاول اصوب وان كان
معرفة عطف على قوله مفردا او مفصولا بينها اي بين لا الاسم والظرف والظرف مفعول ما لم يسم فاعله
وبين اسمها لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير لمطابقة السؤال ونحو قضية ولا ابا حسن لها
الهذه القضية جواب سؤال وهو ان يقول ابو الحسن معرفة لكونه علما ولا رفع فيه ولا تكرير
بما بينا ولعل المراد بابي الحسن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه وهو كنية متاول بالنكرة
وبصفة اشتهر اي بها او بتقدير المثل اي هذه قضية ولا مثل ابي حسن لها او ولا حاكم
لها وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كرر فيه لا والمعنى لا حول عن المعصية ولا قوة على
الطاعة الا بتوفيق الله ولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشقة الدنيا من التي توم
لنا في اداء الزكوة والصدقة والصوم والصلوة وغيرها الا بالله خمسة اوجه الاول فتحهما
اي فتح الاسمين على ان لا لنفي الجنس والثاني فتح الاول على ان لا لنفي الجنس ونصب الثاني حملا على
لفظه وقوله بان لا فيه زايدة لتاكيد النفي والثالث فتح الاسم بلا النافية للجنس ورفع الثاني

قال نهار بن توسعة اليشكري
ابي الاسلام لا اب لي سواه
اذا افتخروا بقيس وتميم
قوله انه مبتدا او الاسلام خبره ابن الحاجب

اذا افتخروا بقيس وتميم

رفع الثاني حملا على محله وقوله بان لا فيه زايدة والرابع رفعهما على عدم البناء والحمل على الابتداء
لمطابقة السؤال والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف لان عملها بمعنى ليس ضعيف
وفتح الثاني على ان لا نافية للجنس وما السادس وهو رفع الثاني على ان لا بمعنى ليس وفتح الاول
على ان لا نافية للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه لا رتقى
الوجوه على الستة واذا دخلت الهمزة على لاء النافية للجنس لم يتغير العمل اي لم يتغير اثرها لا في
المتبوع ولا في التابع بخلاف ما اذا دخلت الجار نحو اذ ينسى بلا اجرم ووجدته بلا مال ونحو الا
رجلا جزاه الله خيرا بتقدير الا ترونني او على الضرورة واراد العمل اللغوي والا فليس في
الا رجلا عمل اصطلاحي لمكان البناء او العمل حقيقيا كما في لا غلام رجل ومعناها اي الهمزة
الداخلة على لا الاستفهام نحو الا ماء فاشربه والعرض نحو الا تنزل بنا فتحسن وقيل لا في
العرض يختص بالفعل كذا ذكره الاندلسي وقيل ان المص لعله خالفه في ذلك والتمني نحو الا
سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج ونحوها كالانكار والتقرير وغيرهما من توابع
الاستفهام واختار المص قول المازني والمبرد كما اختار الجزولي وخالفهما في ذلك سيبويه وجعل
التمني يغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول التمني ونعت اسم المبني
احترز عن نعت اسم لا اذا كان معربا نحو لا غلام رجل ظريفا عندي فانه لا يبنى لعدم بناء
موصوفه الاول صفة النعت احترز عن النعت الثاني فصاعدا نحو لا رجل ظريف شريفا في
الدار مفردا حال من ضمير مبني احترز عن المضاف والمضارع له لوجوب اعرابهما اسمين
لا فكذا تابعين يليه احترز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وقوله يليه يغني عن قيد
الاول مبني حملا على الموصوف لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه وقوله مبني
ومعرب خبر نعت رفعا حملا على المحل ونصبا حملا على اللفظ من حيث ان فتحته تشبه الاعراب
في العروض والاطراد كحركة المنادى وهما مصدران نوعيان لقوله معرب او منصوبان على
نزع الخافض اي معرب برفع ونصب نحو لا رجل ظريف والا اي وان لم يكن كذلك بان كان غير

اولى او مضافا او مشابها به او مفصولا فالاعراب واجب فهو مبتدا محذوف الخبر والفاء جزاء الشرط
نحو لا رجل ظريف كريم فى الدار ولا رجل راكب فرس عندى ولا رجل خيرا منك فى البلد ولا
رجل كريم والعطف على اللفظ وعلى المحل اى حمل المعطوف المنكر على اسم لا المبنى على لفظه وعلى محله
جايز او العطف محمولا على اللفظ اى منصوبا ومحمولا على المحل اى مرفوعا جايز اذا كان المعطوف نكرة
بخلاف لا غلام لك والفرس اذ رفعه واجب لعدم تاثير لا فى المعرفة وانما لا يجوز فيه البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المستقل كما زيد وعمرو ولمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ
المعطوف على النفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ولا بيع ولا خلة ولضعف تاثيرها حتى
يجوز الرفع فى اسمها عند التكرير ويجب عند التعريف والفصل وبدون ذلك ايضا
عند المبرد بخلاف يا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع
المنادى كذا ذكره الاندلسى مثل لا ابا وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى
ويأتزر اى الرفع والنصب وعنى لا اباله باثبات الالف ولا غلامى له ولا ناصرى له بحذف
النون جايز تشبيها مفعول له اى اجيز تشبيها او مفعول مطلق اى يشبه تشبيها او
الجملة معللة له مفعول به للتشبيه واللام زايدة لتقوية عمل المصدر باضافة فى اصله
التشبيه ويتعلق به قوله لمشاركته وجه التشبيه له متعلق بمشاركته وكذا فى
اصل معناه اى المضاف وهو الاختصاص ومن ثمه اى ومن اجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف
لمشاركته فى اصل معناه وهو الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها لعدم معنى الاختصاص
وليس نحو اباله ولا غلامى له بمضاف لفساد المعنى على تقدير كونه مضافا لانه اذا دخل المعرفة
وجب الرفع والتكرير فلا يكون مضافا او يقال انه لا يعمل فى المعرفة ولانه يلزم الاستواء
بين المعرفة والنكرة فى المعنى وفيه ان الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممنوع هذا الا ان
على ان امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة ايضا ممنوع الا اذا كان من كل وجه وذاهنا
ممنوع خلافا للشيبويه ووافقه صاحب المفصل فى ذلك قائلا ان اللام المقدرة ولا دا هو

لانه صورة التنكير ولا فساد فيه لموافقة المعرفة والنكرة فى المعنى كما فى وجهك ووجه لك وراسك
وراس لك ولا يلزم الرفع والتنكير لشبهة النكرة بصورة الفصل ويحذف اسم لا حذفا كثيرا
فى مثل لا عليك اى لا باس خبرها ولا مبتدا محذوف الخبر اى هو خبرها ولا وقوله هو المسند
ابتداء كلام او مبتدا خبره قوله المسند وقوله هو فصل المشبهتين صفتهما ولا يلبس فى النفى
والدخول على الاسمية ويتعلق بالمشبهتين هو المسند اى اسم ما ولا فلا يرد نحو يضرب
فى ما زيد يضرب ابوه لكنه يقع قوله بعد دخولهما حال مسند كما فالاولى اعتبار الحيثية حيث
لم يقصد فى اسناد يضرب كونه بعد دخولهما والمراد غير التابع بذكره بدليل ذكر التوابع
بعدهما فلا يرد يضرب فى نحو ما زيد رجلا يضرب واحترز بالمسند عن المسند اليه بعد
دخولهما اى ما ولا اضافة للمصدر الى الفاعل واحترز به عما اذا كان مسندا بغير دخولهما
كخبر المبتدا ونحوه وهى اى انتصاب خبرهما ولا والتانيث باعتبار الخبر لغة اهل الحجاز وعند
بنى تميم لا يعملان لعدم اختصاصهما بقبيل واحد واهل الحجاز اعتبروا التشبه المخصص بقبيل
واحد واذا زيدت ان مفعول ما لم يسم فاعله مع ما نحو ما ان زيد قايم او انتقض النفى
بالا الموجبة للاثبات بعد النفى نحو وما الدهر الا منجنونا باهله • وما صاحب الحاجات
الا معذبا • محمول على التشبه منجنونا او دوران منجنون بحذف الفعل او حذف المضاف
وعلى جعل المعذب مصدرا ميميا وجعل التركيب من باب ما زيد الا سيرا او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قايم زيد بطل العمل اى عملهما ولا وفيه ان احد الشروط مستقيد بما فلا يترتب
عليه حكم كليهما اللهم الا ان يقال المراد عملهما ولا اذا حصل شئ من ذلك اما فى زيادة
وتقدم الخبر فللفصل وتغير الترتيب مع ضعفهما واما فى الوقوع بعد الا فلان عملهما
باعتبار التشبه بليس وهو مبنى على النفى فينبغى بانتفائه واذا عطف عليه اى على
خبرهما ولا بموجب اى بحرف عطف موجب اى مثبت ما بعده ومفيد ايجاب النفى وهو بل ولكن
مثل ما زيد قايما بل قاعد ولا رجل قايما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف غير موجب مثل

ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد واما اذا عطف بحرف في غير موجب مثل ما زيد قائما
ولا قاعدا فحكمه حكم ما مر من المعطوفات فالرفع واجب لانتفاء النفي الموجب للشبه بليس و
الجملة جزاء الشرط المجرورات مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اي هذا ذكر المجرورات هو ما
اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر حقيقة او حكما والمضاف اليه كل اسم حقيقة
او حكما فنحو يوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ في الصور بتأويل المصدر نسب اليه شيء هو اعم
العام يتناول الاسم والفعل مثل غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد واورد كلام
الحاجبي يدل على ان المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم

بواسطة احتراز عما اذا نسب اليه شيء لا
بواسطة اسم الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة حرف الجر كان مما يلايم المحل
ويشكل ذلك في نحو الحسن الوجه مما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل من مر لحل حرف
الجر فلا وجه لتقديرها الا ان يقال الحسن الوجه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان
فاعله مضمر فلو كان من الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وعلى هذا يمكن تقدير من
البيانية واعلم ان كلام النحويين دال على ان الاضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر لكن ظاهر
هذا الحد الذي ذكره في المضاف اليه يدل على ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف لفظا او
تقديرا نحو غلام زيد وخاتم فضة وهما مميزان اي بواسطة حرف الجر او تقديره او خبر ان
كان المحذوف اي ملفوظا كان الحرف او مقدرا او حالان وقيل ان وقوع المصدر حالا سماعي
وقيل انه فيما دل عليه الفعل قياس وقيل انه مذهب المبرد والبحث قول سيبويه وقيل انه حال على
قوله بحذف مضاف مرادا حال اي ظاهرا او اي مجرورا لما بعده وقيل انه يوجب الدور لاخذ
المضاف اليه في تعريف المجرور واخذ المجرور في تعريفه وقيل ان تعريف المجرور اذا ذكر لفظي فلا
توقف فلا دور واحترز به عن نحو صمت يوم الجمعة فان الحرف فيه غير مراد فالتقدير شرط ان يكون

خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول المضاف اسما لا فعلا بخلاف في لفظ الجر في نحو مررت
بزيد مجردا تنوينه ولو مقدرا كحكم رجل وضاربك وحواج بيت الله والمراد مجردا تنوينه
او ما يقوم مقامه حقيقة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد و
ضاربو زيد او حكما نحو الحسن الوجه حيث حذف مما اضيف اليه فاعله الذي هو كجزء منه والمضاف
اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكان حذف من المضاف لكان الجر اثر
ونحو الضارب الرجل وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة لكنه محمول على الحسن الوجه فكان
في حكمه وفي العبارة قلب اي مجردا هو عن تنوينه والمقلوب مقبول عند الكسائي مطلقا الا لاجله
فلا يجوز الغلام زيد والضارب زيد بسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة وهي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها يفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابتة في اللفظ دون المعنى فالمعنوية
ان يكون المضاف اي فعلامة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا
والا لا يستقيم الحمل غير صفة احتراز عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه مضافة صفة الى
معمولها احتراز عن خروج نحو مصارع مصر وكريم البلد لانه صفة مضافة الى غير معمولها فكونه
غير صفة مضافة الى غير معمولها كما مر وهي اي الاضافة المعنوية اما بمعنى اللام فيما عدا اما
موصوله او موصوفة اي في المضاف اليه الذي عدا جنس المضاف وظرفه او غير مضاف اليه عدا
جنس المضاف اي المضاف اليه الذي هو جنس المضاف واخص من المضاف من وجه وظرفه وهو
ما كان مباينا له نحو غلام زيد او اخص مطلقا ولم يكن ظرفا له كعلم الفقه فنحو كل رجل بمعنى
اللام اي افراد هذا الجنس وفي نحو كل واحد اشكال والحاصل ان المضاف اليه اذا كان جنس
المضاف كانت بمعنى من كما سيأتي وذلك بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة
وان الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون وكذا العكس بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان كان بينهما
مباينة وكان المضاف اعم مطلقا او يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم

الفقه واما اذا كان المضاف اخص مطلقاً كاحد اليوم او مساوياً كليث واسد فالاضافة ممتنعة
او بمعنى من عطف على قوله بمعنى اللام فى جنس المضاف اى فى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف
وبعنى يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر وهذا
معنى قول بعض المحققين وهو ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره ايضاً فعلى هذا بعض القوم
ويوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سيناء وسعيد كرز كلها بمعنى اللام
بعضها العدم صحة اطلاق المضاف اليه على المضاف وبعضها العدم صحة اطلاقه على غيره او بمعنى
فى ظرفه اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقيل كذا بلاد والاولى ان يجعل
الاضافة الى الظرف بمعنى اللام كما فى ساير اصناف الاضافة بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب
اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب
له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع فى التهيىء لاسباب الشتاء وعند طلوعه لاقباله
كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها فاعرف وهو اى كونها بمعنى فى قليل
مثل غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من وضرب اليوم
مثال الاضافة بمعنى فى واعلم ان انحصار المعنوية فى الاقسام الثلثة استقرائى ويفيد الاضافة
المعنوية تعريفاً اى تعريف المضاف مع المعرفة نحو غلام زيد المضاف اليه المعرفة الا فى نحو مثل
وغير لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر فى تعرف
لعدم الابهام والا فى نحو حسبك وشرعك وكفيك ونحوها لكونها بمعنى الفعل والا فى نحو
واحد امه وعبد بطنه على راى بتأوله بكريم ولئيم والتعليل بعود ضمير المضاف
اليه الى المضاف يوجب ان يكون نحو فلان نصر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد وانما
يفيد التعريف مع المعرفة لسراية التعريف الى المضاف عن المضاف اليه لكمال الاتصال والامتزاج
كسراية التأنيث فى سقطت بعض انامله ولارادة العهد فاذا قلت غلام زيد اريد به و
غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه معظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاماً له او معهوداً بينك

وبين مخاطبك وبجعله بعينه معيناً على خلاف وضع الاضافة وتخصيصاً مع النكرة نحو غلام
رجل لافادته تقليل الشيوع بخروج ما يضاف الى غير تلك النكرة وشرطها اى الاضافة
المعنوية تجريد المضاف من التعريف اى اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه
او علماً فيأول بالنكرة او حكماً كما فى غلام زيد تنزيل الممكن منزلة المتحقق كقولهم ضيق فم
الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وانما يجب التجريد منه لان المعرفة لو اضيفت الى
النكرة لكان طلباً للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل وتضييع الاضافة حيث لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً لحصول
التعريف فيه وازدياد المرتبة منتف فى الاضافة الى المساوى فحمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف
طرداً للباب فاندفع ما قيل من ان اضافة المعرفة قد يفيد للمضاف خصوص مرتبة المضاف اليه
فيصير ذو اللام مثلاً اذا اضيفت الى العلم او ضميره فى حكمه فلا يكون ضايعه ولان هذه فايدة
تابعة فلا يعتبر بدون الاصل فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علماً فى نحو النجم و
الثريا والصعق والفرزدق وابن الان وابن كراع فى لزوم تعريفها المعرفة مع اختلاف
جهتى التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك
قيل وانما لم يقل يجب التجريد من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه وما اجازه الكوفيون نحو
ما نقله الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدنانير ضعيف قياساً واستعمالاً اما القياس فما ذكر من تحصيل الحاصل واما الاستعمال فانه ثبت
من الفصحاء من ترك اللام نحو قوله لا زالت من عقرت بداها ازاره تسعا وادرك خمسة الاشبار
وغير ذلك واما ما جاء فى الحديث من قوله بالالف دينار فعلى البدل دون الاضافة وتمسك
الكوفيون بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صرنا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة
ايضاً ولم يقل به احد و اللفظية اى علامة الاضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ او
ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل ان يكون المضاف صفة احتراز

عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد مضافة الى معمولها متعلق بمضافة احترز بها عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد اضافة اسم الفاعل الى المفعول وحسن
الوجه اضافة صفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الا اضافة اللفظية فايدة الا تخفيفا ولا
يفيد تعريفا ولا تخصيصا لكونها بتقدير الانفصال في اللفظ حقيقة او حكما والتخفيف يكون بحذف
التنوين المقدرة نحو حواج بيت الله وضاربك تخفيف في اللفظ اذ المقدرة كالملفوظ فان
قيل ما فايدة قوله في اللفظ قيل فايدته الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق التقابل صريحا ومن
ثمه اى من اجل ان اضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا ولا يفيد تعريفا فان قيل ثم اشارة الى
الحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتني على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث
لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص قيل جاز تركيبه مررت برجل حسن الوجه بحصول المطابقة
لنكارة الصفة والموصوف حيث لم تفد الاضافة اللفظية الا تخفيفا ولو افادة التعريف لامتنع
لعدم المطابقة وامتنع عطف على جاز بزيد حسن الوجه لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف
ولو افادت الاضافة اللفظية تعريفا لجاز لحصول المطابقة وجاز تركيب الضاربا زيد لحصول
التخفيف بحذف نون التثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع
الضارب زيد وكذا الحسن وجه والحسن وجهه بالاضافة ونحو ذلك اذ التعريف حذفت
لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف ولو حمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حمل الضاربك
على ضاربك لم يبق لاشتراط افادة التخفيف فايدة في صورتهما خلافا اى يخالف هذا القول
خلافا للفراء فانه جاز قولك بتقدير الاضافة على اللام واجيب بان الاضافة على هذا يكون تابعة
بقاء وان كانت مقيدة ابتداء فلم يبق بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي
هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله على ان القول بتأخر اللام المتقدمة لفظا و
حسا مجرد الدعوى المخالفة للظاهر وضعف تركيب الواهب المائة اضافة لاسم الفاعل الى
المفعول به اى الذي يهب المائة الهجان اى البيض من النوق وهو صفة او بدل وعبدها اى عبد

تلك المائة اى راعيها على الاستعارة اذ الراعي قايم بخدمة المواشي كالعبد او على الحقيقة والاضافة
بادنى ملابسة ككوكب الخرقاء وخذ طرفك وآخر البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها وانما ضعف
هذا الكلام لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد والحسن الوجه اذ المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على
الحسن الوجه فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فيلزم امتناعه قيل لما كان
المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث
ونحو ذلك احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم بضعفه دون امتناعها واذا نصب حملا
على المحل او على انه مفعول معه لم يضعف وانما جاز الضارب الرجل جواب سؤال وهو ان
يقال الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب
بان القياس كان يقتضي عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على المختار في الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل اذ الاصل الحسن وجهه و
الحمل لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وقوله حملا مفعول له
للفعل المفهوم اى انما جوز حملا او بجاز بجعله مصدرا مجهولا والا لاتحد الفاعل والمراد انما
جاز هذا التركيب للحمل على المختار في الحسن الوجه كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب
الرجل بالنصب لا لاجل القول باستغناء الاضافة اللفظية عن التخفيف وفي الحسن الوجه وجهان
آخران وهما الحسن الوجه والحسن الوجه برفع الوجه على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
والضاربك عطف على قوله الضارب الرجل انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك
فهو ايضا جواب سؤال وهو ان يقال جاز الضاربك على الاضافة وان لم تفد تخفيفا وشبهه
وهو الضاربي والضاربيه وغيرهما فيمن اى في قول من قال انه اى الضاربك مضاف والكاف
مجرور المحل على الاضافة دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية و
التنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل حملا على ضاربك متعلق بحملا

وانما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الاضافة واضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة
اذ التنوين الساقط لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت بالاضافة
سقطت من التقدير فحصل التخفيف في اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ولا يضاف موصوف
الى صفته لئلا يلزم الجمع بين الضدين وهو تبعية الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها
مضافا اليها ولان الموصوف اخص ومساو والمضاف لا يجوز ان يكون اخص او مساويا للزوم
كونه مباينا او اعم فيتباينان ولا صفة الى موصوفها للزوم تقدم الصفة على موصوفها
او تأخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممنوع ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي والصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء تأنيث الاحمق متاول بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة ساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وهو جواب سؤال يقال
ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات وقد اضيف اليها موصوفاتها ومثل جرد قطيفة الجرد
هو البالي القطيفة دثار مخمل واخلاق جمع خلق ثياب جواب سؤال وهو ان يقال ان الجرد
والاخلاق صفات للقطيفة والثياب وقد اضيفتا اليهما فاجاب بانه متاول بجعله من باب
اضافة الاعم الى الاخص تخصيصا وبيانا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها فان الاصل
قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف فبقي الصفة مبهمة فاضيف الى ما كان موصوفا
للتخصيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفا كما قيل والمؤمن العائذات الطير بيانا للعائذات
بالطير لا تقديما للصفة على الموصوف ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لما يصير مضافا اليه
على تقدير الاضافة وانما قال الاسم مماثل للمضاف اليه ليدخل فيه المترادفان نحو الليث والاسد
والمتساويان نحو الانسان والناطق في العموم والخصوص ظرف مماثل كليث واسد ومثال الذي
من الاعيان واما نحو قوله من ليوث الاسد فمتاول معناه ليوث كاملة من بين الليوث
بحيث انها ليوث بالنسبة الى ساير الليوث كما يقال هؤلاء من خواص الخواص واشراف الاشراف
وحبس ومنع مثال المترادفين من المعاني لعدم الفائدة علة لما يتضمنه قوله لا يضاف اي

اضافه

اضافته لعدم الفائدة والا لفسد المعنى بتوجه النفي الى القيد وبقاء اصل الفعل موجبا وهذا
بخلاف كل الدراهم وعين ذلك الشيء المبهم فانه اي المضاف اليه والفاء للتعليل يختص ولا
يماثل المضاف في العموم والخصوص وقولهم سعيد كرز مقول القول او بدل منه ونحوه جواب سؤال
وهو ان يقال سعيد يماثل كرزا في المفهوم من حيث انهما علمان لشخص واحد فاجاب بانه متاول
بارادة المفهوم بالاول واللفظ بالثاني اي سعيد المسمى باسم كرز واذا اضيف الاسم الصحيح
اي الذي ليس في اخره حرف علة والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا اذ بحثهم عن اواخر الكلم
او الملحق به اي بالصحيح وهو ما اخره واو او ياء قبله ساكن كدلو وظبي وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يستثقل عليها الحركة لعارض خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها
الحركة بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم نحو غلامي ودلوي و
ظبيي كسر اخره لموافقة الياء والياء الواو للحال او لعطف الاسمية على الفعلية نحو لا يألف الدرهم
المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق مفتوحة اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتحة للخفة او ساكنة
للتخفيف ولما بين حكم الاسم الصحيح حين ذكر حكم المقصور والمنقوص فقال فان كان اخره اي اخر
اسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت الالف نحو عصاي ورحاي على اللغة الفصيحة لعدم الموجب
للانقلاب وهذيل اسم قبيلة تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية واما الف التثنية فلا
فلا تقلب كغلاماي لئلا يلتبس المرفوع بغيره بسبب القلب ياء لمشاركتها الياء وان كان اخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء وادغمت لاجتماع المثلين وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
واوا ساكنة كمسلمي والاصل مسلموي قلبت ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة وادغمت
الياء في الياء وفتحت الياء في الصور الثلث المذكورة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
على تقدير السكون ففتحا تحرزا عن ذلك واما الاسماء الستة فاخي وابي فيقال في اضافة

بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي بدون اعادة المحذوف لعدم الاحتياج اليه ولاجرائها بعد حذف حرف العلة
من الاخير نسيا مجرى الصحيح ولا يعرف لتقديم الاخ على الاب وجه اللهم الا ان يقال واجاز المبرد
اخي وابي فقط باعادة المحذوف كساير صور اضافتهما والادغام بعد الابدال بالياء كمرمي وهو رواية
جار الله وروى ابن يعيش وابن مالك عند الرد في الاربعة وتمسك المبرد بقوله • وابي مالك
ذو المجاز بدار • واحتمال كونه جمع سالمة كما في قوله • وفدينا بالابينا برفع التمسك وبقول
صرح هنا بلفظ القول ولم يعطف على اخي وابي تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال
يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لا
يضاف الا الى الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف ولكن ان يجعله صيغة الغايبة دون المخاطب اي
يقول قائله في اضافة هن وحم حمي وهني ويقال فمي في الاكثر والافصح وفمي بتعويض الميم عن
الواو وهو ليس بفصيح واذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة قيل اخ واب كيد ودم فيقال
في تثنيتهما ابان واخان وفي جمعهما ابون واخون وجاء اخا وابا كعصا مطلقا ويقال في
تثنيتهما ابوان واخوان واب واخ مشددتين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين
الى غير الياء ايضا كذا في الرضي وجاء اخ ذو اب كدلو مطلقا وحم وهن وفم بتعويض الميم عن الواو
جاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات الميم الاعرابية مقصورا مع التثليث في الفاء مطلقا وجاء بتشديد
الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل هو مبني على الضرورة وليس بلغة فيه وفتح الفاء افصح
اي من ضمها وكسرها وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت الحم وحمك ومررت بالحم او
حمك وجاء حبا فيقال هذا حمء او حمئك ورايت حماء او حمئك ومررت بحمء او حمئك وجاء دلو
فيقال هذا حمو او حموك ورايت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك وعصا فيقال هذا حما
او حماك ورايت حما او حماك ومررت بحما او حماك وجاء مثل رشاء ايضا مطلقا فيقال هذا
حماء او حماءك ورايت حماء او حماءك ومررت بحماء او حماءك مطلقا اي في الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد فيقال هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وهذا هن ورايت هنا ومررت

بهن مطلقا في الافراد والاضافة وجاء فيه التضعيف والقصر وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس ونحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ
كما شذ ولكن اريد الذو وينا ولا يقطع عن الاضافة لوضعها لازمة التوابع تعريف التوابع من
الاسماء اذ البحث في قسم الاسم فلا يرد نحو ان وضرب ضرب لعدم الاعراب اللام للعهد او
الجنس كل ثان ذكر لبيان الاطراد ثان اي متاخر فلا يرد الصفة الثانية والثالثة باعراب سابقه و
لو محليا فلا يرد نحو جاء في هؤلاء الرجال الحكماء فلا يرد نحو يا زيد العاقل ولا رجل ظريفا او على
تقدير ان يكون الاعراب ولو فرضيا فلا يرد نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا قايم وزيد قايم
زيد قايم واضافة اعراب سابقه للعهد الذهني او للجنس من جهة واحدة اي مقتضى واحد
برفع عاقل في جاءني رجل عاقل من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى وكذا ساير
الاحوال وساير التوابع فاعرف ومن عمل واحد لانه يقع عمل العامل على المتبوع انصبابه وا
والمراد الوحدة الفردية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت واعطيت اذ جهة نصبهما متحدة نوعا
وهي المفعولية لا فردا لان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول فافهم واحترز بهذا القيد عن خبر
المبتدا والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب سابقه لا من جهة واحدة
بل اعرابه الثاني من جهة اخرى النعت قدم النعت لكثرة جهات تبعيته تابع احتراز عن غير التابع
يدل على معنى حاصل في متبوعه حقيقيا كان او سببيا فلا يرد نحو جاءني رجل حسن غلامه و
ذكر بهذه الحيثية فلا يرد نحو جاءني زيد صديقك على البدل او عطف البيان ونحو اعجبني زيد علمه
ونحو ذلك واحترز بهذا القيد عن ساير التوابع وفيه نظر لدخول كلهم واجمعين في قوله جاءني
القوم كلهم اجمعين فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع والجواب ان قوله مطلقا اي غير
مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التاكيد فانه وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول و
الاجتماع لكن مقيدا بحال النسبة فاحفظ فهذا مما سنح بخاطري وفي جعله احترازا عن الحال نظر
لخروجه بقوله تابع وفايدته اي النعت تخصيص في النكرة نحو جاءني رجل عالم فانه يفيد التخصيص حيث

خرج رجل جاهل او توضيح في المعرفة نحو زيد التاجر عندنا وقد يكون اي النعت لمجرد الثناء نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتاكيد مثل نفخة واحدة
فان واحدة للتاكيد اذ الوحدة يفهم بالتاء في نفخة وقد يكون النعت للتعميم نحو كان ذلك في
يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا والفرق بين
النعت المؤكد والكاشف ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كامس الدابر ونفخة واحدة
والكاشف كله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا كالعالم والعاقل او غيره اي غير مشتق
اذا كان فيه لكونه غير مشتق وضعه اي النعت لغرض المعنى اي للدلالة على معنى عموما اي دلالة
عامة او وصفا عاما او في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال او خصوصا اي دلالة خاصة او
وضعا خاصا او في بعض الاستعمالات مثل مررت برجل اي رجل اي رجل كامل فان ايا انما يقع
صفة للنكرة في موضع المدح ومررت بهذا الرجل فان اسم الجنس انما يقع صفة للمبهم وبزيد
هذا فان اسم الاشارة لا يقع الا صفة للعلم او للمضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله و
يوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في
الجملة واما الانشائية فلا يقع صفة ولا خبرا ولا صلة ولا حالا لان الانشائية لا ثبوت لها
في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ويلزم الضمير المربط ويوصف بحال الموصوف
الجار والمجرور ومفعول ما لم يسم فاعله اي بوصف قايمة بالموصوف نحو مررت برجل الحسن حاله وبحال
متعلقه اي متعلق الموصوف مثل مررت برجل حسن غلامه فان الحسن حال الغلام وهو متعلق
الموصوف فالاول اي الذي بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في الاعراب والتعريف رفعا ونصبا
وجرا والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكان الاتحاد بينهما فيما صدق
عليه وقيامه بالموصوف ويوجد منها في كل تركيب اربعة والثاني اي يتبع الاول في الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد في كل تركيب منها اثنان وفي الثاني اي باقي الامور المذكورة
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل في اعتبار الفاعل في التذكير والتانيث

اى الافراد او التثنية او الجمع والتذكير والتانيث

وتعين

وتعيين الافراد لتشبهه به نحو مررت برجل قايمة جاريته وبامرأة قايم غلامها وبرجلين قايم
ابوهما وبرجال ذاهبا غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم
ومن ثمة اي لاجل كونه في باقي الامور المذكورة كالفعل حسن تركيب قام رجل قاعد صفة رجل
غلمانه كما ضعف يقعدون غلمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما
لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلوني البراغيث ويجوز قعود غلمانه مع ان غلمانه فاعل قعود لعدم
جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه لم يجمع والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم و
المخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل للحاصل وحمل عليهما ضمير الغايب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به بمفعول ما لم يسم فاعله
وانما لا يوصف به لان الموصوف اخص او مساو ولا شيء اعرف منه ولا مساو له حتى يوصف
به ولان المضمر بمعزل عن الوصفية لما عرفت وغيره دونه في التعريف فلا يقع موصوفا له و
الموصوف المعرف اخص اي اعرف اي اكمل تعريفا او نحو جاء في زيد صديقك ومررت بزيد هذا
والرجل الذي كذا يمتنع فيه الحمل على الوصف لاحتمال البدل وحمل الذي على ذي اللام للموافقة
في الصورة او مساو للوصف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع واعلم انه لو اريد بالاخص
والمساوي على اصطلاح اهل المنطق يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر لكنه يرد
قولهم حيوان ناطق فان الموصوف هو الحيوان ليس باخص ولا مساو اللهم الا ان يقال
الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق
وبعد التوصيف بالابيض في قولهم حيوان ابيض اخص من الابيض وح يكون هذا الكلام
بيان الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم اصلا لكنه يشكل ابتناء ما يبتنى عليه
اللهم الا ان يقال ومن ثمة اي لاجل ان شرط الموصوف ان يكون اخص او مساويا لم يوصف ذو
اللام اي ما فيه لام التعريف بشيء الا بمثله اي بمثل المعرف باللام نحو جاءني الرجل العالم والموصوف
فلا يرد نحو قيل ان الوحدة الذي تقرر دونه لكونه في حكم المعرف باللام وان كان تعريفه بالموصوف

لا باللام للاشتراك في الصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام فان الذي ضرب بمعنى الضارب

او بالمضاف الى مثله اي الى المعرف باللام ولو بالواسطة نحو مررت برجل صاحب لجام الفرس

لا الى غيرهما من المعارف لخص منه البتة وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضاف فاجاز الرجل

صاحبك وصاحب زيد وامثاله وعلى ما ذكره المص محمول على البدلية واعلم التزم وصف باب

هذا بذي اللام او الذي والتي المحمولان على ذي اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى

ذي اللام وهذا جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذي اللام لكونه اعرف من

ذي اللام فينبغي على الاصل المذكور ان لا يفترقا جوازا وامتناعا كما في وصف ذي

اللام ولك ان تقرر السؤال بانه لما استوى ذي اللام والمضاف الى ذي اللام في الرتبة

فالاسم الاشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف الى ذي اللام في تقرير الجواب انه التزم

وصفه بذي اللام لان ابهامه المقتضي لبيان الجنس وذلك لا يتصور بمثله لابهامه ولا

بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف اليه اذ لو اكتسبت المبهم الظهور منه كان كالاستعانة

من المستعير والسؤال من السائل المحتاج والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب ومن ثمة اي ومن

ابهامه المقتضي لبيان الذات وكشف الجنس ضعف مررت بهذا الابيض وان كان الصفة

ذا اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس فلا يكون فيه بيان الجنس وحسن بهذا

العالم لان العلم مختص بالانسان فتعين انه انسان وتبين الجنس العطف تابع مقصود

احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل متبوعاتها بالنسبة اي باصل النسبة

فلا يلزم قصره بكيفيتها من السلب والايجاب فلا يرد المعطوف بلا واما المعطوف عليه

ببل فمقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي وكلاهما مقصودان بهذا الطريق والا

فالاضراب لا يجامع القصد وهو الفرق بينه وبين البدل الغلط لان متبوعه غلط غير

مقصود اصلا لانشائه على سبق اللسان مع متبوعه في تركيب واحد احتراز عن البدل

لانه مقصود دون متبوعه بتوسط بيان الحكم بعد تمام الجزئية اي بين المعطوف وبين متبوعه

اى

اي متبوع العطف احد الحروف فاعل بتوسط العشرة وسياتي بيان الحروف العشرة في قسم الحروف

مثل قام زيد وعمرو واذا عطف على المتصل اكد المرفوع المتصل بمنفصل ليكون عطفا

على المنفصل من وجه ولا يلزم العطف على الجزء لانه لما اكد بمنفصل حدث فيه جهة من

الانفصال فكانت عطفا على المنفصل من هذا الوجه وانما جاز تاكيد الجزء وبيانه في

كانا مستقلين لفظا لانهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة ويغايران

للمتبوع فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالهما من كل وجه بخلاف

العطف بالحروف حيث هو مستقل من كل وجه لاستقلاله لفظا وحكما وانما لم يجز تاكيد المتصل

بالعين والنفس الا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد

والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يليان الفعل كثيرا بخلاف كل واجمع واما البدل فهو مستقل

لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود حيث انه في حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا

معنى فلا ضير في اختلاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه جزئيته بخلاف العطف

بالحروف فان متبوعه مقصود ولا يسوغ اختلاطه عن التابع فاعرف والحاصل انه لا ضير في

استقلال التاكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة الاختلاط في عدم القصد اياه ولا

ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط في حكم

التنحية فيعارض بهذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقبح اختلاطه بجزئيته مع استقلال

تابعه وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان نحو ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل

اي اكد به في جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل فيجوز تركه اي التاكيد نظرا الى حدوث قوة

في المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في

الدرجة باعتبار استقلاله فيلزم استقلال المتبوع بمعارضة هذا التصور نحو ضربت

اليوم وزيد فانه عطف على التاء قوله وزيد لمكان الفصل واذا عطف على المجرور اعيد

الخافض لئلا يلزم العطف على الجزء والتاكيد غير ظاهر لاحتياجه الى استعارة المرفوع للمجرور

ولامتناع الانفصال فيه واما قوله تساءلون به والارحام شاذ وقيل الواو للقسم دون العطف
واعلم ان المعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم
بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وقيل جره بالثاني كما في المفصل في نحو اسم السلام و
كفى بالله وهو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفيه التقييم الا ان يقال
الا فيما يختص به ولا تعتد به كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله وكالتجرد عن اللام في يا
زيد والحارث وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلامه ونحو ذلك واما نحو ربه شاة وسخلتها
فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه
رجلا على الشذوذ وفيه وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وكذا الضارب الرجل
وزيد وقيل يمتنع والفرق ان الضمير عايد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف
الى ضميرها في حكمها وكان في حكم الواهب المائة بخلاف زيد حيث يكون التقدير الضارب زيد
ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع لم يجز في ما زيد بقائم
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب بجعل عمرو مبتدا وذاهب خبرا له مقدما عليه ولا يجوز
النصب بالعطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المقدم ولانه لو نصب او جر عطفا
على الخبر لزم عدم ما وجب في المعطوف عليه وهو الضمير العايد الى الاسم ما وفيه وانما جاز
الذي يطير جواب سؤال وهو ان يقال يطير صلة الذي وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو
قوله فيغضب زيد الذباب لانها اي ما جاز هذا الكلام الا لانها فاء السببية وكفى بها
رابطة وفيه لا العاطفة وفيه انها وان كانت السببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين
كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب
يغضب هو زيد بالربط في الجملة الثانية لصيرورة الجملتين بمنزلة جملة واحدة فيكتفى
بالربط في احديهما واذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لا يقال الا يعرف لا استعمال اذا و
الماضي هي ها جهة حسن لانا نقول في استعمال اذا والماضي هنا اعتبار لطيف وهو

الاسان

الاشارة الى ان العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف على وقوعه
بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اي بهذه العبارة ولم يقل ولم يجز العطف
لم يجز مطلقا عند سيبويه بخلاف العطف على معمولي عامل واحد فانه جايز وفاقا نحو ضرب زيد
عمرا وبشر بكرا وانما لم يجز لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين مختلفين ولان الواو اذا
قام مقام ان وفي فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير وفي عمرو والحجرة و
ترتب عدم الجواز على وجوب العطف نظر والصواب ان يقال ولم يجز العطف على عاملين مختلفين
خلافا للفراء فانه جوزه مطلقا قياسا على العطف على معمولي عامل واحد الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو الا في صورة تقديم المجرور لمجيئه في كلامهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء
شحمة وقوله اكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد بالليل نارا • واقتصر الجواز على صورة
السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا و
حمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على نحو يريدون عرض
الدنيا والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة في بعض القراءة التاكيد تابع جنس وباقي القيود
فصل يقرر امر المتبوع اي شانه ومعنى التقرير ههنا ان يكون معنى التاكيد ثابتا في المتبوع
ويدل عليه صريحا وخرج بهذا القيد ما سوى التاكيد وسوى الصفة المقررة وذلك
في عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المقررة ظاهر وكذا في البدل لان متبوعه غير
مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما صدق
البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع فان قيل قد ذكر صاحب المفصل نحو يا زيد زيد من
البدل ونص عليه الحذاق قيل انه ان ذكر بهذه الحيثية فلا شك انه تاكيد وان ذكر زيدا
ولا بحيث يكون توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق
فيكون بدلا لكونه مقصودا دون الاول ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصودا وغير مقصود
لاختلاف الزمان في النسبة نفسها او صفتها نحو جاءني زيد نفسه وعينه وهو غير

عن النسبة في اضافة الامر الى المتبوع اي تقرر امر نسبة المتبوع او شموله او غيره عن الذات
المذكورة الناحة بالاضافة وهو الامر وبهذا القيد وما بعده خرج نفخة واحدة وامس
الدابر لان تقررها في المعنى الافرادي لا في النسبة او الشمول وفرق المص بان تقررها
بالتضمن دون المطابقة وفيه نظر اذ اجمعون كذلك على ان الصفة الكاشفة مقررة
بالمطابقة فلا بد مما ذكرناه او الشمول بنفسه نحو جاء في القوم كلهم او صفة نحو جاءني
القوم اجمعين فان قوله اجمعون تقرر امر المتبوع في صفة الشمول وهو الاجتماع واعلم
ان كون اجمعون دالا على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالا على الشمول مقررا له وتقرير
الشمول بكلهم لا ينافي تقريره باجمعين وباتباعه لانه تقرير الشيء ويكون مرارا فلا يرد
ما ذكر في بعض الشروح ولقائل ان يقول هذا التعريف لا يصدق نحو ان زيدا لعالم
التقرير في النسبة او الشمول وقوله يجري في الالفاظ كلها يشير الى تناوله اياه والجمل
ان اراد في النسبة نفسها او صفتها وان المكررة يقرر صفة نسبة الجملة وهي كونها
الخبرية وطلبية لا ابتدائية او يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي
والضميري وهو لفظي ومعنوي يرجع الى الجنس دون التاكيد المعرف فلا بد لقوله
ويجري في الالفاظ كلها على دخولها فيه وهي عائدة الى التاكيد بمعنى التعريف او التقرير
لا بمعنى التابع المذكور حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو المكرر لا
التكرير وهو من باب الاستخدام ويمكن ان يعود الى التاكيد ويحمل قوله بتكرير اللفظ
الاول وقوله بالفاظ على ما يصح به الحمل لفظي ومعنوي فالتاكيد اللفظي او التقرير
اللفظي بتكرير اللفظ الاول اي ما به تكرير اللفظ او يراد الحقيقة ولو حكما بالترادف
نحو ضربت انت واضرب انا وضربتك اياك قيل الاول تاكيد او الثاني بدل وهو عجب لعدم
الفرق فان قيل اذا اريد بالتاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول بعينه لا يندرج فيه نحو ضربت
انت وضربت انا وجايع نايع وليث واسد ونحو ذلك وان اريد التكرير ولو بايقاع المرادف

لدخل البصعون والكتعون والبتعون فيه قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع لكن
الفرق بين ابصع اكتع وبين خبيث نبيث مشكل لعدم الترادف فيهما اللهم الا ان يمنع
كون نبيث تاكيدا او يجعل صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل مثل جاء زيد زيد ويجري
التاكيد في الالفاظ كلها وقد يراد فيه عاطف والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا
سوف تعلمون وفلا تحسبنهم بعد ولا تحسبن وغير ذلك فقوله كلها اي اسماء او
افعالا او حرفا او جملا او مركبات تقييدية او غيرها ونحو قرأت الكتاب سورة وجاء ربك
والملك صفا صفا وبينت له بابا بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من
باب التوابع وجعله تابعا غلط وانما هو تكرير المعنى والثاني غير الاول معنى والاعراب
الاول والثاني اعراب واحد لتناولهما بلفظ واحد فظهر في موضعين تحرزا عن الترجيح بلا
مرجح والتاكيد او التقرير المعنوي كاين بالفاظ محفوظة اي هو كلي منحصر بجزئيات
محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وهي
مؤكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن وقيل اكتع من حول كتيع اي تام
وابصع من بصع العرق اي سال وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
والبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة فالاولان اي النفس والعين يعمان
اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما تقول
جاءني زيد نفسه وجاء الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والمرأة نفسها
والنساء انفسهن وضميرهما تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما في المذكر العاقل بايراد صيغة الجمع في التثنية وعن بعض العرب
نفساهما وعيناهما والاول اولى انفسهما في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع
المؤنث وغير العاقل من المذكر والقسم الثاني ما سوى النفس والعين وليس سوى الثالث
نالنا كلثه نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما والباقي بعد الثلثة وهو كل

وفي الصحاح نبث ينبث نبثا مثل نبش ينبش وهو الحفر باليد والنبيثة تراب البئر والنهر ونبيث اتباع الخبيث

واجمع الخ انما هو جمع حقيقة نحو جاءني القوم كلهم اجمعين او حكماً اذا كان ذا اجزاء
اجزاء يصح افتراقها حساً او حكماً نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله لغيره
باعتبار الضمير فى نحو قرأت الكتاب كله وقرأت القصص كلها واشتريت العبد كلهم و
تزوجت النساء كلهن وباعتبار الصيغ فى الكلمات البواقي اجمع فى المذكر الواحد جمعاء
فى المؤنث الواحد او الجمع بتأويل الجماعة اجمعون فى جمع المذكر جمع فى جمع المؤنث ولما
الاخفش اجمعات واجماوات وهو غير مسموع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء اى ذو
امور متعددة فيتناول الافراد والاجزاء اذ الكلية والجزئية لا يتحققان الا فيه
يصح صفة اجزاء افتراقها اى تلك الاجزاء حساً او حكماً اى سواء كان افتراقها حسياً او حكمياً
او غيرهما من فاعل يصح او مفعول مطلق كضربت سوطاً او حال نحو فحصا اى يصح
افتراقها اذا حساً او حكماً او غير ذلك نحو اكرمت القوم كلهم تأكيد القوم ونظير ذي اجزاء
يصح افتراقها حساً واشتريت العبد كله تأكيد العبد ونظير ذي اجزاء يصح افتراقها
حكماً من حيث ان العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه حساً ولا فى حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل اى اذا
اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل وهذا بخلاف المنصوب والمجرور لا استتار فيهما
حتى يلزم الالتباس بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته اكد بمنفصل اولاً ثم
بالنفس والعين لانهما يقعان فاعلين فيلزم التباسهما بالفاعل تأكيدين فى
المستكن اذا لم يؤكد بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى
التأكيد لعدم اللبس ونحو ضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم مع عدم اللبس
لو ترك التأكيد محمول على ضرب هو نفسه طرداً للباب مثل ضربت انت نفسك
تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل واكتع واخواته اى اخوات اكتع وهذا و
نظراه وهما ابتع وابصع اتباع لاجمع فلا تستعمل الا بعد اجمع فلا يتقدم اكتع وابتع وابصع على

اجمع لكونها اتباعاً له ولم يتقدم اكتع على ابتع فى الفصيح ثم ابتع على ابصع عند الزمخشري و بعض
المض وعند البغدادية والجزولية يقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان تبدئ بايتهن
شئت وذكرها اى اكتع وابتع وابصع دونه اى دون اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية وللزوم ذكر التبع بدون الاصل البدل تابع فى الاعراب مقصود فى المعنى وذكر المتبوع
قبله للتوطئة والتمهيد وخرج بالتأكيد والصفة وعطف البيان بما اى بحكم نسب الى المتبوع
دونه اى دون المتبوع ابتداء وبقاء فلا يرد المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم
بداله فاعرض عنه وقصد المعطوف وكلاهما مقصودان بهذا الطريق وخرج به عطف النسق
ودونه ظرف او حال او متجاوزاً عن المتبوع وهو بدل الكل اى بدل هو كل المبدل والبعض
اى بدل هو بعض المبدل والاشتمال اى بدل يختص غالباً باشتمال البدل على المبدل نحو سلب
زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والغلط اضافة البدل الى
الغلط اضافة المسبب الى السبب فى اختلاف كيفية الاضافة تكون بعضها بمعنى من وبعضها
بمعنى اللام وبعضها اضافة المسبب الى السبب وبعضها الى غيره نظر فالاول اى بدل الكل مدلوله
مدلول الاول اى يتحد ما صدقا عليه والاول عبارة عن المبدل منه والنوع الثاني اى بدل
البعض جزؤه اى جزء المبدل نحو ضربت زيداً رأسه والنوع الثالث اى بدل الاشتمال بينه و
بين الاول ملابسة وتعلق راجع الى النسبة بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية وهذا لا يرد نحو
نظرت القمر فلكه ورأيت درجة الاسد برجه واعلم ان فى اطلاق الملابسة يدخل بعض افراد
البدل الغلط نحو ضربت زيداً غلامه او حماره فينبغي ان يقيد اى ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابسة اجمالاً نحو اعجبني زيد علمه يعلم ابتداء ان يكون زيد معجباً
باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالاً وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيد احماره وضربت زيداً غلامه لان نسبة
الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط و

بدل الاشتمال
وهو ان لا يكون البدل
المبدل لا كله ولا بعضه
ولكن بينهما الملابسة

النوع الرابع اي بدل الغلط ان يقصد من بدل بعد بان يقصد اذ حذ وفخر فجر من
وان كثيرا اي البدل بعد ان غلطت اي بعد غلطك بغيره اي بغير البدل وهو المبدل
ولم يقل بالمبدل ولا بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيث كونه مبدلا او متبوعا بل بحيثية
كونه غلطا فلم يذكره باسم المتبوع ولا باسم المبدل ويكونان اي البدل والمبدل في الانواع
الاربعة فيصير الاقسام ستة عشر معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاء رجل غلام
لك ومختلفتين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة
او وجد نكرة من مبدل المعرفة بدل الكل بخلاف مررت بزيد حمار فالنعت اي فنعت تلك
النكرة واجب وقيل حسن لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه ولتقرب
من المعرفة ولئلا يكون ابهاما بعد البيان وليفيد بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل مع
التعريف وما قيل في قوله تعالى قل هو الله احد ان احد بدل من الله في بعض الوجوه فتقدير
صفة من نحو عظيم او لا شريك له او غير ذلك او يجعل لم يلد صفة له والله الصمد اعتراضا
او بتقدير موصوف من حيث المعنى اذ المعنى انه واحد او على قول ابي علي فانه قال يجوز ترك
اذا استفيد بالبدل ما لم يستفد بالمبدل نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس
طوى اذا لم يجعل طوى اسما للوادي بل بمعنى المكرر تقديسه لانه قدس مرتين واذا لم
يكن كذلك لا يجوز ترك الوصف نحو بزيد رجل واما نحو مررت بزيد ضارب ابوه على الابدال
فتقديره رجل ضارب كما قيل في قوله تعالى شديد العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم
شديد العقاب على الابدال بتقدير اله شديد العقاب مثل بالناصية ناصية كاذبة
فان الناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهو الناصية الاولى فوصفت بصفة كاذبة
ويكونان اي البدل والمبدل وهذا ايضا ستة عشر قسما بضرب الاربعة في الاربعة
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ونحو ضربتك
اياك وفيه وفي ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه باعادة الضمير

الى الاخ الذي هو زيد ونحو ضربت زيدا اياه وفيه وفي ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر فلا يقال
بي المسكين ولا بك زيد بدل الكل مفعول مطلق وانما لا يبدل لئلا يصير المقصود انقص دلالة
من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه لكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف بخلاف الغائب
وبخلاف غير بدل الكل من الابدال لعدم الاتحاد وافادة البدل ما لم يفده المبدل نحو ضربتني رأسي
في بدل البعض وحدثتني علمي في بدل الاشتمال واتيتني غلامي في بدل الغلط وقال ابن مالك الضمير
الواجب الاستتار في افعل ونفعل وتفعل وافعل لا يبدل عنه بدل سواء كان بدل الكل او
غيره استقباحا الابدال الظاهر عما يقع ضميرا بارزا ولا ظاهرا وفقط الامر الغائب يستثنى من قوله
من ضمير نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع جنس غير صفة صفة تابع احتراز عن الصفة يوضح
متبوعه اي ذكر بحيث انه يوضح متبوعه خرج البدل وعطف النسق والتاكيد مثل اقسم
بالله ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي عمر عطف بيان تمامه ما ان بها من نقب
ولا دبر اغفر اللهم ان كان فجر وفصله اي عطف البيان وهو مبتدأ من البدل صفة الفصل
لفظا خبر وانما معنى فالفرق مطرد وذلك بما عرفت في الحد في مثل خبره اي في كل ما كان عطف
بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد و
التارك البكري بشر او في كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا وهذا التقدير تتبا والصورة
النداء ايضا انا ابن التارك اي الذي ترك البكري من باب الضارب الرجل بشر عطف بيان
البكري ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا
يصح لكونه من باب الضارب زيد وهذا الفصل في النداء ايضا فان البدل في حكم المستقل
مطلقا وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت ولما فرغ من المعربات شرع في المبنيات
فقال المبني اي اسم ناسب مناسبة معتبرة وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر
لضعف او تعارض كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعيتين ومناسبة اي الحرف
مع لزوم الاضافة المانعة للبناء مبني الاصل اي المبني في اصل وضعه وهو الحرف والماضي

والامر بغير اللام كما عرفت من قبل او وقع غير حال مركب تركيبا اسناديا او غير مركب مع عامله وعلى الصادق

اليه على هذا قبل التركيب الاسنادي ليس بمبني مثاله الف با تا ثا و زيد عمرو و بكر خالد و

الاصوات التي لا تركيب معها فان قيل في اي حد يدخل نحو غاق صوت الغراب ليس فيه مناسبة

مبني الاصل ولا عدم التركيب قيل المراد غير مركب حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة

المبني الواقع غير مركب فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب وحكمه اي خاصة المبني انه لا يختلف

آخره اي لا يختلف هيئة آخر الاسم او صفة آخر المبني لاختلاف العوامل لا يخلو اما ان يتعلق

بمعنى النفي او المنفي ولا يستقيم كل منهما اما الاول فلان عدم الاختلاف ليس بمعلول اختلاف

العوامل واما الثاني فلانه يلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا و يفسد المعنى

الا ان يقال الفعل بعد توجه النفي الى القيد يكون جائز الثبوت لا واجب وثبوت اختلاف

الآخر لا بعامل في المبني جائز الثبوت نحو من الرجل ومن زيد والظاهر ان اللام بمعنى الوقت اي

لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل فيصلح ان يتعلق بمعنى النفي ايضا فلا يرد توجه النفي

الى القيد والقابه اي القاب حركات اواخر البناء وسكونها والكوفيون يطلقون القاب

الاعراب على البناء وبالعكس وانما ذكر في الاعراب الانواع وفي البناء الالقاب لان الاعراب

ما به الاختلاف وكل من الرفع واخويه نوع منه والبناء عبارة عن صفة في المبني لا عن الحركات

والسكون وكل من الضم واخواته ليس نوعا منه بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون

فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الى كون كل بناء كما في انواع الاعراب ضم سمي الضم ضما

لحصوله بضم الشفتين وفتح سمي فتحا لانفتاح الفم في التلفظ به وكسر سمي لانكسار

الشفة السفلى في التلفظ ووقف سمي وقفا للتوقف النفس فيه عن الجري وهي سبعة ابواب

وفيه بحث لان المص لم يذكر الاصوات في باب اسماء الافعال كالزمخشري بل هي ثمانية ابواب

المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات وانما لم يذكر اسماء الموصولات لانها موضوعات

لانها اسماء موصولة وانما جمع لاختلاف انواعه والكنايات والكنايات لفظ مبهم لان يعبر بها

عن

عن عددهم معلوم وحديث معلوم واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال

وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفي الجر نظر لان المذكور من نحو نخ ونحوه صوت

لا اسم صوت وكذا في رفعه لان الصوت ليس باسم لعدم الوضع فكيف يذكر في الاسماء المبنية

والجواب انها ملحقة بالاسماء جارية مجراها في البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع

فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الاسماء المبنية وبعض الظروف انما قال بعض الظروف لان جميع

الظروف ليست بمبنية بل المبني بعضها المضمر بني المضمر لشبهه بالحرف لاحتياجه الى المكنى

عنه ما وضع اي اسم وضع لمتكلم او مخاطب ويرد لفظ المتكلم والمخاطب والجواب ان المراد اسم

مبني وضع على وجه الحكاية لهما او ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة او ما وضع

لهما مادة لفظا المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة او ما وضع لمن هو في الحكاية عن

نفسه ولمن هو في اوان توجه الخطاب فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما اعم او المراد بالمتكلم

الاصطلاحي لا اللغوي ولفظه او لمنع الخلو دون الشك وكذا ما في التعريف ونحوه من التمييز

يا مرك بكذا في قول الامير مربيا انا امرك وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج

من الحد بقيد الوضع او غايب تقدم ذكره احتراز به عن اسماء الظاهرة فانها غيب لكن لا بهذا

الشرط واحتراز به ايضا عن لفظ الغايب فانه موضوع لغايب مطلقا لا مقيدا بالتقدم وهذا

تقسيم للغايب غير داخل في الحد اي سواء تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما على ان يراد الوضع

على وجه الحكاية فيخرج اسماء الاشارة ونحوها وفيه ان نحو كم وكذا موضوع للغايب على

وجه الكناية لكن لا يشترط تقدم الذكر فلا بد من التقييد به فكيف يكون غير داخل في

الحد فهو احتراز عن اسماء الاشارة لكونها غيبا كساير الاسماء الظاهرة بغير شرط التقدم

لفظا حقيقيا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل

تقديرا وفيه ان ذا بد الما لو جعل التقدير قسيما للفظ لا قسما له او معنى بان تقدم ما

تضمن الموعود اليه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل المتضمن اعدلوا انا دل عليه

تثنية المضمر والمبهم وجمعهما وتأنيثهما ليست على الحقيقة ولذا [illegible]

سياق الكلام التزاماً نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس اى لابوى الميت اذ سوق الكلام
لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الموت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد في هذا القسم
لتقدم الفاعل تقديراً ومعنى وهو لحق اى حكماً يعود الضمير الى ما احضر في الذهن ولم يصرح
به لقصد الابهام في مقام التفخيم فهو عايد الى المذكور حكماً ولا يطرد هذا الوجه في باب التنازع
لعدم قصد التفخيم فالاولى ان يقال لم يصرح به لقصد الابهام التفخيم او للتحرز عن التكرار ومثاله
قل هو الله احد ونعم رجلاً وربه رجلاً على الاجمال والتفصيل وهو متصل ومنفصل اى المضمر
قسمان فالمنفصل مبتداء والفاء للتفسير المستقل خبره بنفسه في التلفظ اى الذى صح
التلفظ به مفرداً في الاصطلاح واما في المعنى فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان
لانهما اسمان والمتصل غير المستقل بنفسه اى ما كان كالتتمة لما قبله وكبعض حروفه ولم
يصح التلفظ به منفرداً اصطلاحاً وهو اى المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة مرفوع
ومنصوب ومجرور فالاولان اى المرفوع والمنصوب كل منهما قسمان متصل خبر مبتداء محذوف
اى كل منهما متصل ومنفصل والجملة خبر المبتداء الاول ولو كان قوله متصل خبر القوله
فالاولان لم يجز لعدم المطابقة الا ان يقال بتقدير موصوف اى ضمير متصل فلا يلزم المطابقة لتعذره
الجامد ومنفصل والثالث متصل فقط لامتناع تقدمه والفصل بينه وبين جاره والفصل
بين المضاف والمضاف اليه وان جاز بالظرف في الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة [illegible]
اتصال الضمير او نقول الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف وان جاز لكنه خلاف الاصل
ولا يعباء به وفذلك المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل
والمنفصل والمجرور المتصل الاول اى المرفوع المتصل ومثال النوع الاول من انواع الخمسة
ضربت اى ضمير ضربت ضربت ضربتما الى ضربن في الماضي وهو خبر الاول والجملة مستانفة
ابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ولهذا قدم في الحد واخر الضمير الغايب لانه دون
الكل وضربتا الى ضربن وضربن فان قيل لا يدخل في هذا التعداد ياء الضمير المخاطبة وبعض

المستكنان

المستكنان في المضارع نحو اضرب وتضرب ولو قيل مكان ضربتا الى ضربن واضرب الى يضربن لكان
اولى اذ لا فرق بين ماضي المجهول والمعروف في الضماير بخلاف المضارع قيل فان قيل الى هنا
لذ الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل ما بعدها في الحكم قيل معناه الاول ضربت وضربت
وما دون ذلك الى ضربن وضربن فيكون الى للاسقاط فتدخل ما بعدها فيما قبلها ولنا ان
نقول ان الى بمعنى مع او حتى والثانى اى المرفوع المنفصل انا وما دونه من نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو هما هم هي هما الى هن والثالث اى المنصوب المتصل ضمير ضربني وما دونه و
هو ضربنا وضربك ضربكما الى ضربكن وضربه الى ضربهن وضمير انني وما دونه من اننا انك
الى انكن وانه الى انهن نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف والرابع اى المنصوب المنفصل اياي
وما دونه من ايانا اياك الى اياكن واياه الى اياهن والخامس اى المجرور المتصل ضمير غلامي
مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف وما دونهما وهو غلامنا ولنا الى غلامهن و
لهن والضمير المرفوع المتصل خاصة وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين
لا يستتران بخلاف المرفوع المتصل لامتناع استتار المنفصل في العامل لانفصاله وقوله
خاصة حال من فاعل يستتر والتاء للمبالغة او مصدر على زنة فاعلة منصوب بفعل محذوف
اى اخص بالاستتار خصوصاً والجملة معترضة ويستتر خبر المبتداء ويتعلق به في الفعل
الماضي للغايب والغايبة وفي المضارع نحو اضرب ونضرب مطلقاً اى زماناً مطلقاً او استتاراً
مطلقاً سواء كان واحداً او مثنى او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً والمخاطب عطف على قوله والمتكلم
نحو يا زيد تضرب والغايب نحو زيد يضرب والغايبة نحو هند تضرب ويستتر في الصفة
استتاراً مطلقاً او زماناً مطلقاً سواء كان واحداً او مثنى او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً نحو
زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والهندات ضاربات والالف والواو حرف للتثنية والجمع وليسا بضميرين بدليل
تغيرهما بالعامل ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المرفوع والمنصوب المنفصل الا لتعذر الضمير

عطف على قوله في الماضي للمتكلم صفة المضارع [illegible]

المتصل لانه وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال واللام بمعنى
الوقت اى لا يسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل او على اصلها اى لا
يسوغ المنفصل الا لاجل تعذر المتصل والاضافة فيه اضافة المصدر الى الفاعل وذلك
اى تعذر المتصل كاين بالتقديم اى بسبب تقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت وعلى صلة
التقديم لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل و بالفصل
بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعذر الاتصال وانما تعذر
ح لان الانفصال ينافى الاتصال وترك الفصل يفوت الغرض او بالحذف اى بحذف العامل
لانه اذا حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اى عامله معنويا بالفوات
ما يتصل به حال او خبر يكون او حرفا عطف على قوله معنويا اى يكون عامل الضمير حرفا و
الضمير مرفوع نحو ما انت قايما لانه لو اتصل به لوجب ان يستتر والاستتار فى الحرف لا يجوز
بخلاف المنصوب نحو انك وانني والجملة حال ولا يحتاج الى الضمير لانها من باب لقيتك و
الجيش قادم او بكونه اى الضمير ضميرا مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وانما لم يقل مسندة مع تانيث ما اسند اليه وهو الصفة
لانه ترك التانيث فيما يجوز تانيثه لذى الفصل او الى جرت تلك الصفة الجملة صفة على غير
من هى اى تلك الصفة كاينة له ليدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على عوده الى البعيد
وحمل صورة عدم اللبس فى الصفات على صورة اللبس طردا للباب بخلاف الفعل حيث اقتصر
فيه ابراز الضمير عند اسناده فعل جرى على غير من هو له على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه
هو بخلاف هند زيد تضربه هى حيث لا يجب تضربه هى لعدم اللبس والحكم لا يختلف فى
المسئلة بين من هى له وما هى له لكنه ذكر الاصل وهى من المختص بذوى العلوم مثل اياك
ضربت مثال التقدم على العامل وما ضربت الا انا مثال الفصل لغرض واياك والشر اى
اتق نفسك والشر مثال حذف العامل وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما

اى الضمير عائد الى البعيد

مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع وهند زيد ضاربته هى مثال الضمير الذى اسند اليه صفة
جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى
لهند حيث قام الضرب بها واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس
بخلاف ما لو عكس والكوفيون يقولون بتقدم الضمير فى صورة عدم اللبس ولفظة هى تاكيد
الضمير المستكن فى ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون العمرون ضاربوهم نحن و
قد عرفت ضعف قاعدون غلمانه وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا
كما قيل ولانه لو كان فاعلا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض واذا اجتمع ضميران والحال
انه ليس احدهما اى احد الضميرين مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل
فكانه لم يتحقق الفصل اصلا فيجب الاتصال اذ كان الشرطية جزاء الشرط احدهما
اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال
فى الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وليكون الاول راجحا بالاتصال و
لا يانف كلتا عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر وقوله وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة لضغمهما
ها يقرع العظم نابها باتصال الضميرين شاذ وقدمته اى الاعرف احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعتذر المتكلم فى تاخير الاعرف باعتبار الصورة
ولا يلحقه طعن فى اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى عن سيبويه فيه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوك نظرا الى الترجيح المعنوى باعتبار المقام المغنى عن الترجيح اللفظى فلك
الخيار فى الضمير الثانى المؤخر اتصالا وانفصالا فجاز الفصل الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة
والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل فان قيل ان ثبت هنا تعذر الاتصال
فالانفصال والا فالانفصال واحد النقيضين واقع لا محالة فلا وجه للخيار قيل تعارض
فيه جهتان جهة التعذر وعدمه فجوز الوجهان توفيقا مثل اعطيتكه وضربتك مثال
المتصل واعطيتك اياه وضربني اياك مثال المنفصل فانه اجتمع فيه ضميران كلاهما غير مرفوع

لنفسهما في اعطيتكه وجي الاول ونصلتكا في ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكم
وياء المتكلم في ضربيك وقد لا اعرف فيهما فجاز في كليهما الوجهان الاتصال والانفصال والا
اي وان لم يكن كذلك فهو اي كلاهما منفصل لا غير نحو اعطيته اياه واياك والمختار في خبر باب
كان الانفصال نحو كان زيد قايما وكنت اياه والضمير للقايم لانه في الاصل خبر المبتدا ويجوز
الاتصال لانه بعد دخول العامل اشبه المفعول ولكن الحقيقة راجحة على الشبه فيختار
الاول والاكثر لولاك الى اخرها اي الى لولا انتن ولولا هو الى لولاهن ولولا انا الى لولا نحن
وعسيت الى اخرها لكون ما بعد لولا مبتدا وما بعد عسى فاعلا ولا يخفى عليك حكمهما
انفصالا واتصالا واعلم انه ذكر الضمير المبتدا المتوسط وهو ضمير المخاطب ولو قال
لولا انا وعسيت الى اخرها لكان اولى لان المتكلم مقدم فيدخل ما دونه في قوله الى اخرها
بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم في قوله الى اخرها فيقصر العبارة عن ذكره وجاء
لولاك وعساك بالاتصال فيهما على الجر في الاولى بجعل لولا جارة في الضمير خاصة والنصب
في الثاني بحمل عسى على لعل للموافقة للترجي ويلزم بيان متعلق الجار وهذا عند سيبويه ويمكن
ان يكون على طريقة بحسبك درهم في انه لا يحتاج الى المتعلق واما الاخفش فجعلهما مرفوعين
على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع في الاول والعكس في نحو انت والمنصوب
للمرفوع في الثاني كعكسه في ضربتك انت ويلزم تغيير اثني عشر ضميرا فيهما الى اخرها يقال
لولاك وعساك لولاكما وعساكما الى لولاكن وعساكن ولولاه وعساه الى لولاهن و
عساهن ولولاي ولولانا وعساي وعسانا ونون الوقاية سميت نون الوقاية لانها
تقي الفعل عن اخ الجر مع الياء اي ياء الضمير لازمة في الماضي لصون الفعل عن الكسرة التي هي اخ الجر
المختص بالاسم والمراد بها الكسرة التي في الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط وكما و
بخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها بانضمام كلمة مستقلة غير متصلة فيكون
عارضا مختصا ولهذا لا يعود المحذوف فيهما بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقوله

وضربني ولا يضير في كون نصربني دون قولا اذا كان فوق المثالين المضروبين فاعرف وقوله اذ ذهب
القوم ليسي بترك النون بالحمل على ليتي وحمل عاني ورماني على ضربني طردا للباب او لصون الفعل
عن الكسرة تقديرا وعساي محمول على لعلي والاكثر عساني واجاز الكوفيون في فعل التعجب ما احسني
وما اجملي ترك النون فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر ينبغي ان يصان
عن الجر فيضا قيل كسرة نون الوقاية ليست اخا الجر لعدم كونها في الاخر لكونها على حرف واحد
والاخر مما يكون بعده اول بخلاف ما لو دخلت اخر الفعل وفي المضارع عطف على قوله في الماضي
عريا خاليا ويتعلق به قوله عن نون الاعراب اي نون هي الاعراب فالاضافة بمعنى من لحاتم فضته
لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه نحو تضربني ويكرمني وانت الخطاب بالخيرين
وهذا عطف جملة على جملة مع ظرف زمان مخبر النون اللام للعهد اي نون الاعراب فيه اي في المضارع
صفة النون اي النون الخاصة ولدن عطف على النون اي انت مع لدن وان واخواتها
وهي ان وكان ولكن مخير خبر انت اي مخير بين الاتيان للمحافظة على الحركات البنائية في غير
لدن وعلى السكون في لدن وبين الترك تحرزا عن اجتماع النونات ولعل كما في لعل لقرب
اللام من النون في المخرج والحمل على لعن وعن وان من لغاتها وكما في ليت للحمل على اخواتها
لكونها لم يكن في ذاتها مانع وتحقق الداعي وهو قصد الابقاء على حركتها والحمل خلاف
الاصل اختير فيها الاتيان ولما ازداد المانع في لعل وهو انضمام ثقل حركة الحروف مع
ثقل التضعيف اختير فيه الترك فقوله واخواتها مستثنى منه ليت ولعل لعدم التخيير
فيهما لعدم استواء الجانبين الا ان يقال التخيير لا يوجب استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان
احدهما الاتيان في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار الاتيان كما في ليت واختيار
الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا بد لقوله ويختار في ليت وعكسها لعل على خروج
ليت ولعل من هذا الكلام ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها اذ استعمالها اذ
لا يلزم اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف منها الا لضرورة الشعر

نحو قول الكميت جابر اذ قال النبي اصاد فر وافقد بعض مالي ومن وعن وقد وقط لكنها بمعنى حسب
فيختار الاتيان فيهما فيقال مني وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني للمحافظة على السكون اللازم
الذي هو الاصل في البناء بخلاف الحركة اللازمة والترك قياسا على الحروف الساكن الظاهر
نحو من ابنك ومن الرجل وعكسهما اي عكس ليت لعل اي يختار فيهما تركها لثقل التضعيف و
كثرة الحروف ويجعل كلعل لكراهة لام ساكنة قبل النون ويتوسط بين طرفي يتوسط المبتدا
والخبر فان قلت يلزم في المبتدا والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز فيقال ذلك جائز عند البعض باختلاف
الجهة او يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدا المسند اليه المقدم
وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدا جزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني
ونحو ذلك مما يصح او يقال المبتدا والخبر على الحقيقة والظرف متعلق بيتوسط كما يقال
رايت هذا الشباب في شبابه وصباه قبل صفة المبتدا والخبر او ظرف يتوسط اي قبل
دخول العوامل اللفظية من نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها مثاله زيد هو القايم
وبعدها وبعد العوامل صيغة ضمير مرفوع انما لم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في
كونه ضميرا ويمكن الاختلاف في كونه صيغة مرفوع منفصل مطابق افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة للمبتدا لكونه عبارة عنه ومن الواجب المطابقة
بين العايد والمعاد مثال ما بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمته
هو القايم وما زيد هو الكريم يسمى فصلا الجملة صفة اخرى وهذا عند البصريين و
الكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط كعماد البيت وقال الخليل و
سيبويه يسمى فصلا لفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في حيز الاول
وليس من صفاته ومتمماته والمتاخرون قالوا سمي فصلا لانه يفصل اي يفرق بين الخبر
والنعت ومآل الوجهين واحد والفرق في العبارة لتفصيل حقيقة فيما يلتبس او
حكما فيما لا يلتبس لمكان الحمل على صورة اللبس واللام على التوسط لا التسمية لان هذا

الغرض

الغرض لا يحصل بالتسمية بين طرفي يفصل كونه الضمير عايد الى الخبر واذا كان المذكور سابقا
كلا الجزئين لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعتا والمذكور ما بعده نعتا او خبرا
ثم اتسع فيه فدخل حيث لا لبس وذلك عند اختلاف الاعراب في كون المبتدا ضميرا او غير
ذلك بالحمل على صورة اللبس وكما ان الضمير يفصل كذلك يفيد ضربا من التأكيد وقوله
نعتا حال او خبر وشرطه اي شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة
ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا لان الفصل انما يحتاج اليه في ذكر المعرفة وافعل من
ملحق بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو وذكر مثال الافعل من بعد دخول
العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاصالتهما واستغناء بهما عن المثال الكثير تهما و
خلافا للفراء عنه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم وامتناع دخول اللام
ولقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور وفسره لانه لا يتعين في الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون
مبتدا او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى ولا موضع له اي لا محل لضمير الفصل
من الاعراب وقوله ظرف مستقر خبر لا عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم ملغى لا مقتضى فيه ولا عامل ويستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل
خبر لا او يتعلق بقوله لكونه ظرفا مستقرا او يتعلق بمعنى النفي وبعض العرب يجعله اي ضمير
الفصل مبتدا ويجعلون الجملة خبر المبتدا الاول وما بعده بالنصب عطف على ثاني
مفعولي يجعله او عطف على اول مفعولي يجعله خبره فلا يفضي كنت انت الرقيب وعلمت زيدا
هو المنطلق وقوله خبره يحتمل ان يكون مرفوعا خبرا لما قبله والجملة حالا وبعض العرب يجعله
تاكيدا لما قبله ودخول اللام الممنوع دخولها على التاكيد يمنع ذلك وبعضهم يجعله تابعا
لما بعده وذلك التلبس يجوز في كلامهم اصلا على انه ينتقض بكنت انت الرقيب ويتقدم قبل
الجملة قال قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة الا ان يقال هو من
باب اسرى بعبده اي يقع قبل الجملة او التصريح بلفظ قبل للتأكيد التقدم لان تقدم الضمير

على ما عداه غير ظاهر فالحرى ان يؤكد ضمير غايب يسمى صفة الضمير ضمير الشان اذا كان مذكرا
والقصة اذا كان مؤنثا وهو يعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار تأنيث الضمير
لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة نحو فانها لا تعمى
الابصار يفسر ذلك الضمير لابهامه وهو ايضا صفة ضمير غايب بالجملة انما وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن لا نعود ضمير الشان الى الجملة خلافا لما عليه
شان الضمير فكان من مظان التقرير بعده اى الواقعة بعد ذلك الضمير فكان لان
القصة والشان لا يكونان مفردين والفراء يجوز تفسيره بالمفرد المؤول بالجملة نحو
كان قايما الزيدان وقوله بعده مستدرك بقوله ويتقدم قبل الجملة لكنه ذكره
لكان التاكيد لما مر ويكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا تقسيم لضمير الشان
والقصة مستترا تقسيم للمتصل وبارزا اى غير مستتر على حسب العوامل فان كان عامله
معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح الاستتار الضمير كان مستترا
والا بارزا مثل هو اى الشان مثال المنفصل زيد قايم وكان اى الشان مثال
المتصلة المستترة زيد قايم وانه مثال المتصل البارز زيد قايم وكذلك نحو ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وحذفه اى حذف ضمير الشان حال كونه
منصوبا ضعيف اى جايز مع الضعف لعدم الدليل عليه لاستقلال الخبر كلاما و
عدم الرابطة فيه وفيه ان قد يقوم الدليل عليه وهو رفع زيد قايم والجواز لكونه في
صورة الفضلات الا مع ان اذا خففت مستثنى مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الا مع
ان اذا خففت واذا ظرف لمعنى المقارنة او لمعنى الاستثناء اى الا مقترنا بان وقت
تخفيفها او استثنى وقت تخفيفها فانه لازم اى فان حذفه معها لازم اما القول بوجوبه
فليكون ان عاملة اعتبارا للقوة شيئا ما بالفعل واما امتناع التلفظ به فليكون
ملغاة صورة عملا بالتخفيف وتغير الصورة اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه

فان قيل ان اريد الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجهالة
اذ الاشارة في الحدود اصطلاحية وان اريد الاشارة اللغوية لا يتم التعريف لاشتماله
على ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظي اى تعريف لفظي بلفظ اجلى
منه او يقال الاشارة في الحدود لغوية في الاصل صارت هي جزء المحدود والمحدود
اسماء الاشارة لا الاشارة او المراد الثاني ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية فانه
وان وضع للاشارة الى الشئ بالمعنى اللغوي لكن لم يقصد فيه ذلك بل كونه كناية عن غايب
متقدم الذكر او المراد اشارة حسية فلا يرد نحو ضمير الغايب ونحوه ويرد عليه ذلكم الله
واجيب بانه على التجوز وهي مبتدا محذوف الخبر اى وهي خمسة والجملة بعده مبنية
ذا يحتمل ان يكون خبرا بحذف المعطوف اى وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدا
محذوف اى وهو للمذكر ولمثناه كذا او هو خبر ذا والجملة خبر الاول والضمير محذوف
اى ذا منها للمذكر قال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية كهو وهي ومن وما فلا يحتاج الى
بيان اصل وغلبة احكام الاسماء المتمكنة تمنع وقيل اصله ذو وحذفت الواو اعتباطا
وقلبت الواو الفا وبنى لمشابهة الحروف في الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا
وفيه انه يقتضي ان يكون تثنية ذووان كعصوان وفيه انه لم يقل ذلك فرقا بين المتمكن
وغيره وقيل اصله ذيى بيائين وقيل اصله ذوى وقيل اسم الاشارة الذال والالف
زايدة وقال الاخفش اصله ذى مع التشديد ولمثناه من حذف الموصول اى والذى
لمثناه وذان وذين بدلان ذان وهي صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد
وذين وهي مرتجلة للمثنى المنصوب كانا واياك والا لقيل ذيان او ذووان كعصوان و
رحيان فالاكثرون على بنائهما لقيام العلة وهي مشابهتهما الحرف في الاحتياج وقيل معرب
لاختلاف الاخر بالعامل وبناء الواحد وبناء الجمع شاهد اصدق على بنائه وعدم اضافة
الاختلاف الى العامل يجعله بناء على الوضع كالاختلاف صيغ الضمير وهكذا القول في

اللذان واللذين وعن ابي اسحق الزجاج ان المثنى مطلقاً مبني لتضمنه معنى واو العطف
اذ اصل زيدان زيد وزيد وللمؤنث تا بقلب الذال تاء وذلك لان التاء والياء قد
يكون للتانيث كضاربة وتضربين وتي بالجمع بين القلبين وته وذه بقلب الياء هاء
وذي وتي بالجمع بين البدلين ولمثناه اي المثنى المؤنث تان وتين على الخلاف المذكور
وذان وذين وبجمعهما اي المذكر والمؤنث اولاء عاقلا كان او غيره مداً وقصراً اي سواء
كان ممدوداً او مقصوراً وقد ينون مكسوراً كصه واكان اولاء معرفة لافادة البعد و
تنزيله بالبعد منزلة النكرة واعلم انه اذا كان مقصوراً يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة
حرف التشبيه يعني ها ويتصل بها اي باسماء الاشارة حرف الخطاب والدليل على حرفيته
امتناع وقوع الظاهر في موقعه وقيل انه ضمير فعل كذلك وفيه انه وجد فيه دليل
الاسمية وهو الاسناد اليه وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي ستة
لكنه اشترك خطاب الاثنين فبقي خمسة والحرف يذكر ويؤنث وهنا اعتبر التذكير ولذا
انث العدد فيكون خمسة وعشرين بضرب اسماء الاشارة خمسة في حروف الخطاب
الخمسة وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك وما سواه الى ذاكن فيكون الى التقاطع
فلا يخرج ما بعدها وذانك وما سواه الى ذانكن وكذلك البواقي وهي تاك وتيك
الى تاكن وتيكن وكذلك اخواتها واولئك الى اولئكن والجملة عطف على جملة وهي
ذاك الخ ولما راى المص كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان اخويه وبالعكس لم
يتخذ مذهبا ولحال المخبر فقال ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
والظاهر ذكره في الوسط الا انه اخر لتوقف معرفة المتوسط على معرفة الطرفين وتلك
مبتداء وذانك وتانك التنوين فيهما بدل من اللام عند المبرد وعوض عن الف واحد عند
غيره مشددتين حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان فاعلين معنى
وفيه ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي ويجوز ان يكون التقدير كانا مشددتين

واولئك مثل ذلك في افادة البعد خبر تلك وقال الاندلسي لا فرق بين تشديد النون
وتخفيفها قرباً وبعداً والنحاة فرقوا وذلك عند المبرد واولئك مثل ذلك في افادة
البعد واما ثم وهنا وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء
ايضاً فللمكان اي فللاشارة الى المكان خاصة اي تخص خصوصاً والجملة مؤكدة واما
قولهم قال كذا ومن ثم قيل كذا فللاشارة الى المكان الاعتباري الموصول بني الموصول
حيث يفتقر الى الصلة فاشبه الحرف في الافتقار ما موصول او موصوف لا يتم جزءً
اي مبتداء او خبراً او فاعلاً او مفعولاً او نحو ذلك وجزء تمييز او حال او لا يتم حال
كونه جزءاً من التراكيب الا بصلة فان قلت ان اريد بالصلة اللغوية لا يتم الحد و
يلزم الاجمال والاستحال في الحد وان اريد الاصطلاحية واما ان يؤخذ الموصول في
تعريفهما اولا وعلى الاول يلزم الدور وعلى الثاني يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة و
ليس كذلك قال المص اريد بالصلة اللغوية فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه اذ المراد
بالموصول الاصطلاحي وفيه انه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد على انه قال
بعد ذلك انما قلت بصلة ولم يقل بجملة جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه قلت
الظاهر انه ليس تعريف الموصول باعتبار اخذ الصلة فيه من باب تعريف الشيء بنفسه
بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج الى التفسير آخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم
الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم يقال العلم صفة يتجلى به المذكور لمن قامت هي
به فان قيل الموصولة كما لا يتم جزء الا بصلة وعائد كذلك لا يتم فضلة الا بهما فما وجه تخصيص
الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضاً جزء الكلام وان لم يكن ركناً
يفوت الكلام بفوته ولو قال ما لا يتم جزء الا بجملة خبرية وضمير لها كان اخصر واوضح
لكنه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب المبالغة وقصد بيان المصطلح
عليه لتلك الجملة وذلك الضمير وعائد احتراز عن نحو حيث فانه يتم جزء الا بصلة بعدها



لكنها لا يحتاج الى العايد وفيه انه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخراجه الى قيد
آخر لان جملتها لا يسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بها الكلمة كان قوله وعايدا احترازا عن
الموصول الحرفي وصلته اى الموصول جملة خبرية معلومة للمخاطب فان قيل الموصول معرفة فكيف
تبين بالجملة وهي نكرة قيل لا ضير فيه اذ قد يفيد النكرة ما لا يفيده المعرفة والعايد ضمير
له اى وعايد الموصول ضمير للموصول وصلة الالف واللام وهي من الذي والتي صارتا
بمعناهما للتخفيف اسم فاعل او مفعول بمعنى الفعل لان اللام الموصولية يشبه اللام
الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
واعلم ان اعراب الصلة بالموصول كاعراب ما بعد الا باعراب الا وهي اى الموصولات
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث
بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والاولى واللذين كلاهما لجمع المذكر واللاتي واللاي
واللواتي لجمع المؤنث ومن وما واى نحو ايهم اشد على الرحمن عتيا واية نحو ايتهن احسن من
هند عندي وذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي نحو لئن لم تغير بعض ما قد صنعتم
لانتحين للعظم ذو انا عارقه اى الذي انا عارقه وقوله فان الماء ماء ابي وجدي وبيري
ذو حفرت وذو طويت اى التي حفرتها و ذا الذي بعد ما التي للاستفهام نحو ماذا
صنعت وقيل مطلقا و الالف واللام عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل الالف
واللام يوهم كونهما موصولين قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فكانه قال ومجموعهما
والعايد المفعول اللام في العايد للعهد اى العايد الذي لا يتم الموصول الا به فيخرج العايد
الى غير الموصول والعايد اليه المتعدد ثم قيد بالمفعول ليخرج العايد الذي هو غير المفعول
وفيه نظر لان العايد الذي هو مبتداء وخبره غير جملة يحذف في صلة اى مطلقا وفي صلة غير
طولها نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله يجوز حذفه مرادا الا لمانع كما في الذي
ما ضربت الا اياه لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على الحذف وعلى ان المحذوف

ضمير لا ظاهر واعلم ان العايد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون سواه يجوز حذفه
لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف وبخلاف الضمير في
نحو الذي ضربت عنده غلامه زيد حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه وبخلاف
صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها وبخلاف العايد في نحو قوله سمع الله
لمن حمده فان الضمير عايد الى غير الموصول فيكون مستغنى عنه فلا يجوز حذفه منويا
فاذا قال سمع الله لمن حمد قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة
كان هذا غير جايز من جهة النحو للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه
الفاظ القرآن فينبغي ان يفسد الصلوة كما جاء في بعض الروايات واعلم ايضا ان
الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضماير
للاختصار وبعد الحذف يستوي الظاهر فلا حاجة الى ارتكاب مخالفة الاصل الاضمار
والحذف مع حصول الغرض بحذف الظاهر وهو الاختصار لكنه اذا احتيج الى الضمير من حيث
هو ضمير كالعايد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفة الاصل واذا اخبرت
بالذي اى اذا اردت ان تخبر عن جملة باستعمال الذي او التي والباء للاستعانة وليست
بصلة الاخبار لان الذي يخبر عنهما لا مخبر بهما صدرتها اى اوقعت كلمة الذي في صدر
الجملة وجعلت عطف على صدرت موضع ظرف مكان نصب بتقدير في وان لم يكن مبهما المخبر عنه
اى الذي قصد الاخبار عنه ضميرا مفعول لجعلت لها اى لكلمة الذي مفعول ثاني واخرته اى
المخبر عنه حال كونه خبرا افاد الفاء تفسير او تعليل خبرا اى اردت الاخبار عن زيد الكاين
من ضربت زيدا من تبعيضية وصفه قلت الذي ضربته زيد بتقدير الذي وجعل الضمير
في موضعه وتاخير زيد خبرا وكذلك خبر مقدم اى مثل الذي الالف واللام مبتدا في الجملة
الفعلية المتصرفة خاصة اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا فيصح
بناء اسم الفاعل والمفعول من الفعل فاذا تعذر امر منها اى من الامور المذكورة تعذر

الاخبار المذكور ومن ثم اى ولاجل انه اذا تعذر ههنا تعذر الاخبار امتنع الاخبار
فى ضمير الشان لامتناع تأخيره خبرا لاستلزامه التقدم على الجملة نحو هو زيد قائم
وقد جعل المخبر عنه طرفا على الاتساع وانما بدأ بالتفريع من الاخير لا الاول لخذا فيه من
القريب والموصوف بدون الصفة بخلاف الذى ضربته زيد العاقل والصفة فقط فلا
يجوز فى ضرب زيد العاقل ان يخبر بالذى عن زيد لامتناع وضع الضمير الموصوف لان الضمير
لا يوصف ولا عن العاقل لامتناع وقوع الضمير صفة لانه لا يوصف به والمصدر العامل
بدون المعمول نحو عجبت من دق القصار الثوب لامتناع عمل الضمير بخلاف الذى عجبت منه
دق القصار الثوب والحال نحو جاءنى زيد راكبا لامتناع تنكيرها والضمير المستحق لغيره
اى الذى نحو زيد ضربته فلو قيل فى الاخبار عن ضمير المفعول الذى زيد ضربته هو لزم
خلو المبتدأ او الموصول عن عائد وكل منهما ممتنع وقوله لغيرها مفعول به المستحق واللام
لتقوية العمل والاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضربت غلامه ولو قيل
فى الاخبار عن غلامه الذى زيد ضربت غلامه لزم خلو الموصول او المبتدأ عن العائد
وما مبتدأ الاسمية اى المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئى الى الكلى واحترز به عن الحرفية موصولة
نحو اعجبنى ما صنعت واستفهامية نحو وما تلك بيمينك يا موسى وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال • ويحتمل ان يكون ما فى البيت كافة ومن تبعيضية ومتعلقة بتكره
والمثال الصحيح محتمل كونها تامة اى نكرة غير موصوفة ولا صفة نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات
فنعما هى اى نعم شيئا هى بمعنى شئ منكر عند ابى على وبمعنى الشئ معرفا عند سيبويه وصفة
نحو اكرمته يوما ما اى يوما اى يوم وقيل هو حرف زائد وفائدتها الابهام وتاكيد
التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت وتحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تنويعا نحو ضربته ضربا ما
ومن كذلك اى مثل ما فى اوجهها اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك وشرطية نحو من يضرب

اضرب واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى على شخص غيرنا وبجملة نحو رب من جاءك قد اكرمته
ويجئ عند الكوفيين حرفا زائدا ايضا ولا تمسك لهم بقوله ان الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك العشيرة والاثرون من عددا فمن زائدة اى الاكثرون عددا والبصرية جعلوها موصوفة
اى الاكثرون انسانا يعد عددا واعلم بناء من وما الموصولتين لشبه الحرف فى الافتقار
والاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن الحرف والموصوفتين وما التامة والصفة لمشابهتهما
الموصولة لفظا واى للمذكر واية للمؤنث ولفظ اريد بها اللفظ فهو علم فينبغى ان يمنع السببين
الا ان يجعل التنوين تنوين المشاكلة كمن فى ثبوت ما ثبت فيه من الوجوه الاربعة دون
انتفاء ما نفى عنه ثم زيد بمجيئهما صفتين دونه اى يكونا موصوفتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت
واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وايهم وايتهن لقيت وشرطيتين نحو ايا ما
تدعوا فله الاسماء الحسنى واية سلكت سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا
يعرف كونهما موصوفتين فى غير هذا المقام واجاز الاخفش مررت برجل اى رجل وامرأة اية
امرأة وقوله كمن يشير الى عدم الوجه الاخير لعدمه فى من لكنه ثابت بالاتفاق فلعله
ادرجه فى الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اى رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا
يعرف كنهه ويسأل عن شأنه ويقال اى رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب
اعراب الموصوف وهى اى كل واحد من اى واية معربة للزوم اضافتهما المانعة عن البناء
لتنزلها منزلة التنوين المنافى للبناء ولا يرد نحو حيث لانها عهدت مانعة لا رافعة ولا
يرد نحو يومئذ ويوم ينفع لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة والى اذ المضافة فيه
الى الجملة داعية كما انها من حيث قيامها مقام التنوين مانعة فيحفظ البناء توفيقا بين الجهتين
وحذفها مصدر قائم مقام الجملة الحالية اى بقدر انفرادها فى الاعراب بالنسبة الى نوع
الموصولات لا مطلقا ولا يشاركها من الموصولات فى الاعراب غيرها الا اذا حذف صدر صلتها

فى يجوز ان يبنى لا نازديادشبهه بالحرف لا زدياد افتقاره بحذف عارض جهة اضافة معنا
مبنيًا الان ما هو صفة لاشباه يميل اليكل شئ باد نى سبب وبنى على الضم لجبر النقصان كقبل
ويرد على هذا التمسك اى اذا كانت غير مضافة نحو اضرب ايا افضل فانه لا يسمع الا منصوبًا
فالاولى ان يقال اى اذا كانت مضافة تبنى على الضم سماعًا نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى هو اشد وذهب الكوفيون الى انها معربة مبتدأ استفهامية
لا موصوله ومن شيعة متعلق النزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول
فيهم وحمله يونس على التعليق لا ستفهام فيلزم التعليق فى غير افعال القلوب وهو من
خصايصها كما عرف وحمل الاخفش على زيادة من فى الاثبات كما هو مذهبه وجعل ايهم اشد
مستانفة وقال سيبويه والاعراب ايضا جيد قال الجرمى خرجت من خندق الكوفة
فلم اسمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم افضل الا منصوبًا واعلم ايضا انهم يستثنون يا ايها الرجل لانه
فى بيان اعرابه امن بين الموصولات لا مطلقًا و فى ماذا صنعت وكذا من ذا اكرمت وجهان
احدهما الذى افادة معنى الذى يكون ذا موصولًا والجملة صفة وجهان او مستانفة وجوا
اى جواب ماذا صنعت رفع على هذا الوجه اى مرفوع او ذو رفع كجواب من او لاً على انه خبر
المبتداء المحذوف فالتقدير فى قولك الاكرام فى جواب من قال ماذا صنعت الذى صنعته
الاكرام وجملة جوابه رفع معترضة والوجه الاخر اى شئ يكون ذا استفهامية بمعنى اى
شئ منصوبة المحل على انها مفعول بها لقوله صنعت وجوابه اى جواب ماذا صنعت كان
للعنى صنعت الاكرام اى قرئ قل العفو فى جواب ماذا ينفقون على الوجهين وقوله نصب
كرفع اسماء الافعال بنيت لقيامها مقام الامر والماضى والدليل على انها ليست بافعال
مخالفة صيغتها صيغ الافعال وتنوين بعضها ودخول اللام فى بعضها والنقل عن
المصدر والظرف والجار والمجرور فى بعضها كرويد ورويك وعليك ظاهر وبعضها باسم
ان يكون مصدرًا او لم يثبت استعمالها مصدرًا نحو سكان وشتان وهيهات ونزال

فانا على زيد ليان وفوقاة وذهاب لحمل المحتمل على المتيقن وجعل الكل منقولًا ما كان كذا هذه
يحتمل الوجوه الاربعة وهى ان يكون ناقصة على اصلها او تامة او بمعنى صار او زايدة بمعنى
الامر قدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه او الماضى وضعًا فلا يضرب الضارب بمعنى الذى
ضرب وفيه انه لما كان بمعنى الامر والماضى وضعًا صار قصد الفعل عليه وفيه انها وضعت اولا
اسماء ووضعها بمعنى الافعال وضع اعتبارى استعمالى فلم يبنيا ولا نحو الضارب امس لعدم
هذا الوضع ولم يجر فى غير الاسماء لعدم تحقق ذلك الوضع ويرد عليه اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
اتوجع واجيب ان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت فان عبر عنه بالمستقبل مجازًا فلا
يرد نقضًا مثل رويد زيدًا مثال للمتعدى ونظير ما بمعنى الامر وزيدًا مفعول رويد وهى
مرفوعة المحل على الابتداء لسد الفاعل مسد الخبر كاقايم الزيدان على راى وفيه ان معنى
الفعل يمنع الابتدائية وفيه انا لا نسلم ان هذا النوع من الابتداء ينافيه معنى الفعل لكونه مسندًا
به لا مسندًا اليه وقيل انها منصوبة المحل على المصدرية وفيه انه يستدعى تقدير الفعل
قبلها فلا يكون من اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل
واخذها حكمه اى امهله وهيهات ذاك اى بعد مثال اللازم ونظير ما كان بمعنى الماضى وايراد
بالمثالين الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضى والى ما كان متعديًا
او لازمًا والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملًا اولا وفعال اى ما يوزن بفعال الكاين
بمعنى الامر الكاين من الثلاثى ويحتمل ان يكون حالا من ضمير قوله قياس اى قياسى او ذو قياس
اى يصح اشتقاقه من كل ثلاثى كنزال اى هى مثل نزال بمعنى انزل وفعال اى ما يوزن بفعال
مصدرًا حال من ضمير مبنى معرفة كفجار بمعنى الفجرة صفة اخرى لمصدرًا اى هو كفجار والجملة
معترضة وصفة مختصة بالنداء او لا مثل صفة صفة او خبر مبتدا او محذوف يا فساق
مبنى خبر فعال المشابهة له اى المشابهة فعال التى هى مصدر او صفة لفعال بمعنى الامر
وقوله له مفعول به للمشابهة واللام لتقوية العمل عدلًا ووزنًا تمييزان اى المشابهة عدلًا

وزنته كعدل فعال وزنته اوحال الاناء حال كونه معدولا وصاحب زنة فعال وعلما الواو داخله
على قوله مبني في الحجاز وعلما حال من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف فيه حال
كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبني في الحجاز معرب في تميم لزم توارد العاملين وان تعلق
باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال للاعيان اي العين والشخص اذ لا علم الجنس
يبطل معنى الجمع فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان واحترز به عن علم المعنى كفجار وقوله
للاعيان صفة علما مؤنثا معنويا وهو صفة علما كقطام علم مؤنث وغلاب علم مؤنث مبني
عطف بالواو والسابقة على قوله مبني واقعا خبرا للمبتداء وهو قوله فعال في استعمال
اهل الحجاز لما مر فجار وفساق ومعرب في الاستعمال الاكثر بني تميم وقوله مبني وهو معرب
بمعنى خبر واحد اي مختلف في اعرابه وبنائه الا استثناء من قوله وفعال علما للاعيان يعني
كل ما يوزن بفعال فيكون عاما فاستثنى منه ما خرج عن حكمه وهو الاختلاف في بنائه
واعرابه بين اهل الحجاز وجميع بني تميم ما كان في آخره والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء
من الموجب التام راء فانه مبني بالاتفاق نحو حضار علم كوكب فانه لم يعرف الا مبنيا ولعل
بنائه على الكسر لثقل الراء التي هي من حروف التكرار وكذا طمار وكراد ونحو ذلك الاصوات

الاصوات

لم يقل اسماء الاصوات لان المطلوب بيان الاصوات مما يصوت به الانسان للبهيمة كنخ عند اناخة
البعير او يشبه به غيره كالتشبيه بصوت الغراب وغيره لا بيان الاسماء الدالة على الاصوات
من نحو نخ صوت الاناخة وغاق صوت الغراب وانما ذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجرى ما
اخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كل لفظ حكي به صوت اي صوت
به كصوت بهيمة او طائر او غيرهما ويشبه به انسان بصوت غيرهما كما يفعله بعض الصيادين
عند الصيد لئلا ينفر الصيد وليس المراد به حكاية الصوت في نحو غاق صوت به الغراب
لانه اسم لا صوت ولا استواء القسمين فيه حيث يقال انيخ الجمل اي صاح صوت اناخة البعير فيصير
القسمان قسما واحدا او صوت التصويت الصوت يقال قد صات الشيء يصوت صوتا او

وكذلك

وكذلك يصوت تصويتا به مفعول ما لم يسم فاعله للبهائم لزجرها او دعائها او حثها
او غير ذلك وانما لم نذكر ما هو صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير كوي صوت المتعجب و
اوه صوت المتوجع ونحو ذلك لانه لما كان هذان القسمان ملحقين بالاسماء المبنية كان
كونه ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره او لان المراد كهذين
او غيرهما فلا يخرج المذكور وانما حذف بقرينة ان هذا القسم اولى الاقسام فالاول اي ما
حكي به صوت كغاق اذا صوت به الانسان تشبيها بالغراب والثاني اي ما صوت به البهائم
كنخ عند اناخة البعير المركبات اللام للعهد اي المركبات المذكورة من قبل وسيعرف وخبر بنائهما

المركبات

وفي الحمل تسامح والمراد المركب كل اسم حاصل من اجتماع كلمتين اي لفظين وجعلا كلمة واحدة
بالامتزاج انما لم يقل اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان جزء الآخر صوت لا اسم وفيه انه
ان قيل ان الصوت حرف فلم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع
فيخرج من الكلمتين فلو قال من لفظين لكان اولى ولئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثاني الجزءين
فعل لكنه يخرج منه نحو حسوة مسوة علما مركبا من مهملين ليس صفة كلمتين بينهما اي من
بين تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو
تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد فان تضمن الثاني حرفا بنيا اي بني الجزءان الاول للتوسط
والثاني للتضمن كخمسة عشر اصله خمسة وعشرة وحادي عشر وجه بنائه مشكل
لعدم التضمن لعدم استقامة المعنى بتقدير حادي وعشر وقيل ان احد عشر بمعنى احد وعشر
ثم غير المركب مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر لبيان حالة بتغيير الصدر الى صيغة
اسم الفاعل المقلوب من الواحد وفي الثاني عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة
معنى الواحد والعطف بعد التغيير اذ الاعراب والبناء باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار
المنقول اليه فبني للحمل على احد عشر واخواتها اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر الا اثني
عشر فانه لا يبنى فيه الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط

التنوين والاّ اى وان لم يتضمن الثانى اعرب الجزء الثانى كبعلبك وبنى الجزء الاول على الفتح فى
الافصح للتوسط المانع من الاعراب وعدم الوسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب
الاول مضافا الى الثانى ممنوعا وقيل مصروفا الكنايات اى بعض الكنايات انما لم يعرف الكنايات
واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها
وقال اللصا الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب
او لنسيانه وفيه انه يخرج منه كم وكذا وانما بنيت الكنايات لتركب كذا من كلمتين مبنيتين
الكاف وكذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم الاستفهامية
وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية كم وكذا
الكاين او الكاين للعدد صفة كذا او صفة كم وكذا وقد جاء كذا لغير العدد نحو خرجنا يوم
كذا كناية عن يوم السبت او يوم الاحد او نحوهما وكيت وذيت اصلهما كية وذية فخففتا
للحديث والقصة فكم الفاء للتفسير الاستفهامية اى الدالة على الاستفهام مميزها اى
مميز كم الاستفهامية منصوب على التمييز ومنصوب خبر للمبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا
الاول مفرد حملا على تمييز العدد من احد عشر الى تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية
اى مميز الخبرية مجرور للمضاف والا لم يصح الحمل والجملة عطف على الجملة الكبرى اعنى قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب دون الصغرى الواقعة خبرا لعدم الربط ولا يشكل الاجتماع بين معنى الاخبار
والانشاء فى كم الخبرية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار
فاختلف الجهتان مجرور على الاضافة حملها على العدد المضاف كثلثة ومائة الا اذا فصل
لتعذر الاضافة ولم ينصب على التمييز للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية مفرد مرة كمميز مائة
والف ومجموع اخرى كمميز ثلثة الى العشرة وانما كان مميز كم الاستفهامية والخبرية على ما ذكر لانهما
لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان للمضاف والمميز
ففرق بينهما حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز فنصب مميزها مفردا والخبرية حكم العدد

المضاف فخفض مميزها على الاضافة ولما حمل على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى
المفرد جرى فيه حكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية نقيضها رب فالجر بعدها
اليق ويدخل من البيانية فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية ولهما اى لكم الاستفهامية
والخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية نقيضه رب
التى هى لانشاء التقليل وكلاهما اى كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية اى كل
من كم الاستفهامية والخبرية ولو قال كلتاهما لكان اولى وقولنا انيث الاستفهامية والخبرية
يقع حال كون كلاهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل الفاء للتفسير ما موصوفة وفى
كونها موصولة نظر اذ كلمة كل فى المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى اى كل لفظ من كم
الاستفهامية والخبرية بعده الضمير عايد اليهما او الجملة الظرفية او الاسمية صفتها فعل
ناصب غير صفة فعل مشتغل عنه اى معرض عنه بضميره او ما يتعلقه احتراز عن نحو كم رجل
ضربته اذا جعل كم مبتدا ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه كان ضميره عايد الى قوله
كل ما بعده والجملة خبر المبتدا الاول منصوبا وجوبا على انه مفعول له او خبر للفعل الواقع
بعده معمولا على حسبه اى على العامل او على حسب ذاته اى اذ كان مفعولا له كان منصوبا على
ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحو كم
رجلا لقيت وكم غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوم صمت وكم ضربا ضربت وكم قصد
قصدت وكم رجلا كان من جاءك وكم رجل كان من حضر نحو فيه نظر حيث يخرج عنه نحو كم
رجل ضربته ولا شك فى جواز نصبه على شريطة التفسير اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل
ضربته فيه او يقال المراد فعل غير مشتغل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته
لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذ الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول
الصدر يقدر مؤخرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا وكل ما موصوفة

السوين والاى وانه لم يتضمن كنا اعرب الجزء الثانى كبعلبك وبنى الجزء الاول على الفتح فى
الافصح للتوسط المانع من الاعراب فى عدم الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب
الاول مضافا الى الثانى ممنوعا وقيل مصروفا الكنايات اى بعض الكنايات انما لم يعرف الكنايات
واكتفى بذكر الجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين فلا حاجة الى تعريفها
وقال المصنف الكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب
او لنسيانه وفيه انه يخرج منه كم وكذا وانما بنيت الكنايات لتركب كذا من كلمتين مبنيين
الكاف وكذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب او كم الاستفهامية
وحمل كيت وذيت على الجمل المكنى عنها بهما واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية كم وكذا
الكاين او الكاين للعدد صفة كذا او صفة كم وكذا وقد جاء كذا لغير العدد نحو خرجت يوم
كذا كناية عن يوم السبت او يوم الاحد او نحوهما وكيت وذيت اصلهما كية وذية فخففتا
للحديث والقصة فكم الفاء للتفسير الاستفهامية اى الدالة على الاستفهام مميزها اى
مميز كم الاستفهامية منصوب على التمييز ومنصوب خبر للمبتدء الثانى والجملة خبر المبتدء
الاول مفرد حملا على تمييز العدد من احد عشر الى تسعة وتسعين لانه اوسط او اكثر والخبرية
اى مميز الخبرية بحذف المضاف واللام يصح الحمل والجملة عطف على الجملة الكبرى اعنى قوله وكم الاستفهامية
مميزها منصوب دون الصغرى الواقعة خبرا لعدم الربط ولا يشكل الاجتماع بين معنى الاخبار
والانشاء فى كم الخبرية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت اخبار بالضرب انشاء للاستكثار
فاختلف الجهتان مجرور على الاضافة لحملها على العدد المضاف كثلثة ومائة الا اذا فصل
لتعذر الاضافة ولم ينصب على التمييز للفرق بين كم الخبرية والاستفهامية مفرد مرة كمميز مائة
والف ومجموع اخرى كمميز ثلثة الى العشرة وانما كان مميز كم الاستفهامية والخبرية على ما ذكر لانه
لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان المضاف والمميز
ففرق بينهما حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المميز فينصب مميزها مفردا والخبرية حكم العدد
المضاف فخفض مميزها على الاضافة ولما حمل على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع والى
المفرد جرى فيه حكم كليهما ولم يفرق بينهما بالعكس لان كم الخبرية نقيضها رب فالجر بعدها
اليق ويدخل من البيانية فيهما اى فى مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية ولهما اى لكم الاستفهامية
والخبرية صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية نقيضه رب
التى هى لانشاء التقليل وكلاهما اى كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية اى كل
من كم الاستفهامية والخبرية ولو قال كلتاهما لكان اولى لتأنيثا الاستفهامية والخبرية
يقع حال كون كلاهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل الفاء للتفسير ما موصوفة وفى
كونها موصولة نظر اذ كلمة كل فى المعرفة لاحاطة الاجزاء فلا يستقيم المعنى اى كل لفظ من كم
الاستفهامية والخبرية بعده الضمير عايد الى ما والجملة الظرفية او الاسمية صفة ما فعل
ناصب غير صفة فعل مشتغل عنه اى معرض عنه بضميره اى ما يتعلقه احتراز عن نحو كم رجل
ضربته اذا جعل كم مبتداء ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه كان ضميره عايد الى كم
كل ما بعده والجملة خبر المبتداء الاول منصوبا وجوبا على انه مفعول او خبر للفعل الواقع
بعده معمولا على حسبه اى على العامل او على حسب ذاته اى ان كان مفعولا كان منصوبا على
ذلك وان كان ظرفا او مصدرا كان منصوبا على ذلك لتوجه الفعل اليه وعمله فيه نحو كم
رجلا لقيت وكم غلام اشتريت وكم يوما سرت وكم يوم صمت وكم ضربا ضربت وكم قصد
قصدت وكم رجلا كان مر جاءك وكم رجل كان من حضر نحو وفيه نظر حيث يخرج عنه نحو كم
رجل ضربته ولا شك فى جواز نصبه على شريطة التفسير اللهم الا ان يراد بقوله منصوبا
الوجوب وبقوله مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل نحو كم رجل
ضربته فيه او يقال المراد فعل غير مستقل عنه لفظا او تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته
لان التقدير كم رجل ضربت ضربته اذ الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول
الصدر يقدر مؤخرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا وكل ما هو وقع

لاموصولة كما مر فيله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت العبد وبكم رجل مررت وقوله حرف مبتدأ
او على الحرف او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بالاضافة
الحاصلة بواسطة الحرف في الجر اللفظي او التقديري او بذلك الجار والمضاف لاشتغال الصدارة
منهما الى الجار والمضاف فكان الجزئية وقوله فمجرور خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط والا اى
وان لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله جار او مضاف او وان لم يكن كذلك
لا لفظا ولا تقديرا فلا يرد نحو كم رجل ضربته فمرفوع اى فهو مرفوع وجوبا او على الوجوب
مرة وعلى الاولوية اخرى وانما كان مرفوعا لانه اذا لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه ولا قبله
جار او مضاف فكان مجردا عن العوامل اللفظية فيكون مبتداء او خبرا فان قيل يمكن ان لا
يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بل مشتغل عنه بضميره او متعلقه ولا يكون كم مجردا
عن العوامل بل يكون الناصب مضمرا على شريطة التفسير نحو كم رجلا وكم رجل ضربته فيكون
منصوبا لا مرفوعا قيل معنى قوله فمرفوع انه يرفع على الوجوب على الا في نحو كم رجلا وكم رجل
غلامك وعلى الاولوية كما في كم رجلا او رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع في مثل ذلك
اولى مبتداء ان لم يكن كم الاستفهامية او الخبرية ظرفا مستقرا وليس ما بعده ما يصلح للابتدائية
وفيه لصرف قصد المبتداء عليه وذلك في نحو كم رجل او رجال قام او قايم وكذلك في نحو كم
رجل وكم رجلا غلمانك لتعينه بالابتداء اصطلاحا على ما عرف فهو اولى عند سيبويه
وخبر ان كان كم الاستفهامية والخبرية ظرفا مستقرا فلا يرد نحو كم يوما او كم يوم مدة سيرك
فانه ليس بخبر مع كونه ظرفا فمثاله نحو كم يوما سيرك وكم يوم سيري وكذلك اى مثل كم في محل
الاعراب في جميع الوجوه او بعضها اسماء الاستفهام فانها مثلها في جميع الوجوه واسماء الشرط
فانها مثله في بعض الوجوه فنظير ما وقع منهما بعده ناصب لهما نحو من ضربت وما صنعت
وما تضرب اضرب وبما تصنع اصنع ونظير تقدم الجار والمضاف نحو بمن مررت وغلام من
ضربت وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ونظير الرفع بالابتداء من ابوك فهو مكرم ومن وما

تقدموا

تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونظير الخبر نحو متى سيرك وابن قيلك ولا يأتي ذلك
في الاسماء الشرط حيث لا يقع بعدها الا الفعل وفي مثل تمييز اى فيما هو تمييز في بعض الوجوه
ثلثة او جر او فيما احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز وانما سميت تمييزا باعتبار بعض
الوجوه كم عمة لك البيت للفرزدق يهجو جريرا او كم يحتمل الاستفهامية والخبرية فكم الخبرية
تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج
عدها عن علمه واحتاج الى الاستفهام مع انه يتضمن التقرير وحمله على الاقرار ويتضمن ايضا
ادعاء وضوح الامر بحيث يقر به الخصم عند الاستفهام عنه والتنكير في عمة للتحقير او
التنكير او التفخيم لك ظرف مستقر صفة عمة وفي ذكر اللام تخصيص التشفاعه ببيان اختصاص
مثل هذه العامة والخالة له يا جرير والجملة الندائية معترضة متضمنة لانقاص بسماع
ما ذكر والتصريح سوجب التشنيعة اليه وخالة ذكر العمة والخالة لبيان انه رذيل الطرفين وتمام
البيت فدعاء قد حلبت على عشاري قوله فدعاء اى معوجة الرسغ ذم لها بسوء الخلق او
صيرورتها كذلك بكثرة حلب عشاره وهو صفة خالة او صفة عمة وخالة بتأويل كل واحد منهما
ويصح في الوجوه الثلثة لموصوفها ويمكن رفعهما على انه خبر المبتداء ونصبها على الحالية
من ضمير لك وقوله قد حلبت خبر او صفة او حال وذكر الحلب لبيان انهما خادمتا المواشي وهي
ابلغ في الذم من انهما خادمتا الاناسي واستعمال على يدل على حلبها عشاره مع كراهية ذلك
واستنكافهما والعشار جمع عشراء وهي التي على حملها عشرة اشهر وحلب العشار يدل
على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تتأذى من الحليب ولا يطيع الا من اقتدر و
اعتاد حلبه فيدل حلبهما العشار على استدامة هذا الفعل منهما والف العشار بهما
ثلثة مبتداء مقدم الخبر او جرا لنصب على ان كم استفهامية والجر على انها خبرية والرفع
على الابتداء وحذف تمييز كم وكون ما بعده وهو قوله قد حلبت خبرا اى كم حلبت او كم
مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على العشاري فيكون ظرفا او مصدرا لقوله

حلت وقد يحذف التمييز في مثل كم درهما مالك وكم رجلا او كم مرأة ضربت الظرف وقع مبتدأ او منها
ظرف مستقر وقع خبرا ويحتمل ان يكون ما الموصول فاعل الظرف او مبتدأ مقدم الخبر والجملة
خبر المبتدأ قطع عن الاضافة المعنوية المقصودة بحذف المضاف اليه واذا نسيت الاضافة
اعربت مع التنوين نحو رب بعد كان خبرا امن قبل وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة
ولتشبيهه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير الذكر ايضا قيل
نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه
معارضا لذلك المانع واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وتحت وفوق وامام وورا
وخلف واسفل ودون واول ومن عل ولا يقاس على ما سمع يمين وشمال ونحو ذلك و
سميت هذه غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صرن حدودا
ينتهي بها الكلام واجري في حذف المضاف اليه والبناء على الضم ومجراه اي مجرى الظروف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير وحسب اي اجري لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب مجراه
لابهام غير وكثرة الاستعمال وحسب ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال
الاخفش قد يستعمل للزمان وانما بنيت حيث للزوم اضافتها الى الجملة ولا يضاف حيث
الى شيء الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر استعمالا وقد جاء حيث سهيل طالعا
ومنها اي من الظروف المبنية اذا الكائنة او كائنة للمستقبل فهي صفة اذا او خبر لمبتدأ
محذوف واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل وقد استعمل في الماضي نحو اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله غير نظير وفيها اي في اذا معنى الشرط مبتدأ
مقدم الخبر فلذلك اي ولاستعمال اذا في الشرط والجار متعلق بقوله اختير [illegible]
من الاختيار بعدها اي اذا الفعل اي فعل او لو تر الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه
لما كان غير وضعي فيها لم يجب بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية وقد يكون
اذا للمفاجاة اي لوجود الشيء مكانك فجاءة وهو مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة

فيلزم المبتدأ في الاستعمال غالبا بعدها اي اذا للمفاجاة ومنها اي من الظروف المبنية اذ
الكائنة او هي كائنة لما مضى وقد يقع بعدها اي اذ الجملتان الفعلية والاسمية ومنها
اي من الظروف المبنية اين وانى الكائنتان او هما كائنتان للمكان استفهاما اي من حيث
الاستفهام او حال كونه ذا استفهام او وقت استفهام وشرطا وانما بنيا لتضمن معنى
حرف الاستفهام والشرط ومنها متى الكائنة او هي الكائنة للزمان وهو اكثر استعمالا
من ايان فيهما اي في الشرط والاستفهام نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وايان عطف
على متى وجاء ايان بالكسر ايضا في لغة بني سليم للزمان استفهاما عن المستقبل بخلاف متى
فانه اعم وبني لتضمن الاستفهام واجاز المجازاة به بعض المتأخرين قيل اصل ايان اي اوان
فحذفت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصلها اي ان فخفف بحذف
الهمزة وفيه نظر لان الان غير مستعملة بلا لام وفيه ان عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الاصل
كذلك وقيل زيد في اين تشديد والف فوزنه وزن فعال وفيه ان اين للمكان وايان
للزمان وفيه انه يحتمل التغيير معنى بعد التغيير لفظا قوله استفهاما تمييز او حال او ظرف
وايان للزمان من حيث الاستفهام او حال كون الزمان ذا استفهام او للاستفهام عن
الزمان او وقت استفهام وايان بمعنى متى الاستفهامية يختص بالامور العظام نحو يسئلونك
عن الساعة ايان مرساها وايان يوم القيمة وايان يوم الدين ومنها كيف الكائنة او
هي كائنة للحال استفهاما اي وقت استفهام او من حيث الاستفهام او حال كون الحال ذات
استفهام وانما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان
وكونه ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه اسم بدليل ابدال الاسم منها كيف نحو انت اصحيح
ام سقيم والاخفش يقول معناه كيف انت في الصحة او حال السقم وانما بني لتضمن حرف الاستفهام
ومنها مذ وقدم مذ مع كونه فرعا لكونه اخف ومنذ الكائنتان او هما كائنتان بمعنى اول المدة
وانما بنيا لتضمن معنى حرف الاضافة والتشبيه بالغايات وللحمل على مذ ومنذ الحرفين

فيلهما اي يقع بعد مذ ومنذ وتعريهما ويقبلهما المفرد لا المثنى والمجموع لان اول المدة امر
واحد لا يكون شيئين او اشياء نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة عدم رؤيتي يوم
الجمعة وقل المثنى بعدهما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما المعرفة الواقعة
خبرا عنهما الا ان الوقت المجهول لا يكون لابتداء كلام معلوم فلا فايدة في ذكره ولابد من التعيين
ليفيد والمعرفة هو الاصل في ذلك وقل للنكرة بعدهما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني لحصول
التعيين وهو المقصود وبمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما اي يقع بعدهما المقصود بالعدد
اي الزمان الذي قصد هو مع عدده لانه لما قصد بيان جميع المدة لابد من ذكر المدة مع
عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد نحو ما رايته مذ يومان اي جميع مدة عدم رؤيتي يومان
وقيل ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم تضمن العدد لصحة ما رايته مذ يومنا
هذا وقيل ان المراد عدد الافراد وعدم الاجزاء اذ الجميع يستلزم ذلك فلا يرد وقد
للتعليل يقع المصدر بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك او الفعل نحو ما فرحت مذ ذهبت
او ان مثقلة او مخففة نحو ما فرحت مذ انك ذاهب فان قيل لم تذكر ان المخففة نحو ما فرحت
مذ ان ذهبت قيل العله اعتد بتصوير ان بالتشديد والتخفيف معا وادرجها في ذكر الفعل
بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية وانما لم يذكر الجملة الاسمية للعلة نحو ما فرحت مذ
زيد مسافر بمعنى من حين زيد مسافر فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير في
ما فرحت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفي
ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان انك ذاهب وفيما فرحت مذ ذهبت مذ زمان ذهبت
باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفخ في الصور وهو اي كل من مذ ومنذ مبتدا وصحة
وقوعهما مبتدا لتأولهما بالمعرفة وهي اول المدة او جميعها خبره ما بعدها والجملة صفة نبذا
او مستانفة خلافا اي يخالف هذا القول خلافا للزجاج فانه يعكس بناء على نكارتهما والجواب
ما ذكرنا من التاويل بالمعرفة والجملة معترضة لبيان الخلاف ومنها اي من الظروف المبنية لدن

وهو بمعنى عند وهو معرب فلا وجه لبنائه الا انهم قالوا بني لدن وساير اللغات سوى لدى لتضمن
معنى من وهو ابتداء الغاية ولذا يلزمهما من لفظا او تقديرا وحمل لدى التي بمعنى عند
بغير معنى الابتداء عليها وقيل انه يوجب ان لا يبنى عند لظهار من في نحو من لدن لعدم التضمن
ح قالوا انها بمعنى من عند وحمل لدى التي بمعنى عند عليها لطرد الباب وفيه وقيل بني لدى للحمل
على لدا الموضوعة وضع الحروف وكذا ساير لغاته وفيه ان وضع بعض اللغات وضع الحروف
بناء على البناء وعدم التصرف ففي بناء البناء عليه دور وفيه والفرق بين لدى وعند ان
عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وحفظك وان بعد بخلاف لدى فانه لا يستعمل
في البعيد ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولدن ولدو لدو لد اصل اللغات لدن كعضد
فاسكن العين بلا نقل فالتقاء ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا او حركت النون كسرا او حذفت
او بنقل الضمة فحركت النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات وبعبارة اخرى بحذف
النون من لدن بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحرك العين فتحا و
كسرا او للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحرك النون كسرا
بعد اسكان العين بلا نقل ومنها اي من الظروف المبنية قط وفيها لغات للماضي المنفي
اي للزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه عموما فمعنى ما رايته قط ما رايته في جميع الازمنة
الماضية او للامر الماضي المنفي اي عامله ماض منفي نحو ما رايت قط فان كان صفة الزمان
فاسناد المنفي اليه مجاز عقلي من باب الاسناد الى الظرف اي الزمان الماضي نفي شيء فيه
وان كان صفة العامل فالاسناد ظاهر وكذا الكلام في المستقبل المنفي واما قوله هل رايت
الذيب قط فهو ماض منفي وقد يستعمل في الاثبات نحو كنت اراه قط اي دايما ومنها عوض
الكاين او هو كاين للمستقبل معنيه اي للزمان المستقبل او للامر المستقبل اي يكون عامله
امرا مستقبلا المنفي عموما لا اراه عوض اي في جميع الازمنة المستقبلة ولو قال قط وعوض
للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة

وسلامته عن التكرار لكنه تحرز عن توهم الجمع في كليهما والظروف المضافة الى الجملة الفعلية الخبرية
نحو يوم ينفخ في الصور ويوم ينفع الصادقين او اذ نحو يومئذ وحينئذ يجوز بناؤها
اي تلك الظروف على الفتح اذ الجملة مبنية من حيث هي حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات
الاصل لكن اكتسابها الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونه مبنى الاصل اذ مبنى الاصل
كالحرف والماضي والامر لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب
ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضي فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن
شبهها بمبني الاصل فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما في اذ المضافة الى الجملة
جواز البناء واختيار الفتح للخفة فان قيل الاضافة تمنع البناء فكيف يدعوا اليه قيل يمنع من
حيث انها نائبة عن التنوين المنافي له ويدعوا من حيث اضافته الى المبني فجواز البناء توفيقا
بين جهتي كونها مانعة وداعية وكذلك اي كالمذكور من الظروف مثل وغير مع ما وان وان نحو مثل ما انكم تنطقون ونحو لم يمنعني من الجلوس غير انك قائم ونحو شعر
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ٭ حمامة في غصون ذات اوقال ٭ بني غير لاضافة الى ان
نطقت وكذا مثل للاضافة الى الجملة تصورة وتشبيها بالظروف في الابهام ولهذا ذكرها
في بحث الظروف واعلم انه شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار وصفه لمعين او غير معين بعد ما
قسمه الى المعرب والمبني فقال المعرفة ما وضع بوضع جزئي كالاعلام والمضمرات والمبهمات
او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء لشيء ملتبس بعينه اي لشيء معين
واحترز به عن النكرة والتعيين باعتبار وقوعه على شيء معين في التركيب فيدخل المضمرات
والمبهمات مع كونها كليات الوضع لكونها جزئيات الاستعمال فلا يرد نحو ادخل السوق فانه
معرفة وليس بمعين لتعيين الحقيقة المرادة به وان كان الفرد غير معين ويمكن ان يقال انه في
حكم النكرة فليكن خارجا وقيد ولا يرد نحو وجه لك وراس لك لان وضع امثاله لغير معين
وان تعين بعارض واعلم ان الشيء المعين الموضوع له قد يكون فردا معينا كزيد والرجل

معهودا او انت وانا وهو او جنسا معينا كاسامة والاسد المحلى بلام الجنس او جماعة معينة من
كل افراد جنس او بعضها كالمعرفة بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرفه وهي اي المعارف
هي ستة بالاستقراء وفي ذكر السادسة وهي المعرفة بالنداء نظر لرجوعها الى المعرف باللام
وذكرها على حسب ترتيبها في مراتب التعريف واشار بالترتيب في الذكر الى الترتيب في المرتبة
المضمرات والاعلام كزيد وعمرو والمبهمات اي الموصولة واسماء الاشارة كالذي وهذا و
ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل والغلام والميم في ليس من امبر
في امصيام في امسفر بدل من اللام ولا يعرف ما دخلته هي قسما آخر من المعارف ولم يقل ما دخله
اللام لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة لتحسين النظم وفي ذكر اللام فقط اختيار
مذهب سيبويه واما على مذهب الخليل فحرف التعريف اللام مع الالف او بالنداء نحو يا رجل
لقصد التعيين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة وانما لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي
اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والمضاف الى احدها اي لاحد الاربعة المذكورة معنى
مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او اضافة معنوية او
مفعول فيه بحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى
واحترز به عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة لفظية فانها لا يفيد
تعريفا ولما كان المضمرات والمبهمات والمضاف بينا تعريفها قبل وما عرف باللام مستغن عن
التحديد لا جرم خص العلم بذكر التعريف فقال العلم ما وضع لشيء عينا او معنى انسانا
او غيره مما يتخذ ويؤلف او لا بعينه اي ملتبس بعينه احترز عن غير حال معنا ولغيره فردا او جنسا
في شيء من التراكيب فلا يرد عدم تعين المضمر والمبهم غير المعنى المراد بهما في تركيب واحد وكذا المعرف
باللام والمضاف لتناولهما فردا آخر في تركيب آخر والمراد لا يجوز استعماله في غيره بخلاف
مثل وانت فانه يجوز استعماله في غيره وانما لم يقل غير متناول لما اشبهه لئلا يخرج لفظ
الله لانه لا يشبهه شيء حتى يحكم عليه بانه لا يتناول لما اشبهه وفيه ان السؤال لا يشترط

بحذف مضافين للتوله والمضاف الا وقت افادة معنى: صح او مفعول له صح

عن النكرة صح

فيها وجود الموضوع فلا يشترط لنفيها ولما اشبهه وجوده وفيه ان نفي التناول لو ان
كان سلبا لكن الصلة وهي قوله اشبهه موجبة فيجب وجود ما يشبهه وذلك بط
وفيه ان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته في الواقع
فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة ونفي تناولها اشبهه اما ينفي التناول مع وجود
ما اشبهه او مع عدمه وعدمه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فاعرف
بوضع واحد انما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك لانه وضع لشئ بعينه ويتناول
غيره ايضا لكنه باوضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول لغيره بوضع
واحد ولا يرد اسامة بوضعهما لحقيقة معينة غير متناول لغيرها وان كان ما صدق عليه
من الافراد غير معين وفيه ان الرجل والذكر كذلك وفيه واعرفها اي المعارف المضمر المتكلم
ثم المخاطب النكرة ما وضع لشئ من غير ان ينظر فيه الوضع لمعين بوضع كلي او جزئي لا بعينه
منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا اسما او لقبا او كنية موضوعا لعين او معنى حدثا او فعلا
او لفظا يوزن به او مرادا به لفظ او محض عدد واحترز به عن المعرفة واما نحو اخر
السوق نكرة وان وقع على فرد غير معين لانه وضع باعتبار وضع اللام للجنس للماهية
المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب
النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو جاء رجل ورأسه لان ذلك وضع لشئ لا بعينه
وان وقع على معين باعتبار عارض اسماء العدد لما ذكر النكرة عقبها بذكر اسماء العدد
التي يلازم اكثرها التفسير بالنكرة ولوازمها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بمبحث
التذكير والتأنيث ايضا وكانه اشار الى التقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمها
فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على اسماء العدد واشار الى ان كلما سواها
من القسم آخر ما وضع خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية نحو رجل فانه وان فهم منه الكمية
باعتبار سياق الاثبات لكنه لا بالوضع وكذا نحو رجلان لانه لم يقصد فيه هذا القيد

بل الكثير مع الذات وهذا الجواب يأتي في نحو رجل ايضا لكمية آحاد الاشياء اي لبيان كمية افراد الاشياء
وكمية الشئ عدده المعين وفيه الياء للنسبة اي الصفة المنسوبة الى كم اي الصفة التي
يستفهم عنها بكم وهي العدد الخاص فقوله آحاد جمع احد ولا يرد واحد واثنان لدلالتهما على
الآحاد بالدفعات وان لم يرد لا دفعة ولان المراد ما وضع للصفة الدالة على مقدار الشئ
ولو قال ما وضع للكمية لكان اولى وفيه انه دخل في التعريف الخط والسطح والجسم التعليمي فقوله
آحاد الاشياء احترز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل واما نحو ثلث جماعات او
ثلثة جموع فيدل على آحاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا وفي القول بانه احترز عن الذراع
نظر لانه وضع لما وضع للكمية وهي الخشبة المقدرة ولم يوضع للكمية فيخرج بقوله ما وضع
لكمية ولا يحتاج خروجها الى قوله آحاد وفيه انه وان لم يوضع لكمية ما يذرع به لكنه لا يخفى وضعه
لكمية الخشبة لو وضعه لخشبة متصفة بكمية معينة اصولها اثنتا عشرة كلمة الجملة مستانفة
كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حمل للسامع ان يسأل ما هي فقال اصولها كذا وانما اتى بالجواب
بقوله اصولها كذا وان كان الجواب المطابق للظاهر بيان اسماء العدد فقط من غير بيان اصالة
بعض وفرعية الآخر تنبيها على ان اللائق بالسؤال ان يسأل عن الاصل منها كانه يلقي المخاطب
بغير ما يطلب تنبيها على ان الاولى بالسؤال غير هذا واحد بدل البعض من اثنتي عشرة وفيه
وفيه او خبر مبتدأ محذوف الى عشرة الى للاسقاط اذ المعنى واحد وغيره الى عشرة ولو
لم يقل بذلك يخرج عشرة عملا بالغاية وماية عطف على واحد والف تقول انت في الاعداد
مفردة ومركبة ومعطوفة على وجه التعداد واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان
على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث ثلثة الى عشرة اي تقول ثلثة بالحاق التاء
في المذكر بتأويل الجماعة وفيه انه كما يجوز التأويل بالجماعة يجوز التأويل بالجمع ايضا وقوله
الى عشرة متعلق بمنتهيا او المراد وما زاد عليها الى عشرة فالى للاسقاط وثلث للمؤنث
بترك التاء فيه للفرق بين المذكر وبينه الى عشر والتقدير فيه كما في المتقدم احد عشر اثنا

عشر احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة شروع في عدد المركب بذكر الجزئين بترك التاء في
المذكر وبوثبا بالتاء في المؤنث على الاصل ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة عشر ثلث عشرة
وما زاد عليها الى تسع عشرة يعني يسقط التاء من العشرة ويثبت في النيف في المذكر
ويعكس ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تعليلا لاجل
الاصل وتميم بكسر الشين اي شين عشرة في المؤنث تحرزا عن توالي الاربع فتحات في احدى عشرة
وثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة واما الحجاز فتسكنها تحرزا عن توالي الاربع
متحركات مع ثقل التركيب وهذه الجملة معترضة عشرون واخواتها وهي ثلثون واربعون الى
تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث وضعا قوله عشرون مقول يقول على التعداد والرفع على
الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء عطف عليه وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ
محذوف الخبر اي واخواتها مثلها والجملة معترضة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطفا عليه
وفيهما خبر الانقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله احد وعشرون الى اخره احد وعشرون
اي تقول احد بترك التانيث في المذكر اذا زاد على عشرين فاحد مقول له والرفع على الحكاية
احدى في المؤنث وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم عطف على قوله تقول اي تقول
كذا وكذا ثم تقول بعطف عشرين واخواتها على النيف ملتبسا بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلثة
مع التاء في المذكر وثلث بدونها في المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا
وثلث وعشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في ساير العقود وقوله بلفظ ما تقدم حال من
المعطوف عليه المفهوم او صفة للعطف اذ التصادق للمعطوف عليه بشيء يوجب تصادق العطف
الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين متعلق الى كمتعلق الى المتعلق مائة والف من تقول لا
تقول على وجه التعداد مائتان والفان فيهما اي تقول كذا وكذا في المذكر والمؤنث وضعا ثم
بالعطف على ما تقدم ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعها او
بالعكس واقعا على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة

النيف وهو الزيادة

والتركيب والعطف كما عرف تقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال
وثلث نسوة ومائة وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة ومائة وعشرون رجلا وامرأة و
مائة وواحد وعشرون رجلا وواحدة وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا وثلث و
عشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة ثم تقول مائتان وكذا
وثلثمائة وكذا الى تسع مائة وكذا والف وكذا والفان وكذا وثلثة الاف وكذا الى عشرة الاف
وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعين الفا وكذا ومائة والف وكذا على ما ذكرنا من الالفاظ
وعلى ذلك فقس وزد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة في الكل وفي ثماني عشرة
فتح الياء كبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشرة وفتح التاء مبتدأ مقدم الخبر
وجاز اسكانها اي الياء تخفيفا وحذفها اي حذف الياء قولا بكمال التخفيف بفتح النون
جعلا له بعد الحذف على صورة اخواته من انفتاح الصدر وشاذ ويجوز حذفها افرادا وجعل
النون معتقب الاعراب نحو قوله له ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان مميز الثلثة
وما زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة لئلا يكون المميز الذي هو موصوف مقصود معنى
بالنصب على صورة الفضلة واما النصب فيما زاد على العشرة فلضرورة امتناع الاضافة كما
ستعرف وقد جاء ثلثة اثوابا في الشعر على الشذوذ مجموع اي جمع كان مكسرا او بالالف
والتاء ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة
الى الجمع بالواو والنون اصلا واما اذا وجد جمع كثرة وقلة وقد غلبت الاضافة الى جمع القلة
لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد
قياس والسر في استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه على ان الثلثة
في التربص في حق النساء لغاية شوقهن الى الازواج كثيرة وانما يقع مجموعا لكون الثلثة فما فوقها
جماعة فالحري ان يفسر بالجماعة واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما ستعرف ولفظ ثلثة رجال
او معنى كتسعة رهط وثلثة ذود وخمسة نفر الا هي محفوظ مجموع في كل المواضع الاتي

ثلثمائة وما زاد على ذلك الى تسع مائة فان تمييز الثلث الى التسع في ثلثمائة الى تسعمائة وهو لفظ
المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل عشرة مائة استغناء بالالف وانما فعلوا ذلك لكراهتهم ان
يرجعوا بعد التزام الفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين فيفضي الى الجمع الذي طال عهدهم
في ثلثة الى عشرة وانما رجعوا الى الخفض تحرزا عن اهدار الثلثة الى التسعة من كل وجه وكان
قياسها الى المائة المضافة اليها ثلث الى تسع مايات كثلثات ومئين كثبين وبعضهم يضم
الميم قال الاخفش لو جمعت قيهم مايات كثيرة جاز لكن ترك هذا القياس واستحسن الحمل على ما
يليه من تسع وتسعين رجلا في لزوم افراد التمييز فان قيل اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون
غير جائز اصلا فلا يجوز ثلثة مسلمين ولا ثلث سنين فكيف يقال والقياس مئين قيل سماه
قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون وفيه ومميز احد عشر وما زاد
عليه الى تسعة وتسعين منصوب مفرد صفة او خبر بعد خبر اما النصب فلامتناع الاضافة
اما في احد عشر الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوي لمكان
الاضافة الى المفسر بخلاف نحو احد عشرك فانه تركيب ثلثة اشياء وحادي عشر احد عشر
فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج المعنوي الناشي من الاضافة الى المفسر واما في
عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع كل من حذف النون وابقائها
بناء على اصالتها وشبهها بنون الجمع واما الافراد فلكونه الاصل وحصول غرض التفسير به
فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة ومميز مائة والف وتثنيتهما اي تثنية المائة والالف
وهي مائتان والفان وجمعه اي جمع الالف وهو الآلاف والالوف وانما لم يقل وجمعهما
لان جمع المائة ليس بمستعمل حيث يقال ثلثمائة الى تسعمائة ولا يقال مئون او مئات مخفوض مفرد
اما الخفض فلعلى الاضافة واما الافراد فلاصالة الافراد وحصول الغرض او يقال لما اشبه
المائة والالف الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب
فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة وتسعين في الكثرة مع انهما

يقربان بهذا القسم اعطي مميزها احد حكمي مميز الثلثة الى العشرة وهو الخفض واحد حكمي احد عشر
الى تسعة وتسعين وهو الافراد توفيقا بين الاعتبارين ولم يعكس اذ التمييز اصله ان لا
يجمع وان كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا نحو عندي ثلثة اشخاص من النسوان او ثلث اشخاص
منهن وقوله واللفظ الخ عطف على خبر كان من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد
او بالعكس اي او كان الامر بعكس ما ذكرنا بان كان المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا نحو عندي ثلثة
نفوس من الرجال او ثلثة نفوس منهم فوجهان اي ففي العدد وجهان العمل بالاعتبارين
التأنيث والتذكير وحق هذا الحكم ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان الثلثة
والالف لعدم اقترانهما تذكيرا وتأنيثا ولا تمييز لواحد واثنان اي لا يذكر لواحد واثنين
تمييز ولا يرد اله واحد ولا تتخذوا الهين اثنين لان ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدال على
ذكر العدد تأكيد وتوضيح وعكس ذلك لا يجوز ان التأكيد لا يجوز ان يكون ازيد من المقصود
وفيه نظر لانه اتى في كلامهم التأكيد ازيد من المقصود نحو جاء في القوم كلهم اجمعون استغناء
مفعول له لنفي الفعل بحرف فيضاف لا للفعل المنفي اي ترك تمييز واحد واثنين مخافة لزوم
استغناء والا يتوجه النفي الى القيد فيفسد المعنى بلفظ تمييزه عنهما اي تمييز كل منهما
على تقدير ذكر التمييز معهما عن كل منهما والجاران متعلقان باستغناء فان قيل الاستغناء
من شيء لا يمنع ذكره على وجه تاكيد او تشويق ونحوهما كما في اله واحد ونعم رجلا قيل
مثل رجل ورجلان لافادته اي لافادة مثل رجل ورجلان النص المقصود والتصريح
بالعدد من الفرد الواحد في تمييز واحد والاثنين في مميز اثنين فلا حاجة الى العدد لحصول
المقصود به بلفظ التمييز فلو ذكر بعده لكان ضايعا وفيه بل يمنع ايقاع مميز الا ان يكون
التمييز معنيا عن التمييز خلافا عليه باب التمييز بل باب التمييز على افادة النسبتين معا و
عدم استغناء كل عن الآخر كما عرف في نحو عندي منوان سمنا وقفيزان برا وعشرون درهما
وملؤه عسلا واما نعم رجلا او رب رجل فعلى خلاف الاصل والشذوذ فلا يتوجه بهما

النقص فقوله بالعدد متعلق بالنص اى التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد
الى واحد او متعلق بالمقصود اى لافادتهما التصريح الذى قصد بالعدد من بيان الكمية وتقول
انت فى المفرد اى الواحد من المتعدد اى فى استعمال العدد فى احد المعدودات فقوله من ظرف
مستقر واقع صفة للمفرد اى الواحد الكاين من المتعدد او صلة الافراد اى الذى افرد
من المتعدد باعتبار تصييره اى قولا ملتبسا باعتبار تصيير ذلك المفرد عددًا اقل
من عدده اذ زيد عليه بواحد او يكون المعنى بسبب اعتبار تصييره فقوله تصييره من اضافة
المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف كما اى تقول فى المفرد المذكر الثانى اى المفرد المصير
للواحد اثنين فى المؤنث وما زاد عليها منتهيا اى عاشر التسعة وعاشر التسع فى المذكر
والعاشرة فى المؤنث لا غير اى لا تقول غير ذلك فغير مبنى على الضم لان ما قبل الثانى والثانية
وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدًا ليس لهما فعل بمعنى
التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل بمعناه وما روى من نحو كان القوم عشرين فثلثتهم اى
صيرورتهم ثلثين وكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين وانا ثالث اثنى عشرهم واربع ثلثة
عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر فلو سلم صحته لكان محمولا على ثلثت عقدهم
وربعت عقودهم وثالث عقد اثنى عشر واربع عشر نيف ثلثة عشر اى مصيره ثلثة ومصيره
اربعة ولا يرد ذلك الاشكال وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته فى
التعداد الاول فى المذكر وزنه افعل وقيل فوعل والاولى يؤنث الاول وحرف فى كونه تانيث
او لا يؤنث الثانى والثانية فى المذكر والاولى والثانية وما زاد عليهما من المفردات العاشر
فى المذكر والعاشرة فى المؤنث وتقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات الحادى
عشر فى المذكر فهو عطف على الاول لا على العاشر والا يلزم تعدد الغاية والحادية عشرة
للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر من كل الوجوه والثانى عشر والثانية عشرة و
ما زاد عليها الى التاسع عشر فى المذكر والتاسعة عشرة فى المؤنث اشارة الى ان ما ذكره

والثانية صح



فى صورة التصيير من قوله لا غير الى انتهاء غاية المركب لا غاية بيان الحال فان بيان الحال شايع فيما فوق
ذلك ايضا وانما ذكر بيان الحال فى العدد المركب دون العقود والماية والالف لعدم التغير فيها
ودون ما زاد على العشرين والماية والالف لان تغيره بحسب تغير المفرد بخلاف تغير المركب
فانه مباين بتغير المفرد اذ تغيره فى الاول الى الاول وتغير المركب الى الحادى دون الاول
فتقول الرجل العشرون والمرأة عشرون وكذا الحادى والعشرون والحادية والعشرون
الى التاسع والتسعين والتاسعة والتسعين والرجل الماية او الالف والمرأة الماية او
الالف الحادية والماية او الالف فصاعدًا الى ما يتناهى ومن ثم اى لاجل انه يجرى فى الواحد
من المتعدد الاعتباران او لاجل اختلاف الاعتبارين قيل فى الاعتبار الاول وهو اعتبار
التصيير او فى المفرد من المتعدد باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى
مصيرهما اى مصير الاثنين ثلثة من ثلثتهما اى صيرت الاثنين ثلثة من الثلث وهو تصيير
الاثنين ثلثة وفى الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال او فى المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة بالاضافة الى عدد يساوى عدده اى احدها اى احد الثلثة المتأخر
بدرجتين ويجوز ان يضاف الى عدد فوقه فيقال ثالث اربعة او خمسة فصاعدًا وتقول
فى اضافة ما زاد على العشرة مما صنع لبيان الحال حادى عشر احد عشر اى واحد من احد
عشر متأخر بعشر درجات واقعا على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة حال
من الاعتبار الثانى والتاء للمبالغة او مصدر لفعل محذوف اى خص الاعتبار الثانى بذلك
خصوصا والجملة حال او معترضة وان شئت قلت اى ان شئت تقول هذا المعنى بعبارة اخرى
حادى احد عشر بحذف الجزء الاخر عن الاول تخفيفا واستغناء عنه بذكره وهكذا القول
الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وتبنى الجزئين
الباقيين لوجود موجب البناء فقوله فتعرب عطف على الحذف او استيناف على معنى فانت
تعرب الاول على نحو قوله الم يسال الربع القواء فينطق اى فهو ينطق المذكر والمؤنث لما وقع

ذكر التأنيث في باب العدد جر الى ذكر هذا التقسيم او شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير
والتأنيث وانما قدم المذكر لاصالته المؤنث قدم المؤنث في البيان روما للاختصار ببيانه
وتعيما للتذكير في كل ما يخالفه كتقديم الاعراب التقديري وتعميم اللفظي في كل ما عداه ويمكن
ان يقال قدمه اخذا في البيان من القريب وترجيحا للوجودي على العدمي ما فيه علامة التأنيث
تاء او الفا مقصورة او ممدودة او ياء لفظا اي ملفوظا حقيقة كامرأة وناقة وغلة وطلحة
وعلامة او حكما كعقرب لا سيما اذا سمي به مذكر اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث
ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية ونحو حايض وطالق من الصفات
المختصة الثابتة ونحو كلاب وكلب مما جمع مكسرا او تقديرا كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر ملتبس بخلافه اي بمخالف المؤنث اي ما لم يوجد فيه علامة
التأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة التأنيث المذكورة في حد المؤنث التاء والالف
سواء كانت مقصورة او ممدودة وانما لم يذكر الياء فلعل تأنيثه عنده صيغي كتأنيث هي وانت
لا بالعلامة وكتثنية هذا والذي نحو هذان واللذان على قول من يرى بناءهما وبعضهم
عد الياء في هذي وتي من علامات التأنيث وذكر ان التأنيث بالياء من خصائص اسم
الاشارة فلعله قايل في اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وهو
اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي وهو الخلقي ما بازائه ومقابلته ذكر كاين في جنس الحيوان
الذكر هنا خلاف الانثى لا قبل الرجال ولو قال ما له فرج لكان اولى حيث يشمل الانثى
التي ليس بازائها ذكر في الحيوان لو فرض شيء من الحيوانات كذلك واحترز به عن تأنيث النخل
كامرأة في الاناسي وناقة وناقة في البهايم اذ بازائهما رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى
واتان وعناق والمؤنث اللفظي اي المنسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه
حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث خلقي في معناه بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث الحقيقي
اي ليس بازائه ذكر في الحيوان سواء كان معناه مذكرا حقيقيا مسمى علم كطلحة او صفة

كعلام

كعلامة او اسم جنس كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين والاول
لا يؤثر الا في حكم نفسه وهو منع الصرف ولا يسري الى غيره من فعل او ضمير نحو قام طلحة وطلحة
القايم خلافا لبعض الكوفيين وكعقرب علما للمذكر وفاقا وكذا تأنيث نملة ذكر عند ابن السكيت
وبنى ابو حنيفة رض الاستدلال على ان النملة في قالت نملة انثى على ذلك كظلمة وعين واذا
اسند اليه اي الى المؤنث اذا كان حقيقيا مظهرا او مضمرا واللفظي مضمرا بقرينة السياق
حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار الفعل المتصرف بخلاف نعم المرأة هند
بلا فصل نحو حضرت امرأة بخلاف نحو حضر القاضي امرأة حيث لا يجب سراية التأنيث الى الفعل
لمكان الفصل فالتاء واجبة بدليل مقابلة التخيير ولا يسوغ تقديره وجبت وجعلها
فاعلا له حيث يلزم امتناع الفاء وانما يجب التاء للسراية اما في المضمر مطلقا فلكمال الامتزاج
واما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التأنيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج
لمكان الظهور وقصوره في التأنيث لعدم كونه حقيقيا فبالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز
بناء على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه واعلم انه لا يلزم اذا كان دليلا كما في
صورة الفصل وكون الفعل جامدا او كون المؤنث الحقيقي من البهايم وتخلف الحكم عن القاعدة
بالدليل امر شايع مستفيض فلا يحتاج الى الاستثناء مترجحا وانت في ظاهر اي في اسناد الفعل
الى ظاهر المؤنث اللفظي واحترز به عن المضمر نحو الشمس طلعت فان التاء فيه واجبة ولفظ في
متعلق بالخيار غير المؤنث الحقيقي وما في حكمه من مؤنث البهايم كسار الناقة بالخيار اي
ملتبس بخيارك بين التاء وعدمها او تذكير الفعل وعدمها اعتبارا لجهتي التأنيث
وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى وحكم ظاهر الجمع احترز عن ضميره نحو الرجال جاءت او
جاؤا فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب لا الحاق التاء بالتعيين والاضافة من باب
جرد قطيفة واخلاق ثياب غير جمع المذكر بدلا او صفة الجمع بجعل اللام زايدة او على
القول بتعريف غير باشتهار غير جمع المذكر السالم نقيضا للمكسر وذي الالف والتاء كما

في المجيئ الحركة غير السكون الساكن الآتي في نحو بنين فان حكمه حكم الابنا نحو قوله تعالى آمنت به بنوا
اسرائيل وان كان جمع المذكر السالم مطلقا ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اي
زمانا مطلقا او في جميع الاحيان سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات
وقال النسوة او مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير الحقيقي لتأويله بالجماعة ولم
يأولوا بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر وانما شبه الجمع
بظاهر غير الحقيقي ولم يطلق لان ضميره ليس كضميره لان ضميره يستلزم التاء او الواو في
الذكور العقلاء والنون في غيرهم نحو الرجال او جاؤا او الليالي والايام مضت او مضين وضمير
العايد الى صيغة جمع التكسير للذكور العاقلين غير الجمع المذكر السالم احتراز عن العاقلين
اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو فحسب نحو الزيدون والمسلمون جاؤا لا جاءت و
قوله غير كغير السابق في الاعراب فعلت اي ضميرها بوزن فعلت وهو هي المستكن فيه المقرون
بالتاء الساكنة هي تاء التأنيث وضمير موزون فعلوا وهو هم نحو الرجال جاءت او جاؤا
بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع
والنساء اي ضمير نحو النساء من جموع المؤنثات على طريقة عموم المجاز او على ارادة
الصفة المشتركة من لفظ النساء كما في نحو لكل فرعون موسى او المراد ما في حكمها من
المؤنثات اللفظية والمعنوية وكذا التأويل في قوله والايام اي ضمير الايام من ضمير جموع
المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اي ضميرها اما التأنيث فبتأويل الجماعة واما النون في
الايام فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع
العاقلين واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن يجرى
مجرى غير العقلاء المثنى شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع بين
النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ما هو اتهما المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على
المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة وكثرته

ولعدم اختصاصه بشرطه بخلاف الجمع للاختصاص احد اقسامه بالذكور العقلاء وبان لا
يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا مع المؤنث ولا بتاء تأنيث كعلامة و
القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بالمذكر الذي لم يكسر او كان من صفات
غير العقلاء او خماسيات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه
المذكر ولا مجردا عن التاء من صفات المختصة بالمؤنث والقسم الثالث وهو جمع التكسير
بسلامة الصيغة وتوفيق الوضع ما الحق آخره الف نحو مسلمات والزيدان او ياء نحو مسلمين
والزيدين وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها فخصت
بعضها تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها
ضمير التثنية في الفعل ولكونها آخر لفظهما وانتما والواو بالجمع لكونها للجمع ضميرا و
عاطفة وحمل عليها جمع التثنيين ثم زيدت الياء بكثرة الابنية التثنية والجمع السالم
ليتوسل الى تعليل الاشتراك في الاحوال والا لكان الالف والواو في الاحوال الثلث
وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوفق ما قبل الالف وكسر في الجمع فرقا
مفتوح ما قبلها صفة سببية لقوله ياء اي ياء فتح حرف حصل قبلها لوفق ما قبل
الالف ونون والحق تأخير ذكر النون عن قوله ليدل لعدم تأتيها في هذه الدلالة
بل هي عوض عن الحركة والتنوين مكسورة للتعادل ولان الاصل في تحرك الساكن
الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهي فتحة ما قبل الالف والالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل انها الحق آخره ذلك مفردا وكل واحد من
الالف والياء وفيه او اللحوق وفيه نظر لاشتماله على لحوق النون ايضا ولا دلالة لها
على ذلك على ان معه مثله في اللفظ او في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على
ان معه اكثر منه من جنسه في المعنى لا من خلاف جنسه فلا يجوز العينان للشمس
والباصرة الا على عموم المجاز خلافا للاندلسي فانه يجوز عنده تثنية المشترك

اللفظي واما نحو القرين فعلى التغليب في التقييد به لاخراج العينين للشمس والباصرة
نظرا لانه فرد من المثنى وان كان ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا من الماهية
فلا يجوز التعريف بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم
يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يخرجوا من المفعول
له ومعه وثاني علمت وثالث اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في اخره تخفيفا
ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على
تقليل ولم يخرجوا تصغير الضماير ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك فالحق ما ذكر في
المفصل من جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس
اللهم الا ان يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع واعلم انه لو اريد بقوله مثله في
الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه فالاسم المقصور سمي مقصورا
للامتناع عن المد واعلم ان التثنية انواع صحيح ومنقوص وممدود فالمقصور حكمه
كذا والممدود حكمه كذا والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر لعدم جريان تغيير في نفسهما
فالفاء للتفسير على هذا التحقيق ان كانت الفه كاينة عن واو اي ان كان اصلها
الواو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي ذو ثلاثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي ليخرج
سفلى قلبت الفه واوا لاعتبار الاصل حقيقة او حكما ولخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لم يرد فيه لكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كانت الفه عن ياء حقيقة
كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد امل كمتيان في متى حيث
جاء متى مما لا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كملهى ومصطفى
او زايدة كحبلى وارطى وحبى وحبارى قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف ولو قال والا ياء بتقدير وقلبت

ياء لكان اوفق واخصر لكنه قصد التنبيه بايراد الاسمية في الجزاء لكثرة صورة وغلبته وجوده
والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة
كقراء في جمع قارئ ثبتت اي الهمزة لمكان الاصالة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان حملا على الاخوات وان كانت همزته للتانيث قلبت همزته واوا كحمراء
وصحراء تقول حمراوان وصحراوان كراهة ثبوت صورة علامة التانيث في الوسط
وثبت التاء لضرورة دفع اللبس وتعين الواو تحرزا عن اجتماع اليائين في النصب
والجر والا اي وان لم يكن اصلية ولا للتانيث بل كانت منقلبة عن اصلية ككساء و
رداء اصلهما كساو وردي اي او كانت زايدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح فالوجهان
اي ففيهما الوجهان الثبوت لكونها في مكان الاصلية باعتبار الحاقها بها والانقلاب
عنها والقلب لتشبيهها بهمزة التانيث في عدم كونها اصلية ويحذف نونه اي نون المثنى
في النصب والجر للاضافة اي وقت الاضافة او لاجل الاضافة المقتضية للاتصال
المنافي للانقطاع الذي يوجبه التنوين التي قامت النون مقامه وتلخيصه ان النون
لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
والامتزاج فيتنافيان وانما لم يسقط باللام لانه اعتبر عوضا عن الحركة وحذفت
تاء التانيث في الواحد في كلمتين فقط خصيان تثنية خصية جوازا على خلاف
القياس والشذوذ لا وجوبا لمجيء قوله • متى ما تلقني فردين ترجف • روانف
اليتيك وتستطار • وقوله • يلى اير الحمار وخصيتاه • احب الى قرارة من قرارة
واليان تثنية الية وقيل جاء خصي والي وهما لغتان في خصية والية فخصيان
واليان تثنيتهما فلا يكونان من باب الحذف ولما نحو قوله كان ثدياه حقان اي
حقتان وقوله هذي المناقب لا قعبان من لبن فمن ضرورة الشعر ولم يجئ في فصيح
الكلام بخلاف خصيان واليان وقيل هما ايضا من ضرورات كما في قوله كان خصيته

من التداول ظرف عجوز فبيشا حنظل وقوله ترنح الياه ارتجاج الوطب المجموع ما
على احاد وافراد حقيقة كرجال او اعتبارا كسوة في جمع امرأة وعباديد وعبابيد في
الفرق لانهما لما كانت على اوزان الجمع واستعمالها في التأنيث والرد في التصغير وامتناع
النسبة ومنع الصرف عند تحقق صيغة منتهى الجموع اعتبر له واحد تقديرا كعدل
عمر من نحو عباد وعبد ودونساة على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة مقصودة
اي قصدت فيه بحروف فالباء متعلق بمقصودة او بقوله دل اي دل بحروف مفرده على
احاد مقصودة فلا يرد نحو نخل وتمر لدلالتهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما وضعا
هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها والاستعمال فيها فاعرف لا
باعتبار حروف مفرده بخلاف نسوة لانها اريدت باعتبار حروف مفرده فرضا
فان قيل فلم لم يفرض ذلك في نحو ابل وغنم وصنيل وقوم ورهط قيل لا داعي له لعدم
جريان احكام الجمع فيها وعدم كونه على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل
المانع متحقق وهو جريان المفرد فيه فقوله مفرده احتراز عن نحو ابل وغنم الخ فانها
ليست بجموع حيث لم يقصد فيها بحروف مفرداتها فيقصد احادها بها واضافة
حروف الى مفرده للجنس اي بجميع حروف مفرده كرجال وجعافر او بعضها كسفارج
في سفرجل وفرازد في فرزدق وفيه انه لو اريد كل حروف المفرد ورد نحو سفارج و
ان اريد الجنس كفت الواحدة وفيه بتغيير ما اي دل على افراد قصدت فيه بحروف
مفرده الملتبس بتغيير ما لا في صيغة الواحد قبل التغيير والتغيير اما حقيقة كعامة
الجموع او تقديرا كما في فلك وهجان حيث يتحد فيهما الواحد والجمع حرفا وهيئة لكنه
اعتبر الضمة والكسرة في الجموع عارضين وفي الواحد اصليين فحصل التغيير بهذا
الاعتبار فرضا وايضا اما بالزيادة كما في نوعي الجمع الصحيح ونحو رجال في جمع رجل و
احجار في نحو حجر او نقصان ككتب في كتاب او تغيير حركة كاسد واسد ونحو نمر وركب

مما بينه وبين واحده الا انه ليس بجمع على الاصح لجريان احكام المفردات استعمالا فان نحو ركب
مثلا وان وافقه الركب في الحروف لكن الراكب ليس بمفرد ركب بل كلاهما مفردان بدليل
جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بالرد مع كونه على غير صيغ القلة وعود ضمير
الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الاحاد بحروف مفرده وفيه ان المفرد ان
اريد به المفرد الواحد فصادق وان اريد كونه مفردا له اصطلاحا فهو موقوف على
كونه جمعا فيلزم الدور وهذا قول سيبويه وقال الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها احاد
من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة
واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق وانما مثل
بمثالين لان الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة والطائفة والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلام لا يقع على الكلمة
والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون
الكلام اسم جمع ايضا ونحو فلك جمع لتحقق التغيير تقديرا وهو اي الجمع نوعان صحيح ومكسر
فالصحيح لمذكر ولمؤنث المجموع صحيحا او الجمع المذكر الصحيح وهو مبتدأ والجملة مستأنفة
للبيان ما الحق آخره واو مضموم ما قبلها اي تلك الواو او لو فوق الواو او ياء مكسور ما قبلها
لو فوق الياء ونون اي ما الحق آخره احدهما ونون مفتوح لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو
والضمة ليدل لحوق الواو والياء وهو متعلق بلحق والحق تقديم ليدل على قوله ونون لانه
لا اثر له في هذه الدلالة بل هي عوض عن الحركة والتنوين الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف
ويكون المعنى لحوق ذلك ليدل على ان معه اكثر ويتحقق انه عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم
على اللف والنشر على ان معه اي مع ذلك الاسم اكثر منه اي من ذلك الاسم فان قيل
التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد فلا ثبوت اصل
الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض نحو فلان افقه من الحمار واعلم من الحداد

وقول الشاعر • اللوم اكرم من وبر ووالده • واللوم اكرم من وبر وما ولدا • وانما لم
يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية اوارادتعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة
وعدمها فلم يحتج الى القيد لاخراج الممتنع فان كان الفاء لتفسير الاقسام المستفادة
من عموم قوله ما الحق آخره لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر
الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن التغيير آخره اى الاسم ياء قبلها
كسرة فاعل الظرف او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صفة ياء حذفت اى الياء لالتقاء
الساكنين بعد الاسكان للاستثقال مثل قاضون في جمع قاض اصله قاضيون
ولو كان الاسم اسما مقصورا اى آخره الف مقصورة حذفت الالف المقصورة لالتقاء الساكنين و
بقي بعد الحذف ما قبلها اى الالف حال كونه مفتوحا ليدل الفتحة على الالف نظيره مثل
مصطفون نصا في اليد والرفع على الحكاية وشرطه اى شرط ما جمع بالواو والياء والنون
او بياء شرط هذا الكلام او شرط هذا النوع من الجموع ان كان اى الاسم الذى اريد جمعه
او المذكر وعلى هذا لمراد فادة فقوله فهو مذكر قوله علم يعقل اسما غير صفة مذكر
قال الشارح هذه عبارة ركيكة لان قوله شرطه مبتدأ وقوله مذكر خبره بمعنى
حصول مذكر والفاء زايدة والشرط معترضة وفيه ضعف لان اعتراض الشرط بين المبتدأ و
الخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في غيره في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة قلت
يمكن تصحيحها بوجوه الاول ان شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرط على التفصيل
بقرينة ما بعده من الجملتين او شرطه ما يذكر كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني
فاجلدوا ان التقدير الزانية والزاني حكمهما ما يذكر وفاجلدوا ابتداء بيان و
قوله ان كان الى جملة مستأنفة والثاني ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في
جوابها ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر والثالث ان
يقال الشرطية خبر قوله شرطه بجعل الضمير المقدر بعد الفاء عايدا الى الشرط وعلى هذا

بلزم حذف العايد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا وذا غير جايز كما صرح به الشارح في بحث
المبتدأ ولنا ان نقول حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطة اى شرطه
ان يكون ان كان اسما فذلك الشرط حصول مذكرا ونقول انها خبر بتأويل مضمون هذا
الكلام علم يعقل ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يراد بقوله علم مسمى علم
ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح ولا تسامح في يعقل وان اريد به اللفظ
المذكر فلا تسامح في الحمل ولا حاجة الى التقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح
ويكون قوله وان لا يكون بتاء تأنيث مثل علامة ضايعا لخروجه باشتراط التذكير
اللفظي وانما اشترط هذا لانه اشرف الجموع لسلامة الواحد فيه فاختص باشرف الاشياء
وهو المذكر العاقل وان كان الاسم الذى اريد جمعه او المذكر المجموع بذلك والمراد
في الخبر الفيد ح صفة غير علم فمذكر اى مخصوص مذكرا وفذلك المذكر مذكر او فهو مذكر
وعلى هذين قوله وان لا يكون افعل فعلاء محمول على حذف مضاف اى ذو علم كونه كذا
او ذو ان لا يكون كذا وعلى الاول لا حاجة الى التقدير واعلم انه اريد به الذات
المتصفة بالذكورة فهو بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر يعقل وان اريد به اللفظ
المذكر كان قوله ولا بتاء التأنيث ضايعا يعقل لو قال يعلم لكان اولى حيث لا يخرج عنه
صفات الله نحو نعم الماهدون والله تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو نعم الماهدون
مندرج فيما جمع بالتأويل كما لعبت منا البالغين وان لا يكون افعل فعلاء الاصناف
بادنى ملابسة اى افعل الذى مؤنثه فعلاء مثل احمر فانه يقال فيه احمرون للفرق
بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل
كامل واما اجمعون مع جمعاء فجمعه بالواو والنون على خلاف القياس الا ان يقال
انه في الاصل اسم التفضيل لعدم كونه من الالوان والعيوب وح يكون تأنيثه
على جمعاء على خلاف القياس ولا فعلان فعلى مثل سكران فانه لا يقال سكرانون

للفرق بينه وبين فعلان فعلاء كندمانون ولا مستويا فيه اى فى ذلك الوصف مع
المؤنث قال الشارح العلامة هذه عبارة استحق من الاولى لان ضمير ان لا يكون عايدا
الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف الوصف المذكر مستويا فى ذلك
الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو
قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا الى هذه العبارة قلت ضمير ان لا يكو
عايدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة اى شرطه ان كان صفة
حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ومعناه و
ان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو عدم كون المذكر فى افعل فعلاء وعدم
كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المؤنث وان عاد ضمير شرطه وضمير فهو مذكر وضمير ان
لا يكون الى المذكر دون الاسم اعتبار صلة البحث وهو قوله المذكر ما الحق آخره لم يحتج
فى الربط الى التقدير فيه فى قوله وان لا يكون افعل فعلاء فلا سخافة فى هذه العبارة
كما ظن الشارح اصلا نحو جريح وصبور فان المذكر فيهما مستو مع المؤنث يقال
رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يقال رجال جريحون ولا صبورون لانه
لو جمع بالواو والنون يجمع مؤنثه بالالف والتاء وح يرتفع الاستواء المعهود فيه
ولا بتاء التانيث كراهة اجتماع صيغتى جمع المذكر وتاء التانيث وهو عطف على
افعل فعلاء او عطف على مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء التانيث
مثل رجل علامة ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لكونها عوضا عن التنوين
المنافى لها ونحو بلغت منا البلغين اى الدواهى ورأيتهم لى ساجدين ما اول الصور
فعل العقلاء واصابه الحال والنكاية فى الدواهى وفعل السجود فى الكواكب وقد شذ
نحو ارضين بفتح الراء كارضات وثمرات ويجوز اسكان الراء ايضا وسيأتى لانتفاء
التذكير والعقل وعلم كونها علما او صفة وارتكاب شذوذه فى نحو سنين تجبر النقصان

الواقع فى واحده وهو حذف العجز وهذا الجبر ليس بمتاتى وان كان كثيرا اذ جزئيات كثيرة ونحو
العالمين من باب التغليب فى المؤنث المجموع صحيحا او الجمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف
ما الحق آخره الف وتاء وشرطه واعرابه كاعراب سابقه ان كان اى الاسم المؤنث الذى جمع بالالف
والتاء صفة وله اى لذلك المؤنث مذكر الجملة حال فان يكون خبر مبتدإ محذوف وهو
اسم الاشارة ويكون الجملة جزاء والفاء جزائية والشرطية خبر لقوله شرطه والمعنى
وشرطه ان كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكره كذا مذكره اى
مذكر ذلك المؤنث او ذلك الاسم جمع بالواو والنون ليكون الفرع موافقا للاصل
فى سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل والجملة خبر يكون فان لم يكن له اى
لذلك المؤنث او لذلك الاسم مذكر فان لا يكون اى فشرطه عدم كون ذلك الاسم
مجردا عن التاء اذ لو جمع المجرد لزم اللبس بزى التاء كحايض حيث يقال فى حايضة
حايضات فلو قال فى حايض كذلك لزم اللبس ولم يعكس لانها قبل التاء صريحا اليق
بهذا الجمع والا اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع زمانا او جمعا مطلقا اى
غير مقيد بشرط نحو هندات وعرفات وتمرات وكسرات وعرفات جمع التكسير ما اى مجموع
تغير فيه حقيقة او تقديرا كما فى فلك وهجان فى ان الجمع ولا يعتبر التغيير بعد الجمع
مصطفون ومعلون وداعين وراعين وتمرات وكسرات وعرفات فانها جموع
سلامة مع وقوع التغييرات لعدم التغيير فى الاصل فان اصل مصطفون مصطفيون
واصل معلون معليون وكذا البواقى بناؤه واحده المحقق كرجال فى جمع رجل وافراس
فى جمع فرس او المفروض كنساء ونسوة فى جمع امرأة وجمع القلة وهو الذى يقع على
الثلثة الى العشرة والحوالة داخلان افعل غير منصرف للعلمية والوزن وافعال وافعلة
وفعلة وزاد الفراء فعلة كاكلة وزاد بعضهم افعلا كاصدقاء والصحيح اى جمع القلة
هذه الاربعة من جموع التكسير وكلا نوعى جمع السلامة وما عدا ذلك المذكور من الاوزان

الاربعة وجمع التصحيح جمع كثرة اي واقع على ما فوق العشرة واذا لم يجي للفظ الابناء القلة
كارجل او ابناء الكثرة كرجال فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما للآخر عند
وجودهما كثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه
متصلا بالفعل او غير متصل به واخره عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة
بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التلفيق ايضا من لطايف هذا الكتاب وقدم المصدر
لكونه متضمنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل في الاشتقاق
بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها اسم الحدث ذكر الاسم
لان الحدث هو المعنى والمصدر في الاصطلاح هو اللفظ الدال على الحدث لا المعنى الجاري
صفة الحدث على الفعل اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان جريان الشيء على ما
يقوم هو مبتدا او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في حركاته وسكناته وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه به
بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على اسم الحدث على المذهبين وكل من المعاني
اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور جريان اسم الحدث
على الفعل وهو مشهور بالمعنى الذي ذكرناه لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام فالمراد
بالحدث الجاري على الفعل ما له فعل مشتق منه وذكر هو بعد ذلك الفعل بان
له نحو ضربت ضربا وقتلت قتلا وبغير الجاري على الفعل ما ليس له فعل مشتق مذكور
ولا غير مذكور يجري هو عليه بان له نحو انواعا في قولك ضربته انواعا من الضرب
لان الانواع ليس لها فعل يجري عليه لانه اسم موضوع فقيد بالجاري ليخرج عنه غير
الجاري اذ لا مدخل له فيما نحن فيه واسماء المصادر لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها
على الحدث ويخرج ايضا المصادر التي لا فعل لها الا ان يراد بالجاري على الفعل حقيقة
او فرضا وح يشكل الفرق بينها وبين اسماء المصادر وهو اي المصدر من الثلاثي

المجرد اي ما هو على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي والا لدخل نحو اكرم وكرم مصدره
قياسي لا سماعي وهو حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه من
الثلاثي وفي جعله متعلقا بالسماع نظر لعدم ذي الحال الا انه ليس لقوله سماع فاعل مظهر
ولا مضمر ومن بيانية اي كاينة من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اي ماخوذ من البناء
الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتي على مذهب الكوفيين سماع اي سماعي او مسموع وهو من غيره
اي الثلاثي قياس اي قياسي او ذو قياس او مقيس اي من شانه ان يثبت من غير سماع
بالقياس على ما سمع فقوله قياس خبر المبتدا المحذوف بقرينة السباق والكلام من
عطف الجملة على الجملة لا من عطف معمولين على معمولي عاملين لعدم تقدم المجرور لكونه
من الثلاثي منصوب المحل على ما عرفت اللهم الا ان يثبت الجواز في صورة تقديم المجرور
مع الجار ويقال نحو ان في الدار زيد وفي الحجرة عمرو ولكنه لم يثبت او يحمل الكلام على قول
من جوز ذلك مطلقا ويعمل المصدر عمل فعله لي مطلق النوع فعله لمناسبته بالفعل
لمكان الاشتقاق بينهما ماضيا نحو اذكر ضربي امس زيدا وهو حال من فاعل يعمل وغيره
اي غير الماضي نحو ضربي زيدا الان او غدا شديد اذا ظرف يعمل لم يكن المصدر مفعولا
مطلقا حيث لا يعمل اذ لا يتعلق المعمول به مع وجدان ما هو اقوى منه وهو الفعل و
اما اذا استتر مسد الفعل الفعل فيصح ان يعمل للنيابة دون المصدرية كما سيجيء
انما لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق لا
باعتبار التشبه ولا افتراق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان ولا يتقدم
معموله اي المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في خبر ان لا يتقدم عليها ولضعف
عمله وهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل وساير ملحقاته وذلك
لنقصان مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلعدم
وقوعه موقع الفعل ولا يضمر فيه اي لا يقع اضمار المستتر فيه بخلاف البارز نحو ضربني

زيد لضعف عمله ولئلا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير وجمعه دفعاً
للبس فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين في لفظ واحد ويلزم الالتباس بخلاف اسم
الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدق عليه فتثنية احدهما وجمعه تثنية و
جمع للآخر فلا يلزم ذلك كذا ذكره المص ولقائل ان يقول يجوز ان يضمر فيه الفاعل ولا يثنى
ولا يجمع كالظرف واسم الفعل والجواب ان الاضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار
قيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره ولا يلزم ذكر الفاعل
لضعف عمله ولان التزامه يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان غائباً والا لم يكن لازماً ولهذا
كانت اضافته معنوية وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت القرينة سواء كان مفعولاً
به او ظرفاً او علة نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب واذا اضيف الى
الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعاً ونصباً نحو عجبني ضرب اليوم زيد عمراً او يكون منصوب
المحل ان اول بفعل معروف مع ان او ما ومرفوعه ان اول بفعل مجهول مع ان او ما واعماله اي المصدر
من اضافة المصدر الى المفعول حال كونه معروفاً باللام قليل حيث لا يصح تأويله بالفعل
مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارضي قيل لم يأت
في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل ان جاء عاملاً
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء واما نحو ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
فالمبرد منعه وجعله بتقدير في او بتقدير مصدر منكر عاملاً فيه فان الفاء نتيجة للتقييد
بقوله اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً والجمل المتوسطة معترضات لبيان بعض احكام عمل المصدر
عند ذكر عمله فكان المصدر مفعولاً مطلقاً فالعمل الفاء جزائية واجبة اذ الجملة اسمية
للفعل اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي وان كان للمفعول المطلق بدلاً منه
اي من الفعل وساداً مسده بعد حذفه لا كائناً بمعناه كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل
نحو حمداً لله وشكراً له وسقياً لزيد وخيبة فوجهان اي فيجوز الوجهان او فيه وجهان

والفاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثاني كما ستعرف والوجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة لا المصدرية وانما يجوزان اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف
من حيث الفرعية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف
في المصدر حتى يمنع عمله اسم الفاعل ما اشتق من فعل يشير الى جريان الاصطلاح
بالقول بان اشتقاقه من المصدر بالواسطة لمن قام الفعل به احتراز عن اسم المفعول
ويخرج منه اسماء الفاعلين من الاضافيات الا ان يراد بالقيام اعم من ان يكون حقيقياً
او اعتبارياً وانما لم يقل لمن له فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا
نحو كارم حاسن اذا اصطنع لبيان الحدوث وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث
ودخل فيه نحو الناطق والصاهل والعاوي وغير ذلك من صفات غير العقلاء بمعنى
حال كونه بمعنى الحدوث احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت
نحو حسن واحسن واما نحو خالد ودايم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت
فغير وارد لدلالته على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما نحو
حايض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم فاعل ولو قيل
معنى الثبوت عارض ونحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها فلا يرد وكذا لا يرد
صفات الله تعالى لان الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغي بل باعتبار الموصوف واعلم انه
يعتبر الحيثية والا لا يخرج من هذا الحد نحو اضرب واقتل مما صنع لتفضيل الفاعل بمعنى
الحدوث وصيغته اي صيغ اسم الفاعل الكثيرة المشهورة والا فنحو فعال وفعول نحو ضراب
وصبور ونحو ذلك ايضاً من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد من مجرد الثلاثي
لاضافته من باب جرد قطيفة والجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل
ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفاً او صفة الصيغة اي صيغته الكائنة
من كذا وفيه حينئذ مزج في قوله ومن غيره العطف على معمولي عاملين مختلفين وفيه انه

على تقدير ثبوت الجواز في صورة تقديم المجرور على الجار او حمل الكلام على من جوز ذلك مطلقاً
والحق انه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فالواو عاطفة وعلى صيغة المضارع
عطف على قوله فاعل ومن غيره ظرف وقع حالاً من ضميره قدم على العامل لكونه ظرفاً على
فاعل اي واقتصر على زنة فاعل وبيان للصيغة من وظايف التصريف ووقع في النحو
استطراداً او ضمناً وصيغته من غيره اي غير مجرد الثلاثي ثلاثياً مزيداً فيه او رباعياً
مجرداً او مزيداً فيه على صيغة المضارع بميم اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة
منه وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج واما منتن ومنتن فرعان
وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفاعل ويتفعل ويتفعلل واما
نحو احصن فهو محصن واشهب فهو مشهب بالفتح فقليل او مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم
لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل نحو مدحل ومسعف ومثل مثالين
لا ان احدهما ما كان على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارع وثانيهما
ما يخالفها بحركة الميم ايضاً وينبغي ان يمثل بثالث وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر
ايضاً نحو متعاقل ويعمل اسم الفاعل عمل فعله بشرط اي باشتراط او بمشروطية او بشرطية
او بوجود شرط معنى احد الزمانين الحال والاستقبال فالجار اما حال او خبر مبتداء
محذوف اي ملتبساً او هو ملتبس بكذا والجملة حال او معترضة واضافة المصدر الى
المفعول بمعنى اللام او بيانية او اضافة المعنى الى الحال فبيانية او بادنى ملابسة اي بمعنى
يحصل عند اقتران الحال قيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع وفيه وانما اشترط
احدهما لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان خلافاً للكسائي وبشرط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتداء او الموصوف
او الموصول او ذو الحال او الهمزة او ما يتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسنداً الى
صاحبه او متصفاً بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي خلافاً للاخفش

والكوفيين

والكوفيين فكانه اعتبر والنفس للتشبه فان الفاء للتفسير او للتعقيب في الاخبار كان اسم الفاعل
للماضي اي للزمان الماضي او الاستمرار المتضمن للماضي وجبت الاضافة معنى حاله اي ذات
معنى او معنوية او ظرفاً اي وجبت الاضافة في المعنى او تمييز اي وجب معنى الاضافة او من حيث
المعنى خلافاً اي يخالف هذا القول خلافاً للكسائي او وجوباً مخالفاً فالكسائي مخالف او
مخالف ولكل وجه فانه يعمل اسم الفاعل ماضياً ولا يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة
عنده معنوية فانه لا يعتبر عروض المضي ويقيس على ذي اللام مطلقاً ويتمسك بجواز زيد
معطي بكر امس درهماً بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل اي اعطاه درهماً كما ذكر
في المتن ونحو ظنانا ظان زيد امس ذاهباً اما انه يمنع جوازه لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار
او بجعله من خصايص افعال القلوب وان كان تامة اي وجد او ناقصة والخبر محذوف اي كان
له اي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير ما اضيف اليه معنى اي صالح لعمله فيه على
تقدير انه لا يكون بمعنى الماضي ففيه تجوز وهذا يقتضي ان يكون المضاف اليه ايضاً معمولاً
لاسم الفاعل وليس كذلك والجواب انا لا نسلم ذلك حيث لم يقل معمولاً لاسم الفاعل وعلى تقدير
التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير لا على كل تقدير ولا على هذا التقدير ولا شك
ان درهماً في زيد معطي عمرو امس درهماً والمضاف اليه وهو عمرو وكلاهما معمولان لاسم الفاعل
على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او يحمل على المعمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى
الفعل ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان فبمعمول اي فهو ملتبس بتقدير فعل مقدر
وفي الاطلاق نظر حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقاً لانه اذا كان بعده معمول تابع
لا يضاف اليه او معمول الفعل مؤخر عنه او غيره لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر نحو زيد
معطي عمرو امس درهماً اي اعطاه درهماً ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من افعال القلوب
للزوم الاقتصار اللهم الا ان يجعل عاملاً مع المضي ويجعل ذلك من خصايصهما فان الفاء
للتعقيب في الاخبار دخلت اللام الموصولة استوى الجميع اي جميع الازمنة او جميع انواع

اسم الفاعل او ما يتضمن الحال او الاستقبال او الماضي لصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل وان كان
بصورة الاسم والفعل يستوي في عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه
زيد او قايم كما يجوز عند الحلول غدا والآن وما وضع منه اي من اسم الفاعل بيان لما وقوله
للمبالغة في الفعل مفعول له لوضع بواسطة كضراب اي كثير الضرب وهو بدل من المبتداء
اي مثل ضراب او صفة مصدر محذوف اي وضعا مثل وضع ضراب او خبر مبتداء محذوف
اي هو كضراب والجملة معترضة لايراد المثال وضروب ومضراب وهما ايضا بمعنى كثير الضرب
وعليم كثير العلم وحذر كثير الحذر مثله اي مثل ما ذكرنا مما لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط
الزمان والاعتماد والمثنى والمجموع اي مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثله اي مثل ما ذكرنا
من اسم الفاعل الواحد في العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله مع انه لو اكتفى بواحد
لكان اخصر لانه اراد ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الواحد ويجوز
حذف النون اي حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل والتعريف باللام اي
مع كون اسم الفاعل عاملا وعدم الاضافة نحو المقيمي الصلوة تخفيفا مفعول له للحذف
اسم المفعول ما اشتق من فعل خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين
فمن قوله لمن دخل غير العقلاء على سبيل التغليب وقع الفعل عليه من حيث انه وقع
الفعل عليه بخلاف نحو اشتهي واعرف وخرج ايضا اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
التفضيل الذي وضع لتفضيل الفاعل وصيغته اي اسم المفعول قد عرفت ان بيان الصيغة
ليس من وظايف علم النحو وانما هو وظايف علم التصريف من الثلاثي على زنة مفعول غالبا
كمضروب ومن غيره على صيغة اسم الفاعل وقد عرفت بيان اعرابه بما لا مزيد عليه في اسم الفاعل
فلا نعيد وقد شذ نحو اضعفته فهو مضعوف بمعنى مضاعف بفتح ما قبل الآخر لخفة
الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج وامره اي شان اسم المفعول في العمل غيره اي كونه عاملا عمل فعله
والاشتراط اي اشتراط احد الزمانين الا اذا كان مع اللام والاعتماد على صاحبه والهمزة او

ما يعمله

ما يعمله في المنصوب وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل وكذا الامر
في وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضي نحو زيد معطى درهم امس كما مر اسم
الفاعل وشانه حينئذ على عمل فعله وهو الفعل المبني للمفعول لمشابهته له مع احتياجه
الى ما احتاج اليه اسم الفاعل فيشارك له في مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرايط
فيعمل بتلك الشرايط مثاله مثل زيد معطى الآن او غدا غلامه مفعول لما لم يسم فاعله درهما
مفعول ثان لمعطى فانه عمل عمل فعله وهو اعطى المبني للمفعول لمشابهته له الصفة المشبهة
باسم الفاعل وشبهت في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل في بعض
الاستعمالات كما ستعرفه ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول
المتعديين لمن قام ذلك الفعل به عايد الى من على معنى الثبوت اي على الدلالة على صفة ثابتة
لا حادثة احتراز عن نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة ويدخل في هذا الحد نحو حسن واشرف مما اشتق
من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحيثية
واما نحو الخالد والمستمر ونحو الخالق والباري فقد مر الجواب عن ايراد ذلك في حد اسم
الفاعل وصيغتها اي الصفة المشبهة مخالفة لصيغة الفاعل اي ليست على اوزان
صيغ اسم الفاعل او من حيث صيغتها سماعية وصيغة الفاعل قياسية على حسب
السماع اي كاينة على قدر السماع من الواضع ووفقه وخبر بعد خبر يتضمن وجها او حكما
على حدة على وجه كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها وان لم يوازن صيغتها الفعل
ولما كانت للحال او الاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل مطلقا عن
الزمان اي غير مشروط بزمان لان اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفة مشبهة
لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث وتقسيم مسايلها اي الصفة

المشبهة وهذا احد التقاسيم ولها باعتبار امر آخر تقاسيم آخر ويرتقي مسائلها الى الوف وتقسيم
الى حسنة التأليف وقبيحته وممتنعته وهو صعب تعدادها وقد ذكرت في رسالة لي
على التفصيل فان عنيت فعليك بها ان يكون الصفة اي اسم الصفة كائنة او معرفة او
معرفة او ملتبسة باللام او مجردة عن اللام ويكون معمولها اي الصفة المشبهة مضافا
وملتبسا او مقرونا باللام ومجردا عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
بضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من الاقسام
المذكورة مرفوع ومنصوب ومجرور صارت جملة مستانفة كان سائلا يسأل كم صارت
فقال صارت ثمانية عشر قسما بضرب الثلثة من اقسام المعمول في الستة من الاقسام
الحاصلة بضرب صفتي الصفة في صفات المعمول الثلثة فالرفع اي رفع المعمول مبني على الفاعلية
اي كون المعمول فاعلا والنصب مبني على التشبيه اي التشبيه معمول الصفة بالمفعول
مفعول به للتشبيه واعمال المعرف باللام في الجار والمجرور صحيح كما في قوله تعالى لا يحب
الله الجهر بالسوء في المعرفة فانه جعل نحو الوجه في الحسن الوجه مشبها بالرجل في ضارب
الرجل وعلى التمييز في النكرة نحو حسن وجها والجر مبني على الاضافة اي كونه مضافا اليه اعلم
ان نحو الضارب الرجل والحسن الوجه متعارضان ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل
اصله النصب والجر بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه
اصله الرفع على الفاعلية والجر على الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل ونصب
لتشبيهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام وتفصيلها اي مسائل
الصفة المشبهة وهو مبتدأ محذوف الخبر اي تفصيلها فيما يذكر بعد حسن وجهه
وهو نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول مضاف مبتدأ وقوله ثلثة يعني ذو
ثلثة اوجه من الرفع والنصب والجر في المعمول خبره والجملة مبينة للتفصيل او يقال قوله حسن
وجهه خبر قوله تفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف اي هذه ثلثة وقيل ان التفصيل

لا يتم به ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به ولذلك اي الحسن وجهه حسن الوجه وكذا وكذا في
كون كل ذا ثلثة اوجه وهذا نظير ما كان الصفة مجردة عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فان قيل اي حرف يقدر في اضافة الحسن الوجه ويصلح لدخوله
في الفاعل قيل بتقدير الحرف في المعنوية واما الجر في اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس
بتقدير حرف وقوله في تعريفها الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريف
الاضافة المعنوية وفيه نظر او على ارادة التقدير حقيقة او حكما فينتظم اللفظية على
القول بالتقدير الحكمي على ما ذكرنا من الحمل او يقال ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد في
تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة في تقدير من لان الحسن هو الوجه
كما ان الخاتم هو الفضة ونحو السارق الليل ملحق بنحو ضرب اليوم في تقدير في ولا ضير
في تقدير الحرف في نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا بالاضافة والقول
باضمار الفاعل او يقال الحرف الاضافة في الاضافة اللفظية غير منحصرة في الثلثة المذكورة
فيقدر بحسب اقتضاء تعدي اسم الفاعل والمفعول وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه
وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر ويكون في ما وراء الضرورة
في حكم العدم اذ الاضافة الصورية يستدعي صورة اللام لا معناها والا لكانت
معنوية وحسن وجه الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة فهذه
ثلثة الحسن وجهه الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وهذه ثلثة وهو معطوف بحذف العاطف ولعله حذف تحرزا عن كثرة التكرار واغا غير
الشين ليشير الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
للصفة المجردة وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات اللام والمعمول
ايضا ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة الحسن وجه الصفة معرفة باللام
والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة اثنان كاينان

منها مستعان بان يكون المعمول مضافاً او مجرداً والصفة ذات لام وامتناعهما ظاهر لعدم التخفيف
مع ان الثاني متضمن اضافة المعرفة الى النكرة ايضاً لحسن وجهه خبر مبتدأ محذوف اي
هما الحسن وجهه والحسن وجه بحذف الخبر العطف او خبر بعد خبر او بتعداد واحد في حسن
وجهه والبواقي مما كان فيه منهما ضمير واحد وهو الحسن الوجه لحسن لحصول المقصود مع قلة
الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهو الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجهاً وحسن
وجهه وحسن الوجه او الوجه وحسن وجهاً فان قيل يلزم في الحسن الوجه تعدد الفاعل لانه
من قبيل الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضاً قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن ضمير كونه فاعلاً
لفظاً لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وقيل انه يستعد نابعه بعد الاضافة
بالرفع ايضاً وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الاضافة وفيه ان الحمل على المحل باعتبار
المعنى وهو بهذا الاعتبار فاعل وما كان فيه منهما ضميران وهو زيد حسن وجهه والحسن
وجهه وحسن وجهه حسن لحصول المقصود وما لا ضمير فيه نحو الحسن وجه وحسن وجه
والحسن الوجه والحسن الوجه قبيح لعدم الربط بالموصوف لفظاً ومتى رفعت بها اي بالصفة
المشبهة فلا ضمير فيها والا يلزم تعدد الفاعل فمعنى الفاء للتعليل اي لانه كاينة كالفعل
او مثل الفعل فالكاف حرف جر او اسم بمعنى المثل والا اي وان لم يرفع بها بل تجرها بعدها
بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة والتمييز في النكرة ففيها اي في
الصفة ضمير الموصوف لان الفاعل المجرور بالاضافة على التشبيه بالمفعول خرج عن حيثية
كونه فاعلاً فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها فيستوي الصفة نحو هند حسنة
او حسنة وجهاً وثنى نحو الزيدان حسناً وجه او حسنان وجهاً وجمع نحو الزيدون
حسنو وجه او حسنو وجهاً اي يتصرف فيها على حسب الموصوف للمطابقة بناء على تحمل
ضميره واسما اصله اسمان الفاعل والمفعول اي اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد
منهما اسمان غير السعد بين اي المتجاوزين عن الفاعل ومفعول لما لم يسم فاعله احترازاً عن

نحو ضارب زيد او معطي درهماً فانهما متعديان لا يجري فيهما مع ما تعديا اليه من المعمول ما ذكر
من الاقسام بل يجري فيهما اما نصب المعمول على المفعولية او جره على الاضافة مثل الصفة
المشبهة فيما ذكر من التقسيم الى الصور القائم الغلام رفعاً وجراً ونصباً وكذا القائم
غلامه والقائم غلام وكذا الصور التسعة لتجرد القائم عن اللام وكذا نحو المضروب
الغلام او غلامه او غلام بالحركات الثلث وكذا تجرد اللام عن المضروب وكذا الحكم
في المنسوب نحو التميمي الاب الى اخر الصور اسم التفضيل اي اسم يدل على تفضيل
شيء لشيء مما اشتق خرج الجوامد من فعل لموصوف اي لما وصف به بزيادة على غيره من
الفعل اوله من موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه واما قال الموصوف ولم يقل لمن
قام به او لمن وقع عليه لاشتماله على النوعين جميعاً نحو اضرب واشهر بزيادة في ذلك
الفعل صلة موصوف او بمعنى مع وصلته محذوفة على غيره اي غير ذلك الموصوف
وهو مفعول به للزيادة بعلى ولا يرد صيغ المبالغة كضراب وضروب ونحوهما وان
دلت على الزيادة حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير ولا يرد ايضاً نحو زايد وكامل
حيث لم يقصد فيه الزيادة فيما اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الزيادة او الجمال
مثلاً بل قيام آخر وهو صيغة افعل ونحو خير وشر اصلهما اخير واشر وشرطه ان يبنى من
ثلاثي احترازاً عن الرباعي نحو بعثر مجرد احترازاً عن مزيد الثلاثي نحو اكرم واقتدر ونحوهما
ليمكن بناء افعل لانه لو نقص اختل ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وهو علة يبنى وفيه
او خبر مبتدأ محذوف اي وهذا الاشتراط ليمكن والجملة معترضة ليس صفة اخرى لثلاثيا
بلون احترازاً عن نحو احمر واسمر ولا عيب احترازاً عن نحو اعمى واعور ويرد نحو اجهل وابله
والمراد العيوب الظاهرة لصحة احمق على معنى التفضيل وقد حكموا بشذوذه في نحو احمق
من هبنقة اللهم الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثار البلادة كما حكي عن هبنقة
من تعليق خرزات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب

الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجئ منه اسم التفضيل الا شاذا اوفيه لان اى وهذا لان والجملة
معترضة لبيان العلة منهما اى من الالوان والعيوب افعل الكائنة لغيره اى غير التفضيل
فلو جاء هو لزم اللبس مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره اى تفضيل غير الثلاثى
المجرد مما ليس بلون ولا عيب من الثلاثى المزيد فيه او الرباعى مجردا او مزيدا فيه او
ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب توصل اى بانه للمقصود على وجه يمكن اليه اى غير الثلاثى
والى ذلك المقصود او الى التفضيل غيره مثل هو اشد منه اى باتيان اسم تفضيل مما
يصح بناؤه منه وايقاع مصدرها امتنع بناؤه منه تمييزا استخراجا او دحرجة او
تدحرجا او هذا مثال غير الثلاثى واشد منه بياضا مثال اللون وعمى مثال العيوب و
قياسه للفاعل اى مجئ اسم التفضيل للفاعل لقرينته وقد جاء للمفعول وعلى هذا قياسه
مبتداء ومجيئه خبره وللفاعل متعلق بالمحذوف او هذه العبارة من باب زيد عدلا
وقياما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل فقياسه مبتداء محذوف
الخبر وقوله للفاعل حال والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة
المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول نحو اضرب واحسن والا فيحمل على حذف
المعطوف اى قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو احسن واكرم وانما كان
قياسه للفاعل لانه يدل على الزيادة فى المصدر المشتق منه واصل المصدر كونه معروفا
فينصرف عند الاطلاق اليه وفيه وقد للتقليل جاء اسم التفضيل للمفعول سماعا نحو
اعذر اى اكثر معذورية والوم اى اكثر ملومية واشهر اى اكثر مشهورية واشغل اى
اكثر مشغولية ويستعمل اسم التفضيل فى كلام العرب واقعا على احد ثلثة اوجه فقط
لفظا او تقديرا نحو الله اكبر فلا يخلو عن احدها ليدل على المقصود فلا يجتمع اثنان منها
الا نادرا لحصول الغرض باحدها وكون الآخر بعد حصول المقصود ضايعا الا ان يخرج عن
هذا الاستعمال بالعدل كما فى آخر واخر من ولما الدنيا والجلى فيجوز تجردها عن احد الثلثة

المذكورة

المذكورة لصيرورتهما اسمين وانمحاء معنى التفضيل عنهما ونحو الحسنى والسوءى مصدران
لا تأنيث احسن واسوء فلا يرد جواز تجردهما مضافا بدلا من قوله على احد ثلثة اشياء
او كاينة بمن او مانعة الخلو دون الجمع او معرفا باللام العهدية ليس الا وانما كان احد
هذه ثلثة لا بد لاستلزام معناه المفضل عليه وذا فى من والاضافة ظاهر وفى اللام
معهود منوى لاشارة اللام العهدية الى الفعل المذكور مع المفضل عليه فيكون معنى
قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد ولا يجوز زيد الافضل من عمرو
لاستعماله مع اثنين منها واما الست باكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فمن فيه ليست
تفضيلية او هى تفضيلية متعلقة بمحذوف اى لست بالاكثر باكثر منهم والمحذوف
بدله فلا يرد ولا زيد افضل باستعماله بدون واحد منها الا اى يستعمل مع احد ثلثة
اشياء فى جميع الاوقات الا وقت ان يعلم المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله
اكبر اى اكبر من كل كبير او يخرج عن معنى التفضيل فيستغنى نحو آخر فاذا اضيف اسم
التفضيل فله معنيان لاحدهما اى احد المعنيين وهو الاكثر والجملة معترضة ان
يقصد لو اريد بالمعنى الغاية فحمل القصد عليه صحيح ولو اريد المعنى ففى الحمل اشكال
الا ان يكون المعنى احدهما حاصل بان يقصد به كذا او يكون المعنى قصد احدهما
قصدك كذا او احدهما ذو قصدك كذا به اى باسم التفضيل الزيادة اى زيادة
موصوف اسم التفضيل على من هم من العقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا فلا يخرج
نحو اعدى الخيول واجسم الفيولة ونحو ذلك اذا اضيف اسم التفضيل اليه فيشترط ان
يكون موصوفه وهذا بتأويل المصدر مفعول ما لم يسم فاعله منهم اى بعضا من الذين
يتناولهم الموصوفة واقعا او افرادا وان لم يتناولهم فى الارادة وقت الاضافة والتركيب
فلا يرد ما اورده فى الشرح من انه يلزم تفضيل الشئ على نفسه مثل زيد افضل
الناس فزيد بعض من الناس فلا يجوز تركيب يوسف احسن اخوته بهذا المعنى

بخلاف المعنى الثانى اذ ليس يوسف بعضًا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه لخروجه اى يوسف
وهذا علة عدم الجواز عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه اى باضافة الاخوة الى يوسف
ولو قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب لكان من ذلك لان يوسف
بعض الاخوة وبعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته الثانى ان يقصد اى المعنى
الثانى حاصل بان يقصد تفضيله على كل من سواه مطلقًا لا على المضاف اليه او قصد
الثانى قصد لك كذا او الثانى ذو قصد كذا ولو لم يحمل على ذلك لزم حمل القصد على
المقصود زيادة اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق منه مطلقة اى
غير مقيدة بكونها زيادة على من اضيف اليه وح لا يشترط ان يكون من جملة المضاف
اليه بل يجوز كلا الامرين نحو محمد عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش
ولم يقصد التفضيل على قريش وان كان النبى واحدًا منهم ويوسف احسن اخوته
اى احسن الناس وانما اضيف الى اخوته لملابسة اياهم وفلان اعلم بغداد اى
اعلم ماسواه وله اختصاص ببغداد لكونها منشاه او مسكنه ويضاف اسم التفضيل
بالنصب عطف على يقصد اى المعنى الثانى حاصل بان يقصد كذا ويضاف للتوضيح و
بالرفع على الاستئناف وح يضاف للتوضيح كاضافة ما لا تفضيل فيه وعدل عن لفظ
التخصيص المذكور صاحب المفصل لان ذكر لفظ التخصيص المخصوص بالاضافة الى
النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته و
الناقص والاشج اعدلا بنى مروان فيجوز بهذا المعنى تركيب يوسف احسن اخوته اى احسن
من غيره له ملابسة باخوته وكذا الناقص والاشج اعدلا بنى مروان وانه كان قيل عادلا
بنى مروان او هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببنى مروان ويجوز فى النوع الاول من
نوع اسم التفضيل اى المستعمل بالمعنى الاول وحمل الاول على المعنى الاول منظور فيه
حيث يأباه قوله والمعرف باللام الافراد اى افراد اسم التفضيل على كل حال وان كان

الموصوف

الموصوف مثنى او مجموعًا لكونه فى معنى ما استعمل بمن فيختص به الافراد والمطابقة
اى مطابقة الموصوف افرادًا او تثنية وجمعًا وتذكيرًا او تأنيثًا لمن مفعول المطابقة
هو له عائد الى من ويجوز التذكير مع تأنيث الموصوف كذا ذكر فى المفصل ولم يذكر التذكير
اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والذى بمن مفرد مذكر لا غير واما النوع الثانى من اسم
التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة وعطف الشرطية على الفعلية وهى قوله
ويجوز الخ والمعرف باللام فلا بد الفاء جزائية وهو خبر المبتدأين والضمير محذوف اى
لا بد لهما من المطابقة لزوم مطابقة الصفة بموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه
بمن التفضيلية لفظًا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها وقوله من المطابقة
خبر لا وفى جعلها متعلق بدون القول بحذف الخبر نظر لانه ح يكون مضارعًا للمضاف
فيجب نصبه والذى استقر او استعمل بمن مفرد مذكر نحو زيد والزيدان والزيدون
وهند والهندان والهندات افضل من كذا لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهة
لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما فى حكم الوسط باعتبار
امتزاج من التفضيلية لكونها هى الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة
ولا يعمل فى فاعل مظهر لانه فى الاسم نظير افعل التعجب فى الفعل وهو لا يعمل فى مظهر فكذا هذا
ولانه ليس بمعنى الفعل الدلالته على الزيادة دونه وليس بمشبه باسم الفاعل حيث
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل استعماله وهو الاستعمال بمن فقصر عن العمل
فى المفعول به بلا واسطة مطلقًا مظهرًا او مضمرًا وفى الفاعل مظهرًا الا اذا وجدت
المذكورة لصيرورته ح بمعنى الفعل ولقيام الضرورة فى اعماله ح كما ستعرف بيانه الا
اذا كان اى فى جميع الاوقات الا وقت اسم التفضيل صفة كائنة لشىء كرجلًا فى
المثال المذكور وهو اى اسم التفضيل فى المعنى صفة كائنة لمسبب اى لمسببه فى ذلك الشىء
والتنوين بدل من الاضافة كالكحل فى المثال والمشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق

اسم السبب دون المسبب ولعل المص استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه
مفضلا باعتبار الموصوف الاول وهو الموصوف لفظا كرجل في المثال حيث نفى كون
الكحل مفضلا باعتبار غيره على نفسه اي مفضلا على نفسه باعتبار غيره والحال
متعلق التفضيل عليه اي باعتبار الموصوف الثاني كعين زيد في المثال حيث نفى في
المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا مفعول مصدر محذوف اي تفضيلا
منفيا او حال كون اسم التفضيل منفيا مثل ما رايت رجلا احسن صفة رجلا
في عينه ظرف احسن باعتبار معنى التفضيل او حال الكحل فاعل احسن منه اي من الكحل
في عين زيد ظرف احسن ايضا باعتبار التفضيل على الشيء او حال فاسم التفضيل في و
الحديثين يتعلق ظرفان بكل بحرف كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق والمقصود
مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل عليه ونظيره الحديث الذي ذكره الشارح
وهو قوله عم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة لانه اي احب
خبر مبتدا محذوف اي وهذا لانه له ومتعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اي يعمل في
هذه الصورة لكذا بمعنى حسن حيث يستلزم هذا التركيب قولنا احسن من الكحل في
عين كل رجل حسنه في عين زيد او دون حسنه ويدور معه وجودا وعدما ولان
مقام المدح يستدعي ذلك فلان التفضيل بمنزلة القيد فالنفي يتوجه اليها ولا
نفي التفضيل يبقى اصل الفعل مثبتا لكن كونه بمعنى حسن عارض لا يخرجه عما يمتنع
باعتبار ما يرجع الى اصله الا في صورة تفضيل الشيء على نفسه لانه على خلاف الاصل
وكفى في انه خلاف الاصل انه لولا اعتباران لاختلاف الاعتبارين لامتنع فاذا النفي مثل هذا
التفضيل ولو بعارض يخرج عن حكم اسم التفضيل ويعتبر العارض لضعف المعارض بخلاف
ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد حيث لا يجوز وان جعله نفي التفضيل بمعنى اصل الفعل
لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه بعينه

بعد الزوال المعارض النفي فالحاصل انه اشترط النفي لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل
واشترط تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل فلا يلزم
اعتباره بعد الانتفاء واشترط كونه مسببية ليتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في
الظاهر مع انه حين لم يعمل اسم التفضيل لو رفع احسن على انه خبر والكحل مبتدا ولا وجه
يمكن سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع نكارة المبتدا لا سيما اذا كان الخبر معرفة فلم يوجد
رفع احسن الا كون الكحل مبتدا او احسن خبرا فصلوا بينه وبين معموله وهو منه مع انه
اشنع من عمله باجنبي وهو الكحل اذ المبتدا اجنبي من الخبر لكونه غير داخل في خبره وغير
معمول له فان قيل كما امتنع الفصل امتنع عمل اسم التفضيل فليجبر الفصل بالضرورة كما يجوز
العمل قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار
كونه اسم التفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا وهذا الوجه اعم فالامتناع
اقوى فان قيل فليقدم منه قيل لا يمكن تقديمه للزوم ايلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلا
عليه وايلاء المفضل ما هو جهة كونه مفضلا وهكذا في كل ذي حدثين كذا ذكره الشارح
في بحث هذا البسر اطيب منه رطبا على انه اذا كان المسموع تاخيره منه واحتجنا الى تصحيح الكلام
مع تاخيره لا ينفع التقديم فلا يرد ذلك ونقل عن المص انه قال لم يقدم منه لئلا يلزم
عود الضمير الى المؤخر وهو مشكل لان المبتدا رتبته التقديم وكفى في صحة عود الضمير
كما في نحو في داره زيد اللهم الا ان يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بان يقال عود الضمير
الى المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضل عليه بل باعتبار
كونه ضمير المفضل عليه فلو قدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد
فان قيل هكذا يتاتى في الاثبات نحو رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
قيل صحته غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيحه بخلاف صورة
النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء ولك الخيار ان تقول بعبارة اخرى اخصر من

الاولى بجزو المضاف من مجرور من نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد
لانه تفضيل الكحل على الكحل لان تفضيل الكحل على العين ونظيره في الحديث ما جاء في حديث
ابن مسعود رضي الله عنه من الصحيحين مما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلم
ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث فان قدمت في هذه المسئلة ذكر العين قلت
بهذه العبارة ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها فيلزم الفصل في هذه
العبارة تقديرا اي ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها وما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى الاول كان المفعول الاول لرايت
قوله احسن وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما وعلى الثاني بالعكس وهذا ان
كان رايت من افعال القلوب واما ان كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان قوله احسن فيها
الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا اي ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل
احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت
ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون كعين زيد وقوله احسن فيها
الكحل بصفتين للمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين مثل
قول الشاعر ● مررت على وادي السباع ولا ارى من افعال القلوب او بمعنى ابصر كوادي
السباع اسم موضع ومفعول ثاني متقدم او حال متقدمة او هو مفعول لا ارى بمعنى لا
ابصر وواديا عطف بيان او بدل او حال موطاة او تمييز على نحو عندي مثل زيد رجلا او
انما ورد المظهر مع تقدم الذكر لان الكاف لا يدخل المضمر ولكان التهويل بالذكر حين تعظيم
ظرف بمعنى التشبيه او لقوله لا ارى واديا يشبه وادي السباع وقت ظلامة واديا
اقل صفة سببية لواديا او مفعول ثان ان كان السباع حالا او تمييزا او حال تقطيع سار
الوادي بالتنكير حتى لا يكون حالا عن النكرة المحضة مؤخرا به الباء بمعنى في اي اقل فيه
والضمير للوادي ركب منهم بغيره فما ظنك بالرجال فركب فاعل اقل اعمل فيه اسم التفضيل

لوجود

لوجود الشرايط والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع كما مر اتوه الجملة صفة ركب تايه اي تثبتا و
توقفا وتلبثا وهو تفعله من تركيب اني كجي يقال تانى اي تلبث وهو تمييز من فاعل اقل او مفعول
له اي اتوه لاجل التاني والمكث او مفعول مطلق اي اتوه اتيان تاني او حال اي اتوه دون تاني
او ظرف اي اتوه في زمان التاني والنزول والخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول
كاشهر كان صفة لواديا غير سببية الاما وقى الله مستثنى مفرغ وما مصدرية حينية
اي اقل به ركب والخوف في جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من
وانما ذكرها ذهابا الى الصفة او مستثنى منقطع اي لكن وقاية الله بالله او وقاه الله
ساريا اسم فاعل من السرى وحال من قوله ركب او مفعول وفي او صفة واديا على المجاز العقلي
من الاسناد الى المكان او صفة قصد اخوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلال وقد يكون
من السراية دون السرى ولما فرغ من بيان الاسم شرع في بيان الفعل فقال الفعل ما
اي كلمة دل على معنى حاصل في نفسه اي من اول الها او حاصل بنفسه اي بالنظر الى
نفسه غير محتاج الى امر خارج واحترز به عن الحرف كما مر مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
الماضي والحال والاستقبال وضعا فلا يرد على عكسها نحو عسى ونعم وبئس وغيرها من
الافعال الجامدة ولا على طرده نحو هيهات وشتان ولا يرد نحو الماضي والمستقبل اذا
اريد بهما الفعلان المخصوصان اذ لا اقتران في معناهما اذ معناهما اللفظ ولا اقتران
فيه وانما المقترن معنى معناهما وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء والمضارع يصدق
عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين ولانه مقترن في كل وضع
بواحد وان عرض الاشتراك بغفلة الواضع او بتعدد مفعوله مقترن الى احتراز عن
الاسم ومن خواصه اي الفعل وقد عرفت معنى الخاصة فلا يفيدها دخول قد لانها انما
يستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل
والسين اي سين الاستقبال لا سين الاستفعال ولا غيره من السينات وقدم السين

على سوف لدلالتها على الاستقبال القريب ودلالة سوف على الاستقبال البعيد ولان السين
جزء لسوف وسوف لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الوضعي وذا ليس الا في الفعل
والجوازم لان الجزم من خواصه فكذا المؤثر والا يلزم تخلف الاثر عن المؤثر وفيه نظر ولانها وضعت
لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عند كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات
الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق عطف على دخول تاء التانيث ساكنة
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها من التاء
المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فلا جرم خففت
بالفعل وانما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية
لخفة الاسم وثقل الفعل ونحو تاء فعلت اي ما هو جنس تاء فعلت من الضماير المتحركة البارزة
لان ضمير الفاعل الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فرعه وحطت فرعه عنه بمنع
احدى نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن
اخف واخصر فهو بالتعميم اجدر والبقية للماضي منها اي فعل دل على زمان حاصل قبل زمانك
اي في زمان سبق زمانك ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان لمكان العموم والخصوص
والكلية والبعضية كما يقال الزمان يوجد في الازمنة ووقت الظهر يوم الجمعة واضافة
زمانك بادنى ملابسة اي زمان التخفيف والخطاب لغير معين مبني لان الاصل في الفعل
البناء لفقد المعاني الموجبة للاعراب ولا يقتضي للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي
وهو خبر بعد خبر مبتدا محذوف اي هو مبني والجملة مستانفة لبيان حكم الماضي بعد
بيان حده على الفتح لانها عدل فيه عن اصل البناء الى الحركة اعتبار النوع مشابهته له
بالاسم في وقوع كل صفة لنكرة في مررت برجل ضارب وضرب اختاروا من الحركات الفتحة
لخفتها او مشابهتها السكون الذي هو اصل في البناء مع غير الضمير المرفوع احترازا عن
المنفصل نحو ضربك المتحرك نحو ضربت لوجوب اسكان آخره تحرزا عن توالي اربع حركات

فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل كالجزء بخلاف ضمير المفعول نحو ضربك والواو من الضماير
الساكنة حيث يضم ح لموافقة الواو والمضارع ما اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأتيت
اي ملابسة زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها نأتيت وناتي او اتين وانما عدل عن ترتيب
اتين لان فيه تفريقا بين حرفي التكلم وتقديما بحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف
الترتيب اذ الغايب متوسطة والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا ولكن تركيب اتين تناسب
المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحيته صفة
للحروف المذكورة فهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نأتيت اذ لا خفاء في بعده
عن هذا المقام في المعنى لانه من النأي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا
المقام جدا ولو جمعها بتركيب انيت من الاني لكان اولى ليكون على الترتيب من كل وجه لتقدم
الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون لنوعيه لوقوعه اي المضارع حال كونه مشتركا
بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والمراد به الاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون
المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد وتخصيصه
بالسين او سوف عطف على وقوعه اي لتخصيصه بسبب احد الزمانين كتخصيص النكرة باحد
الافراد بدخول لام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني بالقرينة فالهمزة الفاء
للتفسير للمتكلم حال كونه مفردا نحو افعل لتوافق صدر انا والنون له اي للمتكلم حال كونه
مقرونا مع غيره واحدا او اثنين او جماعة كان جمعا نحو نفعل لانه لما استوفيت الحروف
الثلث التي هي الاولى بالزيادة وهي حروف العلة ولحقها ما يناسبها بقي المتكلم مع غيره
بلا حرف فزادوا له حرفا مما يشبه حرف العلة وهو النون المشابه لها في امتداد الصوت
ولتوافق اول نحن والتاء للمخاطب مطلقا اي واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو تفعل
وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن لانها فرع الواو والواو مخرجها منتهى المخارج و
المخاطب منتهى الكلام وانما قلبت الواو تاء كما في تجاه وتخمة لئلا يلزم اجتماع الواوات كما في

مطلب في اشتراك المضارع

ووجل وللمؤنث والمثنيين غيبة اى حال كون المؤنث والمؤنثين ذوى غيبة نحو هند تفعل
والهندان تفعلان لان المؤنث الغايب يتعارض فيه اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة
تناسب الياء المتوسطة فى المخرج لان الغايب متوسط بين المتكلم والمخاطب والتانيث المستلزم
للفرعية تناسب التاء التى هى فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء فى الواحد والمثنى
والياء فى الجمع ولم يعكس لان التانيث الزم من الغيبة فاعتباره فى اللفظين المتقدمين
اولى والياء للغايب لتوسط مخرج الياء وتوسط الغايب بين المتكلم والمخاطب غيرهما
اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه وهو بالجر صفة الغايب
وفيه ان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او بدل وفيه انه لم يوصف مع النكارة والجواب ان
التقدير غايب غيرهما او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة النسخ وحروف المضارعة الزوايد
المذكورة مضمومة فى الرباعى اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج لانه
لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالف اول المضارع لمكان التباين بينهما وهذا من وظايف
التصريف ذكره ضمنا واستطرادًا ومفتوحة فيما سواه اى فى فعل سوى الرباعى وهو الثلاثى
المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كينفعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذى استدعاه
كثرة الاستعمال فى الثلاثى المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة احرف ولا يعرب من جنس
الفعل او انواعه وهذا قصر الافراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الامر الحاضر فى الاعراب
غيره لانه لم يوجد فى الغير مقتضى ولا شبه تام يخرجه عن اصله بخلاف المضارع فانه
يعرب لمشابهته الاسم مشابهة تامة فى اللفظ للموافقة فى الحركات والسكنات وفى
المعنى فى العموم والخصوص وفى الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة فى مررت برجل ضارب
ويضرب اذا لم يتصل بنون فالمفهوم ما سبق من الكلام فانه قال لا يعرب غير المضارع
فهم منه ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بوقت عدم اتصال نون التاكيد
او نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احديهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه

بدخولها يشبه الامر الداخل عليه هى نحو اضربن لانه اصل فى لحوق نون التاكيد واما نون الجمع
فلانه بدخوله يشبه الماضى لانه الاصل فى لحوق الضماير المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون
بضربا وضربوا لان الماضى فى لحوق الضماير الساكنة ليس باصل واعرابه اى المضارع رفع ونصب
وجزم مكان ما امتنع بسببه من الجر المختص به بالاسم فالصحيح احتراز عن نحو يدعى ويرمى ويرضى
ويحيى المجرد عن كل ضمير يتصل بارز ظاهر مرفوع صفة اخرى وكذا قوله للتثنية نحو يضربان
وتضربان والجمع سواء جمع مذكر او جمع مؤنث نحو يضربون وتضربون ويضربن وتضربن
والمخاطب المؤنث نحو تضربين بالضم خبر اى يعرب بالضمة رفعا نحو هو يضرب والفتحة نصبا نحو
لن يضرب والسكون جزما نحو لم تضرب مثل يضرب على حسب العوامل والمضارع المتصل
بذلك الضمير المرفوع البارز بالنون رفعا نحو يضربان ويضربون وتضربان وتضربون و
تضربين وحذفها اى النون نصبا وجزما نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربا ولن تضربوا
ولن تضربى ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربا ولم تضربوا ولم تضربى وذلك لانه لما امتزج
مع الضمير الساكن آخر الفعل فامتنع الاعراب لفظيا كان او تقديريا والضمير اسم على حدة
فلا يمكن ان يكون محلا لاعراب لفظ غيره على انه اسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا
يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فزيدت حرف بعده واعراب الفعل بذلك الحرف
وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من حروف العلة التى هى الاصل فى الزيادة للزوم اجتماع
حرفى العلة فاختير النون لشبهها بها فى امتداد الصوت فثبت فى الرفع وسقطت فى الجزم
سقوط الحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة كذلك وحمل النصب على الجزم للمواخاة
بينهما فى الخفة والضعف فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف
يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه فى باب الفصل جزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء
فاذا كان ضميرا متصلا كان فى كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم
ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة

فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسماً على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزءاً والمعتل
الآخر بالواو نحو يدعو والياء نحو يرمي والباء للالصاق والسببية او الاستعانة
بالضمة في الرفع تقديراً لثقل الضمة على الواو والياء وهو ظرف في المقدر او حال كون
الضمة مقدرة او عنيراً اي ملتبس بتقدير الضمة والفتحة في النصب لفظاً لاصالة الاعراب
اللفظي وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف في الجزم لان اجتماع السكونين محال وتقدير السكون
في الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق والتقدير في الفعل اذ اعراب الفعل ليس الا باعتبار
الصورة ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق في الصورة وليس له معنى حتى يعتبر الافتراق
بينهما في المعنى بخلاف مررت بغلامي فتنزل حذف حرف العلة التي هي اخت الحركة منزلة حذف
الحركة وجعل حذف الحرف سكوناً يكون عند العامل جزماً فان قيل فليجعل السكون اللفظي
في الجزم اعراباً كما يجعل الف مسلمان اعراباً دالاً على الفاعلية قيل يمكن ثمة اعتبار الاختلاف
بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث يفيد المعنى بعدها بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن
فيه ذلك لان سكون اللفظي صورة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى ولا
يزيد على الصورة شيء الا الاضافة الى العامل بلا تأثير فافترقا وظهور الاثر في التوابع يتحقق
في المسمى ايضا وان لم يظهر بين الاضافة الى العامل في حق المتبوع والمعتل الآخر بالالف
نحو يخشى ويرضى بالضمة رفعاً والفتحة نصباً تقديراً لان الالف لا يقبل الحركة والحذف جزماً
كما مر ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب اي كل ناصب والجازم اي كل جازم والرافع وقوعه
موقعاً يصلح للاسم وخبر كاد ايضاً واقع موقع الاسم لان اصل الخبر ان يكون اسماً وان هجر
هذا الاصل في كاد استعمالاً وقد يستعمل الاصل المهجور في قوله • فابت الى فهم وما كدت
ايباً نحو يقوم زيد فانه واقع موقع الاسم لان المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح
ان يبدأ كلامه بالاسم او بالفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح
للاسم وينتصب المضارع بان الملفوظة لشبهها بان الناصبة للاسم في المصدرية

والص

والمصدرية ولن قال الفراء لن اصله لا فابدل الالف نوناً وقال الخليل لا ان فقصر كايش و
علماء في اي شيء وعلى الماء وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما
بعده ولا منع عن تقدم معمولة عليه بخلاف ما في خبر ان والخليل يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة
بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكماً اذ هو وضع مستأنف وكذا قال الفراء حيث تغير لا
عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكد واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله
اذ الظرفية ونون عوض عن المضاف اليه وكي قيل كي واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما
وهذه الثلثة ينصب المضارع ملفوظات لشبهها بان في الاستقبال وان عطف على
بان حال كونها مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها ولام كي نحو سرت لادخلها ولام الجحود
وهي لام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم والفاء نحو زرني فاكرمك
والواو نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي
وذلك لان الثلثة الاول حروف جارة فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدراً بتقدير ان
المصدرية والاخيرة بمعنى الجار فاخذت حكم الجواز او بمعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد
بعدها والرابعة والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الانشاء فجعل مفرداً ليكون
من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن منك
زيارة فاكرام مني اياك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب
اللبن معه وكذا في ساير الامثلة فان الفاء للتفسير اي مثال ان مثل اريد ان تحسن الي
مثال للنصب بالفتحة وان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وان التي بعد العلم
الغير المأول بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية ايضاً فيجوز علمت ان يخرج زيد
بالنصب بمعنى ظننت هي المخففة خلافاً للفراء وابن الانباري من المثقلة لمناسبة
العلم في معنى التحقيق ولان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهي انسب بالعلم وابعد
من المصدرية الدالة على التوقع فاذا وقعت المصدرية بعدها لم يسبق الذهن اليها بل



الى المخففة فيلزم اللبس لا سيما في الموقوف والمنصوب فمنعت واما الظن ففيه وجهان حسنتم بعد
المصدرية عند بعدها عن العلم فتساوي المخففة في الملايمة فزاحمها في صحة الوقوع فيجوز
الوجهان واما التي ليس بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والشك والوهم
والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير ونحو حسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالوجهين على ان
الحسبان ظن غالبا واعلم ان ان بعد التخفيف تقاصرت حظاها فلا يقع مجرور الموضع فلا
يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وبمعناه من التيقن والتحقق
والانكشاف والظهور ونحو ذلك او بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم فلا يقال رجوت
ان سيفعل ولا سكت ان سيقوم وليست ان الواقعة بعد العلم هذه اي المصدرية لمنافاة
بينها وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم التيقن واما التي للتخفيف فتقع بعد العلم
او بعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لكان التنافي بين الشك
والتخفيف وفيه ان ذلك يتأتى في المثقلة ايضا وقد جاء شككنا انك خارج ولم يثبت انك
ذاهب وليت انك عابد والجواز ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحققه بل
على تأكيده والمبالغة كما هو واذا كان ان التي بعد العلم هي المخففة من المثقلة يجب فصلها
عن الفعل اما بالسين نحو علمت ان سيقوم وعلمت ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو
واعلم فعلم المرء ينفعه • ان سوف تأتي كل ما قدرا • او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او حرف
نفي نحو علمت ان لم يقم وان لا تقوم وشذ علمت ان تخرج بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد
ان التي بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع
كليهما بعده فيجري في ان بعده كلا الوجهين واما التي بعد غيرهما فمصدرية لا مخففة
نحو رجوت ان يفعل وخشيت ان لا تفعل ومثال لن نحو لن ابرح ومعناها نفي المستقبل
لا نفي الحال نفيا مؤكدا لا ابدا كما قال بعضهم والا لكان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا

ولن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي تناقضا ففي الطلاقة نظر وقوله معناها الخ جملة مستأنفة
ومثال اذن مبتدأ وقوله مثل اذن يدخل الجنة خبره وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ
محذوف اي وهذا اذا لم يعتمد الخ والجملة معترضة لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا
لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اي عمل اذن ونصب اذن حاصل وقت عدم اعتماد
ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون ح قوله مثل اذن يدخل الجنة خبر مبتدأ
محذوف اي مثاله كذلك لكن للوجه الاول وفق حيث قال في مثل كذا ولن مثل كذا
فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي ان لم يكن ما بعدها
من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد بكونه خبرا له نحو انا اذن اكرمك وقد نصبح او
جزاء الشرط السابق نحو ان تأتني اذن اكرمك او جوابا للقسم السابق نحو والله اذن لا افعلن
ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء فانه اذا
اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا يقدر ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها
فصار كان لم تسبقها والتعليل بلزوم توارد العاملين لا ينافي في الخبر وجواب القسم على انه
لا ضير فيه لامكان العمل باعتبارين وكان شرط آخر لعمل اذن الفعل مستقبلا لا حالا
بخلاف اذن اظنك كاذبا لانه انما عمل لمشابهته في الاستقبال فاذا فات الشبه
فات العمل مثل قولك لمن قال اسلمت اسلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل الا
الاستقبال واذا وقعت اذن بعد الواو نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك بالرفع
وقرئ في غير المشتهر بالنصب ايضا او الفاء نحو قولك في جواب من قال انا اتيك فاذن
اكرمك فوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقبال المعطوف
والرفع لاعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف ومثال كي نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال
المذكور والجملة مستأنفة وحتى اذا كان الفعل بعدها مستقبلا لا حالا نحو مرض

حتى لا يرجونه وقوله اذا خبر مبتدا محذوف اى وهذا اذا كان كذا او الجملة معترضة بين المبتدا
والخبر او خبر حتى بتقدير مضاف اى وحكم حتى حاصل وقت كون بعدها كذا بالنظر الى ما
قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم او لا بمعنى كى اى للغرض والسببية
وهو خبر مبتدا محذوف اى هو بمعنى كى والجملة معترضة او بمعنى الى اى للغاية وفى جعل
حتى بمعنى الى تسامح لان ان مقدرة لا داخلة فمعناها نحو خبر قوله حتى او خبر مبتدا
محذوف اسلمت حتى ادخل الجنة والجنة مستقبل بالنظر الى الاسلام وزمان التكلم ايضا
وكنت وفى اسان كنت هنا نظر سرت حتى ادخل البلد دخول البلد بالنظر الى ما قبله وهو
السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا واسير حتى اى الى ان
تغيب الشمس فان الفاء للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد المذكور او نتيجة للتقييد
بقوله اذا كان مستقبلا فان اردت الحال اى زمانها تحقيقا اى محققة اى زمان
التكلم او حكاية اى محكية بان تحكيه حالا ماضيا بحيث كانك تتكلم فى تلك الحال او تجعل
تلك الحال موجودة وقت التكلم كانت حتى حرف ابتداء لاجارة ولا عاطفة اى ما بعدها
كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما اذا وقع بعدها شرطية مستانفة
نحو حتى اذا جاء امرنا الاية والاية بذلك ان يقدر بعدها مبتدا حيث لا يطرد فى نحو
زلزلوا حتى يقول الرسول فيرفع المضارع لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى
كون ما قبلها سببا لما بعدها ليفيد الربط والاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى
نحو مرض فلان حتى لا يرجونه بيان حاله فى صيرورته بحيث لا يرجون حيوته والمرض
سبب لذلك فرفع الفعل حيث لم يسقط النون ومن ثم اى لاجل ان حتى عند ارادة الحال
حرف ابتداء لاجارة امتنع الرفع فى كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة اى وقت تحقق الناقصة
حيث يكون كان بلا خبر وفى اسرت حتى تدخلها اى كى تدخلها لانه لو رفع لكان الدخول
حالا مقطوعا به والسير المستفهم عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون المسبب مقطوعا به

مع الشك فى السبب وجاز فى التامة وقت تحقق التامة تركيب كان اى وجد سيرى حتى ادخلها الآن
حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضره كون حتى ابتداء وكون ما بعدها مستانفا وجاز ايهم اى
الرجال او وكذا ايهم لم يحذف الفعل او يحذف الخبر وليس بعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها
لعدم صلاح تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه سار حتى يدخلها الآن لان الدخول
مسبب التيسر وكلاهما مقطوعان وانما الشك فى الفاعل ونظيره لام كى فى مثل تركيب اسلمت لكى ادخل
اى لان ادخل الجنة فان قيل اللام فى امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويريد الله ليبين لكم رايه اضمر بعدها ان
كذا فى الشرح وصرح بذلك فى الكشاف ايضا ولم يذكرها المص فى الحروف التى تضمر بعدها ان
قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كى ويكون المعنى امرت بالعدل لا فعل العدل ويريد الله ذلك
اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة واطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذلك
اى ذكر ما ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المص اختار هذا والاولى ان يقال انها ملحقة بلام كى
فى كونها داخلة على المراد والغرض واكتفى بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقة
بحيث يتناول لام كى ولام الجحود ولام الزايدة وهو الاصوب ومثل لام الجحود الجحود الانكار
سميت بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار لام تاكيد خبر مبتدا او محذوف اى وهى لام تاكيد
والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود وعلى هذا قوله مثل وما كان خبر مبتدا محذوف
بعد النفى ويتعلق بقوله لكان من حيث الاستعمال لفظا كما فى المتن او معنى نحو لم يكن ليفعل
وكان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها لا يوقلها وقيل انه
لو كانت كذلك لما اختصت بخبر كان المنفى مثل وما كان الله ليعذبهم فان قيل صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اى وما كان الله ذا
تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال اجاز

الحمل بصورة الفعل كذا في بعض الشروح وفيه نظر والفاء التي يضمر بعدها ان ملتبس بشرطين
احدهما السببية اي كون ما بعدها سببا لما قبلها الا انها لعدول من الرفع الى النصب
للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا
يحتاج الى الدلالة عليها والجملة صفة شرطين او مستأنفة والثاني اي ثاني الشرطين ان
يكون قبلها احد الاشياء الستة امر نحو زرني فاكرمك او نهي نحو لا تشتمني فاضربك او
استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا او تمن نحو ليت لي مالا
فانفقه او عرض بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا لبعد تقدم الاشياء الخ وانما
ترك التخصيص نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع
اياتك والترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص ولعله
يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا يؤاخذني
فاصل لان الاول مندرج في النفي معنى والثاني اذا اريد به التمني وان كان على صيغة الترجي فيما
والثالث مندرج في الامر والنهي لكونهما على لفظهما غالبا فان قيل الغرض على لفظ الامر
مولد منه فالذكره على حدة قيل معناه غرض المخبر كذا افادة الاستاذ العلامة ابراهيم بن
التشريفين جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب المفصل وهذا المعنى معنى مقصود بنفسه من
شانه ان يأتي بكل كلام خبرا وانشاء لكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الامر لا
منه كذا في المفتاح فاعتبر لفظا على حدة باعتبار المعنى وان كان مندرجا في الاستفهام
اندراجا لفظيا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوي بخلاف التخصيص لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي والدعاء طلب فيندرج في صيغ الطلب من الامر والنهي ولعاكف
قوله • سأترك منزلي لبني تميم • والحق بالحجاز فاستريحا • بدون تقدم احد الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي يضمر بعدها ان ملتبس بشرطين الجمعية خبر مبتدأ محذوف
اي هما الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي مثل احد الامور الستة وفيه اللهم الا ان

يقال ان المثل مقحم اي يكون قبلها احد الاشياء الستة المذكورة او مثل الواقع قبل الفاء
في كونه احد الاشياء الستة وذلك لانهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع
بعدها ليدل تغيير اللفظ على تغير المعنى واشترطوا تقدم احد الامور الستة لبعد تقدم
الانشاء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء فتقدير زرني وازورك اي ليجتمع
الزيارتان ولا ياكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع بينهما واتأكل السمك وتشرب اللبن
اي اتجمع بينهما ولا تأتيني وتحدثني اي لا يجتمع بين الاتيان والتحديث وليتك تأتيني وتحدث
اي ليتك تجمع بينهما والا تنزل بنا وتصيب خيرا اي الا تجمع بينهما وأو التي يضمر بعدها
ان ملتبسة بشرط افادة معنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي والاضافة بمعنى اللام
وفي ادخال الى في معناها تسامح لانها مقدرة بعدها لا داخلة في معناها والعاطفة
اي حكم العاطفة في باب اضمار ان حاصل اذا كان المعطوف عليه اسما اي وقت كون المعطوف
عليه اسما نحو قوله • سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا
نصب تسكب بعد الواو العاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان
اريد العاطفة على الاطلاق كان ذكرا في التفصيل لما لم يذكره في الاجمال السابق وان
اريد العاطفة من الحروف المذكورة اي حتى والفاء والواو واو وكان تفصيلا لحكم
ما ذكر لا بيانا لقسم آخر لم يذكره قبل ولم يتناول ثم نحو اعجبني ضرب زيد ثم يشتم فان
التنصيص في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر وليس كذلك لما عرفت قيل ويجوز
اظهار ان مع لام كي نحو جئت لان يكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت
لان تقوم ومع العاطفة اعجبني قيامك وان تذهب لانها تدخل على الاسماء الصريحة في نحو
جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه وردف لكم فيصح ان يدخل على الفعل مع ان
بخلاف حتى بمعنى كي لانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود
لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان المنفي اذا كان فعلا واما الفاء والواو واو

فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
كعوامل النصب فلم يظهر بعدها ويجب اظهار ان مع لا في اللام نحو لئلا يعلم اهل الكتاب
تحرزا عن اجتماع اللامين ويجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في
المفتاح في قسم النحو ان كلما الزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة
الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف
وحرفا الاستقبال لجريانهما مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته
ولام الامر ولا التي في النهي لانهما يشبهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه عن اصله
حيث ينقل من الحال الى الاستقبال ويخرجه عن القطع الى الشك وكذا ينقل لام الامر ولا في
النهي من الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء وكلم المجازاة اي كلمات الشرط الدالة
على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببة لها فالكلم جمع كلمة او جنس كما عرفت
وهي ان نحو ان يكرمني اكرمك وانما عملت ان للاختصاص بالفعل كما ذكرنا في لم ولما وعمل غيرها
لتضمنها اياها ومهما نحو مهما تاتيني اتك واذما واذاما نحو اذما او اذاما تاتني اكرمك
وحيثما نحو حيثما تجلس اجلس واين نحو اين تذهب اذهب ومتى نحو متى تخرج اخرج ومن نحو من ياتني
اكرمه ومن تمرر امرر وما نحو ما تصنع اصنع واي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وانى
نحو انى تذهب اذهب واما الجزم مع كيفما فشاذ اي فهو شاذ لم يجئ في كلامهم على وجه
الاطراد ويجزم المضارع بان حال كونه مقدرة ستعرف من بعد فلم الفاء للتفسير قلب
المضارع اضافة المصدر الى المفعول ماضيا مفعول ثان وتقليبه اي المضارع نحو لم يضرب
ولما مثلها اي مثل لم في قلب المضارع ماضيا منفيا وفيها معنى التوقع اي ينفى بها فعل
مترقب متوقع ويختص لما دون لم بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي نفيا ممتدا من زمن
الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركب الامير وجوازا اي ويختص بجواز حذف الفعل نحو قاربت
المدينة ولما اي ولما ادخلها ولام الامر اللام المطلوب صفة سببية للام بها اي باستعانتها

مفعول ما لم يسم فاعله ح

الفعل الاول سببا وكون ح

او بواسطتها الفعل ولا النهي لا المطلوب بها الترك وكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء
يدخل اي كلم المجازاة على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي كون
الفعل الثاني مسببا وقيل للتلازم بينهما فلا يرد نحو وما بكم من نعمة فمن الله ويسميان اي
ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة والجملة عطف على يدخل والضمير العائد الى المبتدا
محذوف اي يسميان عند دخولها او معترضة لبيان الاصطلاح شرطا اي يسمى الفعل
الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثاني والفعل الثاني جزاء من حيث انه يبتنى على
الاول ابتناء الجزاء على الفعل وفيه لف ونشر فان كان اي الفعلان مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او كان الفعل الاول مضارعا والثاني ماضيا فخبر كان محذوف نحو اني وقيار بها لغريب
والاول عطف على المضمر المرفوع المتصل وهو ضمير كان بلا تاكيد لمكان الفصل فالجزم اي
فجزم المضارع متعين لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه
معربا ان كان الاول مضارعا واما الماضي فمبني فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان تزرني زرتك
وهو ضعيف الوجود في الشرطية لانه في الصورة سببية المستقبل للماضي على ان تاثير
الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح
وفيه نظر وان كان الفعل الثاني مضارعا دون الاول فالوجهان جائزان اي ففيه الوجهان
نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول واذا كان الجزاء شرع في تفصيل مواضع دخول
الفاء وعدمه ماضيا واقعا بغير قد في الاثبات ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما
ولا في النفي حيث يجب الفاء نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس وان
تزرني فما اهنتك وان اتيتني فلا اضربك ولا اشتمك وترك ذكرهما ولا بتغير الحكم
ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذا القيد لكنه ينافيه قوله او معنى لان ذلك
في المضارع مع لم وذلك بمعنى الماضي المنفي اللهم الا ان يقال لم اخرج بمعنى انتفى خروجي

فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى لفظاً لتفصيل الماضي او معنى نحو ان خرجت لما خرج لم يجز
الفاء لتأثير حرف الشرط في المعنى حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط
بالفاء اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلاً غير مصدر بالسين او سوف ولن وغير مصدر
بلا اذا كان ماضياً ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيه
كل ذلك وان كان الجزاء مضارعاً مثبتاً نحو وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد
فينتقم الله او منفياً بلا نحو ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بايات ربه فلا
يخاف بخساً واحترز بقوله منفياً بلا عن المنفي بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضياً
معنى وعن المنفي بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى وفي اطلاقه نظر
حيث يمنع ترك الفاء في المضارع مصدراً بالسين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع
بالمانع والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه فالوجهان جائزان
او ففيه الوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه
كما يؤثر في الماضي فتولى بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال
فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قوياً والا اي وان لم يكن كذلك
اي لم يكن ماضياً بغير قد ونحوها من الحروف لما يعتبر لفظاً او معنى فيمتنع الفاء ولا
مضارعاً مثبتاً بغير السين او سوف او منفياً بلا بل كان ماضياً مع قد او ما او لا او
مضارعاً مع السين او سوف او منفياً بلن او جملة اسمية او امراً او نهياً او دعاء
فالفاء واجب لان الادات لم يؤثر فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظاً
حيث لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما وقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها على ضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكرها واما
نحو قوله تعالى فاذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا
فيه ظرفية لا شرطية ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية الا فعلية او موضع الفاء

وفي محلها نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لكون اذا
المفاجاة للتعقيب كالفاء ولان اذا لا يدل على المفاجاة الا وهي مبني على حدوث
امر عادة فاشبه الجزاء فلهذا قارنت الفاء غالباً وان مقدرة بعد الاشياء الخمسة
الامر وبعد بعض مواضع النهي فيما اذا كان التسبب له ترك الفعل نحو لا تفعل الشر يكن
خيراً لك بخلاف لا تدن من الاسد يأكلك فانه لا يجوز لان سبب الاكل الدنو والمنفي
لا يدل على الاثبات خلافاً للكسائي فانه جوزه وكذا الحال في لا تشتمني يكن خيراً لك
ولا تشتمني اشتمك لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي الثاني والاستفهام نحو هل
عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالاً انفقه
لان المعنى ان تكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيراً لان المعنى ان تنزل
بنا تصب خيراً ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقاً لانه خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير
الشرط سواء قدر مثبتاً او منفياً يوجب التردد فيه فتنافيا فان اذا قصد السببية
اي قصد كون ذلك الامر واخواته سبباً لمضمون هذا الفعل فيتأتى معنى الشرط مثل
اسلم تدخل الجنة اي اسلم تدخل الجنة فهو جواب الامر بغير الفاء ولا تكفر تدخل الجنة
اي لا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار لانه ان قدر الشرط على وفق اللفظ
منفياً فسد المعنى لان ترك الكفر ليس بسبب لدخول النار وان قدر مثبتاً كان
تقدير المثبت لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات خلافاً للكسائي فانه
اجاز تقدير الاثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتب المسبب وليس ببعيد لو ساعده
نقل لانه دليل الامتناع التقديري اي تقدير الكلام ان لا تكفر بتقدير المنفي على وفق
لفظ النهي ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك كما عرفت الان الامر صيغة
يطلب بها اي بتلك الصيغة الفعل من الفاعل احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من
مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول المخاطب احتراز

عن امر الغايب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جازم
كلمه بضرب بحذف حرف صفة اخرى لصيغة اى صيغة ملتبسة بحذف حرف المضارعة
من المضارع المخاطب ولا يرد فليفرحوا لشذوذه وقوله بحذف الخ قيد واقعى لا
احترازى كما في بعض الشروح هو احترازى عن صه ومه وحكم آخره اى آخر بناء الامر
حكم المجزوم اى مثل حكم آخر المجزوم او حكمه حكم المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط
نون الاعراب وحذف حرف العلة اى هو موقوف اى مبنى على السكون عند البصرية
وعند الكوفيين مجزوم حقيقة فان كان ما بعده بعد الحذف ساكن وليس بعطف
على الشرط او حال او ما يجيء اى بزيادة اربعة احرف احترازا عن نحو اكرم زدت همزة وصل
مضمومة صفة همزة ان كان بعده ضمة للموافقة ومكسورة فيما سواه اى في لفظ سوى
ما كان فيه بعد الحذف ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة ففي الكسرة للموافقة و
في الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وقفا مثل
ذكر النظاير على وجه اللف والنشر اقتل مثال لما كان فيه بعد الحذف ضمة اضرب
معطوف بحذف العاطف مثال لما كان فيه بعد الحذف كسرة اعلم مثال لما كان فيه
بعد الحذف فتحة وان كان الفعل رباعيا اى ذا اربعة احرف نحو يكرم فمفتوحة همزة
الامر منه مفتوحة مقطوعة نحو اكرم لانها همزة باب الافعال وهي مقطوعة فعل ما لم
يسم فاعله اى الفعل الذي لم يسم فاعله فاضافة الفعل اليه بيانية من اضافة العام
الى الخاص او فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله فالاضافة بادنى ملابسة وهذا
تقسيم اخر للفعل الى المعروف والمجهول وقوله لم يسم يصلح مثالا لما لم يسم فاعله
هو ضمير فصل ان كان ما موصولة ومبتداء مضمر لا فصل ان كان ما موصوفة لكان ما
ما اى فعل خبر هو او خبر قوله فعل ما لم يسم فاعله واذا كان خبر هو فقوله ما لم يسم
الخ خبر مبتداء محذوف اى هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله وقوله كذا جملة مستانفة

حذف فاعله بعد بنائه للمفعول فلا يرد عليه نحو ضرب بنى وضربت زيدا على قول الكسائي
ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وقد حذف من ابصر لانه لا يغير صيغته
ولا يكون مبنية للمفعول فان كان بيان تغير الصيغة وهذا من وظايف التصريف فذكره
في النحو ضمنا ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره نحو ضرب واكرم واستخرج ودحرج و
تدحرج عند لبس وانما غيرت الصيغة دفعا للبس واختير التغيير للفرع واختير هذا
النوع من التغيرات لان معناه غريب فيختار له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
خروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على
غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد
حصول الدلالة ويضم الثالث لئلا يلتبس الماضي المجهول بالامر عند الدرج والوقف نحو
فانتعل وانفعل مع همزة الوصل اى فيما فيه همزة الوصل نحو افتعل واستفعل ويضم
الثاني حال كونه مقرونا مع التاء الزايدة في اوله نحو تكلم وتعامل وتدحرج لئلا
يلتبس بالمضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة خوف مفعول ما له ليضم للبس
اى لبسه بالامر في الاول والمضارع في الثاني كما عرفت ومعتل العين فقط بخلاف
نحو طوى وروى من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في
روى ويطوى الافصح قيل وبيع اصلهما قول وبيع فاعل بنقل الكسرة من
العين لاستثقالها وابدل الواو وقوله بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها و
جاء الاشمام وهو ان ينحى بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء نحو الواو وهذا هو
مراد القراء والنحاة في هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط
خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام في الوقف قال الغرض من
الاشمام الايذان بالاصل الذي اختير لغرض فلم يجيء الاشمام في بيض لانهم قصدوا
باتيان هذا الوزن عرضا لا يتاتى الا به فارادوا بمجيء الاصل عند تغيره ولا كذلك

والضم

في بيض والواو فقيل قوله وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها وشبه في الوجوه الثلثة المذكورة او فيما ذكر من القلب والاشمام باب اختير
وانقيد اي الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال الكائن المشاركة
في العلة دون المعتل العين من باب الاستفعال وباب الافعال نحو استخير اصله استخور
واقيم اصله اقوم حيث لم يجئ الا اخلاص الكسرة دون الاشمام والضم لسكون ما
قبل حرف العلة فيهما اصلا واذا كان الفعل مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
حملا على الماضي وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة نحو يضرب
ويكرم ويستكرم ويستخرج ويدحرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين
حال كونه الفا او غيره ينقلب بجعله بمعنى يصير نحو يقال ويغاث ويستغاث وذلك لما
عرفت من قواعد التصريف ان كل موضع يفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقل الحركة
الى الساكن وابدل المنقول عنه بالالف ابدالا مطردا على الوجوب اذا عريت عن
الموانع المتعدي وغير المتعدي تقسيم آخر للفعل باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه
اي من الافعال المتعدي وغيره او هذا بيان المتعدي وغيره فالمتعدي الفاء للتفسير
ما يتوقف فهمه ولا يرد الفعل المبهم المتوقف على التمييز نحو طاب زيد نفسا لان
المتوقف ثمة نسبته لا فهمه ولا يرد ايضا توقف الفعل على الظرف لانه مما يتوقف عليه
وجود الفعل لازما كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل
بخلاف المفعول به ولهذا لم يقل ما يتوقف وجوده ولا يرد ايضا الافعال الناقصة
لتوقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد متعلق هو فضلة وهذا عمدة وفيه انه يشكل
علمت ايضا عمدة وفيه انهما فضلتان بجواز تركهما معا بخلاف خبر الافعال الناقصة
او يقال لم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هي لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر لا
هو اسنادها وانما هي بمنزلة الظروف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في

الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس
وهي ليست مما يتوقف على متعلق وانما يتوقف كيف قدر ذلك المتعلق على مفهوماتها على
متعلق خاص اي لا يتم معناه بدون متعلق كضرب فان الضرب لا يتم بدون المضروب
كذا المتعدي بواسطة الحرف كرغبت اليه واعرضت عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان
ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعروض عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف
نحو ذهبت فانه تام بدون تعلق متعلق الا ان يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب فيكون
متعديا بالعارض وغير المتعدي بخلافه اي المتعدي او بخلاف ما يتوقف
فهمه على متعلق كقعد والمتعدي يكون متعديا الى واحد كضرب ومتعديا الى
اثنين ثانيهما غير الاول فيما صدقا عليه كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما واعلم وثانيهما
هو الاول فيما صدقا عليه نحو علمت زيدا فاضلا ومتعديا الى ثلثة اي الى ثلثة مفاعيل
كاعلم واری وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث نحو اعلمت واريت وانبأت ونبأت واخبرت
واحدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال الى افعال القلوب وهذه
الافعال مفعولها الاول كمفعول اعطيت في الاحكام وانما يقع لعطيت مضافا اليه لانه
بتاويل اللفظ ومفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت في الاحكام افعال القلوب
ويسمى ايضا افعال الشك واليقين ظننت وحسبت وخلت وزعمت قدم افعال
الشك على افعال اليقين لغلبة الشك وتقدمه وجودا او علمت ورأيت ووجدت
واحصار افعال القلوب في السبعة اصطلاحي واستقرائي تدخل هذه الافعال
الجملة مستأنفة او خبر افعال القلوب على تقدير ان يكون ظننت الخ بدلا على الجملة
الاسمية لبيان ما اي شك او يقين هي اي تلك الجملة صادرة او ناشئة عنه او
لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشئة عنه من علم او ظن او حسبان ونحو ذلك كذا
في الشرح وفي بعض النسخ عنه اي لبيان صفة هي عند الموصوف من علم او ظن

فنصب الجزئين اى جزئى الاسمية على انهما مفعولاهما ومن خصايصها اى افعال القلوب
انها اذا ذكر احدهما اى احد المفعولين فيها بحذف الضمير اويقال معنى قوله احدهما
احد مفعوليها فلا حاجة الى حذف الضمير بخلاف ما اذا لم يذكر كلاهما نحو من تسمع يخل
وقوله تعالى ظننتم ظن السوء ذكر الاخر اى من خصايصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر
احد مفعوليها لانه لو اقتصر على الثانى يلزم ذكر الشئ بدون ما هو توطية ووسيلة
ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطية وترك المقصود ولان كلا المفعولين
بمعنى مفعول واحد اذ علمت زيدا فاضلا بمعنى علمت فضل زيد وكان ذكر احدهما
وترك الآخر بمنزلة ذكر البعض من مفعول واحد وترك البعض الآخر وقوله تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا
بحذف المفعول الاول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قليل بخلاف باب اعطيت اى هذا ملتبس بمخالفة
باب اعطيت فانه يجوز ان يقول اعطيت زيدا وسكت واعطيت درهما وسكت ومنها
اى من خصايصها انها اى افعال القلوب يجوز فيها الغاء اى اهمال عملها لفظا ومعنى
اذا توسطت او تأخرت اى وقت توسط افعال القلوب بين مفعوليها او تأخرها عنهما
لاستقلال علة جواز الالغاء او الالغاء الجزئين كلاما حال او تمييز فيتنفعل عن التاثير
عند ضعف العامل بالتأخر عن كلاهما او عن احدهما لكان استقلالهما كلاما ويمكن
ان يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان بخلاف اعطيت اى وهذا ملتبس بمخالفة
باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسط او تأخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين
لعدم صحة الحمل مثل زيد علمت قايم والفعل ح بمعنى المصدر الواقع ظرفا نحو زيد قايم
فى علمى وهذا مثال التوسط ومثال التأخر نحو زيد قايم علمت ومنها اى من خصايص افعال
القلوب انها تعلق وجوبا اى يمنع عن العمل لفظا ويعمل معنى بدليل صحة العطف بالنصب
وهو ماخوذ من تعليق المرأة وهو ان يدعها زوجها من غير طلاق فلا هى ذات زوج ولا

فارغة قال الله تعالى ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند
تعليقها لا هى ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة ويونس لم يجعل التعليق من خصايصها
بل جوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار وما قتلت ايهم فى البيت قبل حرف
الاستفهام اى اذا دخل اداة الاستفهام ولو متضمنة على معمولها او ما اضيف اليه معمولها
نحو علمت ازيد قايم وقوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت غلام اى الرجلين قايم واعلم
ان التعليق بالهمزة على اتفاق وهل مختلف فيه واما نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية
بينة ويسألونك ماذا ينفقون فليس من التعليق بل بتقدير القول اى سل بنى اسرائيل و
اذا ويسألونك قائلين او بتأويل المفرد نحو سل بنى اسرائيل جواب هذا السؤال ويسألونك
جواب هذا السؤال فهى فى محل النصب على انها مفعولها وهى بعد افعال القلوب ايضا
مأولة بالمفرد ولكنها قايمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا نحو سكت
فى زيد هو كريم اى فى كرمه وقبل حرف النفى الداخل على معمولها واللام الداخل عليه نحو علمت
ما زيد منطلق وعلمت لزيد منطلق واما دخولها على المفعول الثانى فلا يوجب التعليق
فى الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وهو ليس بقوى
وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة يقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء
صورة الجملة والفعل اوجب تغيرها الى نصب الجزئين فوجب التوفيق باعتبار احدهما
لفظا والاخر معنى مثل علمت ازيد عندك ام عمرو وذكر مثال التعليق بالاستفهام فقس
عليه مثال الخوبير ومنها انها يجوز مبتدأ متقدم الخبر ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين لشئ واحد اى ضميرين هما عبارتان عن شئ واحد لانه مفعولها الاول غير مفعول
حقيقة بل توطية فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال مثل علمتنى
منطلقا وقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا ويلحق بها عدمتنى وفقدتنى ولا يجوز ضربتنى و
لا شتمتنى بل ضربت نفسى وشتمت نفسى ولبعضها اى ولبعض هذه الافعال معنى

غير المعنى الذي تعدى به الى المفعولين يتعدى به اي بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط
لا مع بقائها من الافعال القلوب ولو لم يفيد بذلك ايورد عليه زعمت بمعنى قلت فان قلت
رايت اذا كان من هذه رؤية العين فهو بمعنى ابصرت فليس من افعال القلوب فالجواب انها
وان كانت للابصار فمعناه ايضا العلم بالحاسة فلم يخرج من معنى العلم وظننت بمعنى اتهمت
وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان الافعال القلوب لكنه لا يتعدى الى مفعولين استعمالا
واختصار افعال القلوب باستعمال الاعقلي ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت
وحسبت بمعنى صرت احسب اي اشقر الشعر وخلت بمعنى صرت ذا خال اي خيلاء وزعمت
بمعنى كفلت به وعلى هذه المعاني لا يقتضي الا مفعولا واحدا الافعال الناقصة تقسيم اخر
للفعل باعتبار التام والناقص ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها
تامة ما اي فعل وهو كالجنس وضع لتقرير اي تثبيت الفاعل على صفة وتلك الصفة هي
الخبر وهذا القيد احتراز عما سواها من الافعال والظرف مستقرا وملغى وهي اي الافعال
كان وصار وقد يرادف صار نحو آل ورجع وحال وهان واستحال وتحول و
انقلب سماعا دون القياس وان كان بمعنى تحول يجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل
واصبح واضحى وامسى وظل وبات وآض اي رجع وعاد اي صار وغدا اي كان في الغداة
وهو ما قبل الزوال وراح اي كان في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولو كانا
بمعنى رجع في الغداة ورجع في الرواح او دخل في الغداة او دخل في الرواح كانا تامين
ومازال ومانفك ومافتئ ومابرح اصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى ما انفصل
لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا اخواته
فنصب بنصب كان ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس
قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز
تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة

ويعمل زيد عالما اي صار عالما كاملا وقد للتقليل جاء تركيب ما جاءت حاجتك على ان ما
استفهامية وجاءت ناقصة وضميرها اسمها وحاجتك خبرها وانث ضميرها باعتبار الخبر
كما في من كانت امك واول ما قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضه حين جاءهم رسولا من علي رضه
وقول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت الشفرة كانها حربة قال الاندلسي لا يتجاوز بهما
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملته العرب واطرد بعضهم قال الاقيص والاول اطرد جاء نحو
البر قفيزين ولا معنى بجعلها حالا حتى يفيد انه جاء في هذه الحالة ولا يطرد قعد فلا يقال
قعد كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعدت كانها حربة بل يدخل الافعال والجملة مستأنفة
على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر اي خبرها حكم معناها اي معنى الافعال من مضي وانتقال و
دوام وتوقيت فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وسمي المرفوع بها اسما اولى
من تسميته فاعلا وتنصب الجزء الثاني اي رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه
او هو مثل كذا فكان اي فكلمة كان او لفظ يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها وتحققه
حال كونه ماضيا دائما كان الله غفورا رحيما او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر و
بمعنى صار نحو كان من الكافرين اي صار عطف على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها اي في
كان ضميرها الشان نحو كان زيد قائم اي كان الشان ويكون تامة اي يتم بالفاعل ولا
يحتاج الى الخبر بمعنى ثبت نحو وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة اي ان وجد او ثبت ذو عسرة
وزائدة سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وقوله تعالى لمن كان له قلب يتوجه
الى الوجوه الاربعة وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اي انتقل من الفقر
الى الغنى واصبح نحو اصبح زيد صائما وامسى نحو امسى زيد مسرورا واضحى نحو اضحى زيد حزينا
لاقتران مضمون الجملة الواقعة باوقاتها اي الاوقات التي يدل عليها هذه الافعال من الصباح
والمساء والضحى فاضافة الاوقات اليها لادنى ملابسة وبمعنى صار نحو اصبح زيد
غنيا اي صار وهو عطف على الجملة الظرفية السابقة ويكون هذه الثلثة تامة بمعنى الدخول

فى الاوقات وظل نحو ظل زيد مسرورا وظل وجهه مسودا وبات نحو بات زيد مسرورا او
يبيتون لربهم سجدا لاقتران مضمون الجملة الواقعة بعدهما بوقتيهما اى بوقتى هذين الفعلين
من النهار والليل وانما فصلهما عن الثلثة السابقة لمكان الافتراق فى قلة مجيئهما تامين
بخلاف تلك الثلثة ولذا لم يذكر مجيئهما تامين نحو ظل الليل لمكان كذا وبت مبيتا طيبا و
بمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وهو عطف على الظرفية ومازال وما
برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها اى دوام خبر هذه الافعال لفاعلها مذ قبله ظرف
الاستمرار ويلزمها اى هذه الافعال النفى ان كان ماضيا فبما او لا وان كان مضارعا فلم اولن
اولا اوما وما دام ما مصدرية وفيما سواه من اخواته نافية والمضاف الذى هو الذ
محذوف اى مدة دوام قيام زيد مثلا لتوقيته امر لان المصدر قد يجعل حينا عن ثبوت
خبرها لفاعلها وفى تأنيث ما دام نظر فان تأنيثه لا ينافى بتأويل الكلمة ولا بتأويل اللفظة لا
كلمة ما على حدة ولذا ذكر ضمير احتاج وضمير لانه ظرف اللهم الا ان يجعل كلمة واحدة على سبيل
التجوز ومن ثمه اى ومن اجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج لفظ
ما دام الى كلام لانه ظرف بدل من قوله او يقال الظرفية علة الاحتياج الى الكلام وكونها
دام للتوقيت علة لكونه ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يرد ما اورد من تعليق
العلتين بفعل واحد وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى فى زمان الحال نحو ليس زيد قائما
اى قيامه منتف الان وقيل لنفى مضمون الجملة زمانا مطلقا غير مقيد بكونه حالا او غيره
اى سواء كان نفيه حالا او غيره ويجوز تقديم اخبارها اى الافعال الناقصة كلها اى كل
الافعال الناقصة او كل الاخبار تأكيدا او بدلا او تأكيد المضاف اليه على اسمائها كتقديم خبر
المبتدا بل مجالها فى التقديم اوسع حيث يتقدم معرفة ظاهر الاعراب بخلاف المبتدا
لمكان اللبس وهى اى الافعال الناقصة او اخبارها وفيه ان قوله وهو من كان الى اخره
يأباه وفيه يمكن اصلاحه بحذف مضاف فليتأمل فى تقديمها اى تقديم اخبارها عليها اى على

الافعال

اى على الافعال الناقصة على ثلثة اقسام قسم مجرور بدلا او مرفوع خبر محذوف المبتدا يجوز
تقديم خبره عليه او تقديمه على الافعال الناقصة وهو اى هذا القسم من كان بالغا او واصلا
الى راح لكون العامل فعلا يصح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنعه وفى الحكم بانظر لانها
ان كانت استمرارية يلزم خروج راح وكونها اسقاطية لا وجه لها لعدم دخول ما بعدها
فيما قبلها حتما وجعلها بمعنى مع يأباه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية والقول بزيادة من
ينافيه الاثبات وجعلها بمعنى حتى يأباه عدم كون راح مما ينتهى به الافعال الناقصة او عنه
والجواب ان ما بعد الى هنا داخل فيما قبله بالدليل وهو الحصر وقسم لا يجوز تقديم خبره عليه
او تقديمه على الافعال الناقصة وهو ما اى فعل فى اوله ما نافية كانت او مصدرية لتحقق
المانع لان كليهما يمنع تقديم ما فى خبرهما عليهما خلافا اى يخالف هذا القول خلافا لابن كيسان
فى غير ما دام لعدم المانع معنى لتأويله بالمثبت فما زال عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وفيه
ان صورة ما يستحق الصدر كافية فى المنع وقد تحققت وان كان المعنى على الاثبات واما فى
ما دام فيوافق ابن كيسان وغيره فى عدم التقديم لتحقق المانع لفظا وقسم مختلف فيه و
قول ابن كيسان فى القسم الثانى خلاف لا اختلاف فلا يندرج فيه وهو ليس فقد قيل حكمه
حكم ما فى اوله ما بمعنى النفى وقيل حكمه حكم كان لعدم ما صورة افعال المقاربة ذكرها بعد
افعال الناقصة لانها مثلها فى اقتضاء الخبر لكن خبرها اخص ما وضع لدنو الخبر رجاء او
حصولا او اخذا اى شروعا فيه اى فى الخبر وتعلقا فى اول اجزاء الفعل والمنصوبات تمييز اى قرب
رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه فالقسم الاول اى الموضوع لدنو الخبر رجاء عسى قال
سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف قال الله تعالى فابين ان يحملنها واشفقن منها اى خفن وهو اى عسى
فعل غير متصرف حيث لا يجىء فيه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة و
تقول عسى زيد ان يقوم اى قارب زيد القيام وعسى ان يخرج زيد اى قرب خروج زيد

افعال مقاربة

وعسى على هذا الاستعمال تامة وقد يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو قوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والقسم الثاني وهو ما وضع
لقرب الحصول وتقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى نحو قد كاد
من طول البلى ان يمصحا اي يمحي واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال اي كساير الافعال في
النفي على الاصح والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب الفعل قبل الفعل
ولاثباتها في حين نفي قرب الفعل في زمان وحصوله في زمان آخر وعن تخطية ذي الرمة انه تشبيه
وعن تغيره الى الماجد انه احتياط وقيل يكون نفيه للاثبات مطلقا اما الماضي فكقوله تعالى وما
كادوا يفعلون لان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما المضارع فلتخطية
الشعراء قوله ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فلولا كان نفيه للاثبات لما
خطؤه ولتغيير ذي الرمة بعد التخطية الى الماجد رسيس الهوى فلولا كان نفي كاد للاثبات
لما غير ولما قبل التخطية وقيل يكون في الماضي للاثبات اي لاثبات الخبر وفي المستقبل كالافعال
اي كسايرها تمسكا مفعول له لقيل بقوله تعالى دليل على المدعى الاول فذبحوها وما كادوا
يفعلون اذ المراد اثبات الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وبقول ذي الرمة دليل على المدعى الثاني
اذ غيره الحين عن الحكم بحكم طول العهد ينسى لم يكد رسيس الرتس والرسيس اول الحمى
والرسيس الشيء الثابت والهوى الاضافة من باب جرد قطيفة من حب مية يبرح اي يزول
خبر لم يكد البراح منتف فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كساير الافعال والقسم الثالث
وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر جعل وطفق وكرب واخذ وهي اي هذه الافعال الاربعة في
الاستعمال مثل كاد والجملة معترضة واوشك عطف على اخذ مثل عسى نحو اوشك زيد ان
يخرج واوشك ان يخرج زيد وكاد اي تارة ليستعمل معان وتارة بدونها في الاستعمال
فعلا التعجب وهو كلمة وجد منه جزيان وهما افعله وافعل به فقط لكان انه الشمس
كلي وجد منه جزئي واحد فقط ولو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر واسلم

لان التحديد لانضباط الجزئيات فلما انحصر في جزئي او جزئيين لا يحتاج الى ذلك واعلم ان التعريف
مع قصد المفردين في الحد مشكل الا ان يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع في جعل
المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا بذلك على ذلك عند العهد في الجمع ايضا منتف ولا خفاء
هنا في عهدية الفعلين ولا معنى للجنس فيلزم التعريف للمفردين فيقال انه تعريف لفظي
لا بيان لماهيته والمعنى فعلا التعجب ما وضع اي فعلان وضعا لانشاء التعجب بان لما
يفهم من الملابسة في اضافة قوله فعلا التعجب فان قلت تدخل في الحد نحو قاتله الله من شاعر
لانه لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء قلت التعجب فيه استعمالي لا وضعي والتعجب انفعال
يحصل عند استعظام شيء خرج عن حد نظايره وخفي سببه ويوهم غير الكسائي من الكوفيين
انهما اسمان واستدلوا على ذلك بتصغيرهم ما اميلح والجواب انه شاذ مستلزم منزلة الاسم
في جوازه وله صيغتان ما افعله وافعل به بدل من قوله صيغتان وهما غير متصرفين لا
تتغيران الى المضارع ومجهول وتانيث مثل بدل من قوله غير متصرفين وخبر بعد خبر او خبر
مبتدا محذوف اي نظيرهما مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا
التعجب من شيء الا مما يبنى منه افعل التفضيل من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس بلون
ولا عيب وقصر بيانهما على ما يبنى منه افعل التفضيل ولا عكس حيث تقول انا اضرب
منك ولا يبنيان الا من الثلاثي المستمر وقل ما اشهره وما اشغله كما في اسم التفضيل
وشذ نحو ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا فيكون المذكور في المتن قول غير سيبويه
ويتوصل في الممتنع اي في الذي امتنع بناؤه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الالوان والعيوب
بل رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه و
اشدد به اي باستخراجه فبناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع الممتنع مفعولا
او مجرورا بالياء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى
الامثال فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال بتقديم اي بتقديم المفعول به والمجرور وتأخير

الفعل عنهما فلا يقال اما زيدا لا احسن ولا بزيد احسن وتاخيره وهذا مستدرك لان تقدم
شئ يستلزم تاخر غيره لا محالة ويفصل احدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق فكانه
اعتبر القصد او ذكره تاكيدا كما فى قوله تع لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون ولا فصل
بين الفعل ومفعوله وبينهما والفعل وجاء الفصل بكان الزايدة نحو ما كان احسن زيدا
ولا يقاس عليه خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باضحى وامسى نحو ما اصبح ابردها و
اضحى للغداة وما امسى ما ادفاها واضحى للعشية وهو مقصورة على السماع واجاز
ابو عثمان المازنى الفصل بالظرف المتعلق بصيغة التعجب حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع
فى غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا واحسن اليوم بزيد وما احسن بالرجل ان يصدق
بخلاف نحو لقيته فما احسن زيدا فانه لا يجوز واجاز ابن كيسان الفصل بالمعترض
نحو لولا الامتناع غيره نحو ما احسن لولا التكلف زيدا وما ابتدا اى لفظها مبتدا ويكون تامة
بمعنى شئ نكرة عند سيبويه والاخفش على احد قوليه من باب شر اهر ذا ناب بمعنى ما احسن
زيدا شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه المعنى
الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما ارحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير وقوله عند سيبويه
خبر مبتدا محذوف اى ذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وعرفت ما مبتداء
مع النكارة عند سيبويه وقال الفراء انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو ذى
قرن فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم منه النقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء
الى انشاء لم يثبت ففيه نظر لان الاستفهام اريد منه الامر فى فهل انتم تشكرون وفهل
انتم منتهون والعرض فى الا تنزل والتمنى نحو الا ماء فاشربه الى غير ذلك من النظاير و
الصور ولها غير نظير وما بعدها اى ما بعد ما الخبر اى خبرها موصولة اى كلمة ما موصولة
وما بعدها صلتها عند الاخفش والخبر اى خبرها الموصولة الموافقة مبتدا محذوف
المعنى الذى جعله حسنا شئ عظيم وفى قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد

شئ حسنه وبمعنى افعل به فاعل عند سيبويه وافعل امر بمعنى الماضى والهمزة للصيرورة كالبن
واتمر والباء زايدة فى الفاعل كما كفى بالله وفيه نظر اما اولا فلان الامر بمعنى الماضى غير معهود
فى كلامهم واما ثانيا فلان الفاعل فى صيغة الغايب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا او
اما ثالثا فلان زيادة الباء على الشذوذ فلا ضمير فى افعل لكونه فاعله والفاعل واحل ليس
الا مفعول الخبر بعد خبر عند الاخفش والباء فى به للتعدية اى يجعل اللازم متعديا فى
المعنى صيره ذا حسن اى صفه بالحسن او زايدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كما خرج كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم فيقدر اى فى احسن ضمير هو فاعله
اى احسن انت بزيد او زيدا اجعله حسنا بمعنى صفة به افعال المدح والذم
ما وضع اى افعال وضعت وذكر وضع باعتبار لفظها لانشاء مدح او ذم احتراز
عن نحو مدحت وامدح وذممت واذم ونحو ذلك مما وضع لاخبار المدح او الذم فاذا
قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت مدحه بانه نعم الرجل وفيه ان نحو كرم زيد و
شرف بكر كذلك وفيه انه لازم لذلك غير موضوع بخلاف نعم الرجل زيد حيث وضع لهذا
اللازم وهذا هو الفرق كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم فاعرف فهذا دقيق فمنها اى من
افعال المدح والذم نعم وبئس اصلهما فعل بكسر العين وجاز فيه اتباع الفاء للعين واسكان
العين فى الوجهين ففيهما اربعة اوجه نعم وهو الاصل ونعم بالاتباع ونعم باسكان العين
ونعم باسكانها بعد الاتباع وهذه الوجوه مطردة فى كل فعل على فعل بكسر العين ثانيه حرف
حلق كشهد وكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ وشرطهما اى شرط نعم وبئس يعنى
شرط فاعل نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء
ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام معه على وجه الاجمال والتفصيل و
ليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى ما فى الذهن من الماهية
كما قال المص لامتناع حمل زيد عليه فى الصورتين اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة

لكن فعل قصد به مدح او ذم وان اعطى الطلاق الكلى والذم عليها ...

مطلب جدا

كما في نحو انت الرجل كل الرجل وزيد كل الرجل وزيد كل جنس الرجال او مضافا الى المعرف بها نحو نعم
صاحب الفرس ولو بواسطة نحو نعم غلام صاحب الفرس بشر او بوسايطه نحو نعم غلام اخي
صاحب الفرس بكر وان شئت فردا او مضمرا مميزا مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز نحو نعم رجلا
خالد او بما مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي ولا حاجة الى قوله بما في التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة
لان المعنى في نعما هي فنعم خصلة هي الا انه ابرز نظرا الى الصورة وواقع بعد ذلك المخصوص
بالمدح والذم وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله خبره والجملة صغرى مبتدا او خبر مبتدا
عطف على قوله مبتدا محذوف مثل نعم الرجل زيد اي نعم الرجل هو زيد والجملة الثانية مستانفة
للبيان وقيل لا يجوز فيه الا الوجه الاول لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي
ذلك عن سيبويه ايضا وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل لاتحادهما صدقا عليه وتركيب
بئس مثل القوم الذين وشبهه جواب سؤال حيث وقع المخصوص جمعا مع افراد الفاعل
متاول بتقدير مثل الذين او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم اذا علم بالقرينة مثل نعم
العبد اي ايوب لانه في قصته وفنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم
ومنها حبذا وفاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث لجريانه مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا
هند وبعده اي ذا المخصوص واعرابه اي المخصوص بعد حبذا كاعراب مخصوص نعم في الوجهين
وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان وقيل ذا زايدة والمخصوص فاعل ويجوز ان يقع
قبل المخصوص اي مخصوص حبذا وبعده تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولم
يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص وانما جاز ترك التمييز هنا دون نعم لفضل الظاهر على
المضمر ولعدم اللبس لمخصوص فيه عند تركه بالفاعل بخلاف نعم وبئس او حال كاين على
وفق مخصوصه اي موافقة المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة

عنه لاتحادهما صدقا عليه نحو حبذا رسولا محمد وحبذا محمد رسولا صلى الله عليه وسلم وانما وضع المظهر
موضع المضمر لزيادة التوضيح لئلا يتوهم عوده الى غير المخصوص من الفاعل وغيره ولما فرغ من الاسم
والفعل شرع في الحرف الحرف ما دل اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره او باعتبار غيره فكلمة
في بمعنى الباء او على حقيقتها كاللام فانه يدل على التعريف الذي هو حاصل في الاسم ومدلوله لا لانه تضمن
فان التعريف مضمون للاسم بالوضع وكنعم وبلى فانهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما بالمطابقة
وكلم فانه يدل على النفي الذي حاصل في الفعل ومدلوله دلالة تضمن وقيل انه علامة لتحقق معنى
في غيره ولا معنى له في نفسه ومن ثمة احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من الكلام فانه يصلح ان
يكون جزءا من الكلام وان لم يصلح ان يكون كذلك الى اسم او فعل حروف الجر قدمها لكثرتها وكثرة
دورها وانما سمي حروف الجر لانها تجر الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء ما وضع لافضاء الفعل
كمررت بزيد او معناه كانا مار بزيد وزيد في الدار او على السطح الى ما يليه يتعلق بالافضاء
وضمير فاعله يرجع الى الهاء الثانية وضمير مفعوله الى الهاء الاول او على العكس وهي اي حروف
الجر من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف
ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا وقدم من لانها للابتداء فهي بالابتداء احرى واعقبها
بالى للطباق لكونها للانتهاء واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلثة
بفي لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد قسمي الظرف واعقبها
بالباء لمجيئها بمعناها في نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها
في لزوم الحرفية والكسر وكونها على حرف واحد واعقب ما سبق مما هو نص في الحرفية بما وقع
الاختلاف في كونها اسما وحرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها
بذكر واو القسم لمناسبتها في كونها واوا وفرعا واعقبها بالتاء لكونه فرع الواو واعقبها
بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف وقدم عن لكونه بالحرف انسب منه بالاسم لوضعه وضع
الحرف لكونه اقل من ثلثة احرف بخلاف على ثم قدم على على الكاف وان كان اقرب بالحرف فلوضعها

على حرفٍ واحدٍ لقلة تصرفهما حيث لا يدخل المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منه مدخلاً
حيث تدخل ظروف الزمان خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وقدم منه ما كان جهة
الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو خلا وعدا فاعرف فمن
للابتداء اي لابتداء الغايات اي الغايات نحو سرت من البصرة والتبيين وعلامته ان يصح حمله على
ما بينه نحو عشرة من الدراهم ومن خواصه ان يكون عامله محذوفاً وجوباً كقوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الكاين منه والتبعيض نحو اخذت من المال وزايدة في غير
الموجب نحو ما جاءني من رجلٍ خلافاً للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في
اسم الجنس ايضاً وتركيب قد كان من مطرٍ وشبهه جواب سؤال اما ولكن قد كان بعض مطرٍ او شيء
من مطرٍ والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبمعنى مع قليلاً نحو ولا
تأكلوا اموالهم الى اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء وجاء بمعنى مع مجيئاً او
زماناً كثيراً نحو اكلت السمك حتى رأسها وتختص بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه وحتاك
استغناء عنها بالى والاصوب التمسك بالاستعمال خلافاً للمبرد فانه اجاز دخولها على المضمر
ايضاً كالى وفي للظرفية لكون ما بعدها ظرفاً وبمعنى على عطف على قوله للظرفية زماناً
قليلاً نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق نحو مررت
بزيد وبه داء وللاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر
والمقابلة نحو اخذته بدرهم والتعدية نحو ذهبت به والظرفية نحو اطلبوا العلم ولو
بالصين وزايدة في الخبر اي في خبر المبتداء في الاستفهام اي في وقت الاستفهام بهل الا في
مطلق الاستفهام يقال هل زيد بقايم ولا يقال ازيد بقايم والنفي بليس او ما المشبهة و
قيل بلا التبرية ايضاً ففي اطلاق الاستفهام والنفي نظر ولعله اراد الاستفهام والنفي
المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور قياساً اي زيادة قياسية او زيادة
قياس او زيادة بلا اس القياس وفي غيره اي في غير المذكور سماعاً اي زيادة سماعية او زيادة

سماع

سماع مثل بحسبك درهم وبحسبك زيد فدرهم خبر حسبك وزيد مبتداء وبحسبك
خبره على عكس المثال والقسم اي القسم به اي نفسه واللام للاختصاص نحو المال لزيد والجل
للفرس والتعليل نحو ضربتك للتأديب وخرجت لمخافتك وزايدة عطف على قوله للاختصاص
قال الله تعالى ردف لكم اي ردفكم لان ردف متعد بنفسه وبمعنى عن مع القول نحو قلت له
انه لم يفعل الشر قال الله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه
وبمعنى الواو الكاين في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وهذا اذا كان الجواب امراً عظيماً
فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لتقليل ما دخلت عليه وقيل هو اسم
ككم الخبرية ويشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت لتعديته اكرمت بنفسه وفيه ان
الحرف لضعف العامل بالتأخير وفيه ان التقوية انما جاءت باللام فقط ويشكل ايضاً
بنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معاً لا يقال
لزيد ضربته وفيه ايضاً يشكل بنحو رب رجل كريم جاء في جواب من قال ما جاءك رجل وقد
صرح المص بظهور الفعل في نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على وجه القيام
لا على وجه الوقوع فكان ذلك دليلاً على الاسمية لها صدر الكلام مختصة بنكرة لان
التقليل انما يلحق النكرة واما المعرفة فهي تعيين قلتها كالمفرد والمثنى او كثرتها كالجمع موصوفة
على مذهب ابي علي وابن سراج ومن تبعهما لان الوصف يلايم التقليل وقيل لا يجب ذلك
والاولى لورود الاستعمال على ذلك ولذا قال على الاصح وفعلها اي فعل رب ماض لكونها
للتقليل المحقق الواقع وذا لا يتصور الا في الماضي محذوف بحصول العلم به حقاً او زماناً
غالباً نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذي يتعلق به رب محذوف
وقد جاء رب رجل كريم حصل وقد يدخل رب على المضمر وهذا الضمير نكرة مبهم مميز
بنكرة لابهامه منصوبة على انها تميز نحو ربه رجلاً ليس له معاد معين والضمير مفرد
مذكر نحو ربه رجلاً وربه امرأة وربه رجلين وربه رجالاً خلافاً للكوفيين في مطابقة

التمييز فيقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نسوة
وتلحقها ما الكافة اى المانعة عن العمل فيدخل رب بعد دخولها على الجملة وقد يكون
ما زائدة فيدخل الاسم ويجر ربما ضربة بسيف وواوها اى واو يقدر بعدها رب وفى عدها
من حروف الجر تسامح تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير
والا العيس وواو القسم انما استعيرت الواو للقسم بمعنى الباء توسعة لصلات القسم
فلو ظهر الفعل لم يحتج لاستعارة علامة او يكون الكلام قسمين لو انتفى القسم انما يكون اى لا
يكون الا عند حذف الفعل لغير السؤال فلا يقال والله اجلس مختصة خبر ثالث ليكون
بالظاهر حطا لرتبته عن رتبة الاصل وهو الباء لتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
لاصالته فلا وك لافعلن كذا والباء دخلت فى المختص به دون المختصة والتاء مثلها
اى مثل الواو فى الاختصاص بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة حال او خبر آخر باسم
الله تعالى تقليلا لمحالها عن محال اصلها وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهر او خص
منها ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن اصنامكم ولا يقال تا
لرحمن وتا الرحيم وقوله تعالى جملة معترضة والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى
فى الجميع حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر والدخول على اسم الله حيث
يجوز فيها اظهار الفعل نحو اقسمت بالله واستعمالها فى قسم السؤال نحو بالله لا تجلس واستعمالها
فى مقسم به ظاهرا او مضمرا نحو بالله وبالرحمن وبك لافعلن كذا ومعنى كونها اعم فى هذه
الامور انها لا تختص بهذه الامور بل استعمالها اعم من ان يكون فى هذه الامور او خلافها
فان قيل الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لاعمية الباء حيث لا يصح ان
يقال الباء يوجد فى الاختصاص بالظاهر وبدونه لمكان التنافى قيل ويتلقى اى يجاب
القسم باللام اى مع اللام نحو تالله لاكيدن اصنامكم وان كلاهما فى الاثبات نحو ان
سعيكم لشتى فى جواب والليل اذا يغشى وحروف النفى فى النفى نحو والضحى والليل اذا سجى

ما ودعك ربك وما قلى ويحذف جوابه اى القسم اذا اعترض اى وقع اعتراض القسم بين جزئى القسمية
او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على الجواب نحو الهلال والله كانه قيل والله لهذا الهلال
وعن للمجاوزة والبعد عن الشىء وذلك اما بزواله ووصوله الى الثانى نحو رميت السهم عن
القوس او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين كذا
قيل وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شىء على شىء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد
يكونان اى عن وعلى اسمين بدخول اى عند دخول من نحو من عن يمينى اى جانب يمينى والكاف
للتشبيه نحو الذى عندى كزيد والكاف فى قولهم خلق الاشياء كما شاء وحمدته كما يجب
نحو التشبيه ولم يرد به معنى آخر وقوله كما يكونون يولى عليكم تشبيه التولية بالكون
فى الملابسة بخير او شر وقد يكون الكاف للقران فى الوقوع نحو ائتيك كما طلع الفجر و
زائدة نحو ليس كمثله شىء وهو السميع البصير اى ليس مثله ويمكن ان لا يكون الكاف زائدة
بل يكون من باب نفى المثيل على سبيل الكناية وقد يكون الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد
المنهم ويختص بالظاهر فلا يقال كه استغناء عنه بمثل وشذ نحو ما انا كانت ومذ
لحقتها ومنذ للزمان للابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اى مذ ومنذ للابتداء الغاية
فى الزمان الماضى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى انتفى رؤيتى اياه من يوم الجمعة وهما فى
الزمان الماضى كمن فى المكان والظرفية اى يعنى فى فى الحاضر مثل ما رأيته مذ شهرنا ومذ
يومنا اى انتفى رؤيتى فى شهرنا وفى يومنا ولا يدخلان على المستقبل لوضعهما للماضى و
الحال وحاشا وعدا وخلا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واللام
فى حاشا لله زائدة ومتعلق حاشا فى حاشا لله ما علمنا محذوف اى اتصف كل موجود
بالسوء حاشا لله فلا تبرئة يوسف عن كل سوء لكن ما علمنا عليه من سوء فاعرف فانه
من مكان الاشكال للاستثناء لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء عن سوء للتنزيه نحو
اساء القوم حاشا زيد الحروف المشبهة بالفعل فى انقسامها الى ثلاثية او رباعية

والبناء على الفتح كالماضي واقتضائها الاسماء ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها
لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان ففي
الفاء للتفسير بعكسها اي بعكس ما سواها اي يلزم فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها و
تلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي هذه الحروف بعد لحوق ما لان الكافة يكفها عن العمل
على الافصح وقد يعمل ويدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها على الافعال لان الكافة
اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم نحو انما حرم عليكم وان لا تغير معنى الجملة بل
تقرره وان مع جملتها الاضافة بادخال النسبة اي جملة واقعة بعدها في حكم المفرد ويأول
بجعل مصدر الخبر مضافا نحو بلغني انك قايم اي بلغني قيامك او مصدر الجزاء الملته
نحو بلغني ان زيدا ان تعطيه يشكرك اي بلغني شكر زيد عند اعطائك اياه او مضافا
الى ما يضاف اليه اذا كان نسبيا نحو بلغني ان زيدا ابوه قايم اي بلغني قيام ابي زيد
وان لم يكن الخبر والجزاء كذلك اي ان لم يكن في الخبر والجزاء مصدر بعده مصدر فعل
عام مضاف كذلك ومن ثم اي من اجل ان ان لا يغير معنى الجملة وان يجعلها في حكم
المفرد وجب الكسر اي اتيان ان المكسورة في موضع والفتح اي اتيان ان المفتوحة في موضع
المفرد فكسرت الفاء للتفسير ابتداء اي كسرت همزة مادة ان في ابتداء الكلام وبعد
القول نحو قلت ان زيدا قايم والموصول نحو الذي انك ضربته في الدار وفتحت همزة
مادة ان فاعلة نحو بلغني انك قايم ومفعولة نحو عرفت انك قايم ومبتداءة نحو
عندي انك قايم ومضافا اليها نحو حصل علم انك قايم وتسميتها بهذه المذكورات
مجاز لان الفاعل هو ان مع ما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقي وقالوا لولا انك
لانه اي ما بعد لولا مبتداء عند البصريين والمبتداء انما يكون مفردا او قالوا
لو انك لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف بعد لو بدلالة ان والفاعل انما يكون
مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اي لو ثبت صبرهم فان جاز التقديران اي تقدير

المفرد

المفرد والجملة جاز الامران اي فتح ان وكسرها مثل من يكرمني فاني اكرمه فهو على تقدير كسر
ان جملة اسمية جزائية وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتداء محذوف الخبر اي فثابت
اني اكرمه والجملة جزائية واذا انه عبد القفا واللهازم اي لئيم يخدم قفاه اي همته
ان يكتسب ليأكل وتعظم قفاه ولهازمه قال بعض الحكماء من كان همته ما يدخل في جوفه
فقيمته ما يخرج من جوفه واللهزمتان عظمان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
الشاعر بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حوالهما تغليبا واوله ٭ وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا ٭ ارى بمعنى اظن وزيدا مفعول ثاني له وسيدا ثالث وكما قيل
معترضة فيجوز في انه الكسر على انه جملة واقعة بعد اذا الفجائية والفتح على انه مفرد
واقع مبتداء محذوف الخبر اي اذا ثبت انه عبد القفا واللهازم ولذلك اي ولاجل
ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان
فايدتها التأكيد وجاز العطف على محل اسم ان المكسورة لفظا نحو ان زيدا قايم
وعمرو او حكما وهي التي بعد العلم فانها وان كانت مفتوحة في معنى المفرد فانها في حكم
المكسورة لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي علمت نحو علمت ان
زيدا قايم وعمرو بالرفع الباء بمعنى مع او للملابسة اي جاز العطف ملتبسا بالرفع
دون المفتوحة حال اي متجاوزا عن المكسورة اذ لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء
بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض
حروف الكلمة وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل مثل ان زيدا
قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع معنى
الخبر لفظا كالمثال المذكور او تقديرا نحو والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق
اي انا بغاة وانتم بغاة خلافا للكوفيين فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو
والا فاعلموا انا وانتم الخ وسيبويه حمل على تقدير الخبر ولا اثر في الجواز بدون مضي

النصارى

الخبر لكونه اى اسم ان مبنيا كما فى البيت وكقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا و
والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضى الخبر عند بناء الاسم
وهو الذين خلافا للمبرد والكسائى لانهما فرقا بين الاسم المعرب والمبنى فى ذلك
فاجازا فى المبنى قبل مضى الخبر وشرطا فى المعرب مضيه والظاهر انه مذهب الفراء و
الاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو فى مثل انك وزيد ذاهبان
بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضى الخبر لكون الاسم وهو الكاف مبنيا ولكن كذلك
اى مثل ان فى جواز الحمل على محل اسمها ولذلك اى ولاجل ان المكسورة لا يغير
الجملة والمفتوحة بجعلها بمعنى المفرد دخلت اللام اى لام الابتداء مع المكسورة
لان اللام انما يدخل لتاكيد الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد نحو زيد لقايم دونها اى دون المفتوحة على الخبر يتعلق بدخلت
وكان حقها ان يدخل اول الكلام لكن لما كان معناها هو معنى ان اعنى التاكيد
وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروها وصدروا ان ترجيحا للعامل
منهما على ما ليس بعامل فادخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم ومتعلقه او الاسم
المنفصل بالخبر وذلك عند كونه ظرفا متقدما لا غير او الاسم اذا فصل بينه اى بين
الاسم وبينها اى بين ان ظرف وهو خبر متقدم نحو وان من شيعته لابراهيم او على
ما بينهما اى بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه نحو ان زيدا طعامك آكل
وفى لكن ضعيفا اى الحاق لام الابتداء فى لكن ضعيف وذهب الكوفيون الى دخول
اللام مع لكن ايضا لكنهم متمسكين بقوله ولكننى من حبها لعميد وبانها لا يغير
معنى الجملة كان فيلحق بها والبصريون استضعفوه وقالوا ينبغى امتناعها فى ان ايضا
لبطلان صدارة اللام بالتوسط لكنه اغتفر فيها لقوة مناسبتهما لها الاتحاد معناهما
فتمنع فى غيرها على الامتناع وحملوا البيت على الشذوذ كقوله ام الحليس لعجوز شهربة

اوعلى ان الاصل لكن اننى فقصر كما يقال علماء فى على الماء وايش فى اى شئ ويخفف المكسورة
الهمزة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها اى المكسورة بعد التخفيف
اللام بجبر النقصان عملت او اهملت اما فى الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية
واما فى الاعمال فللطرد والجمهور على عدم لزومها فى الاعمال لحصول الفرق بالعمل و
قال ابن مالك يلزم اللام مع الاعمال خوف اللبس وذلك فى المبنى والمقصور واللام
لام الابتداء وعند ابى على واتباعه ليست هذه لام الابتداء والا لوجب التعليق فى
ان علمت زيدا لقايما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما والجواب
ان التعليق انما يجب لو دخلت على المعمول الاول وههنا ليس كذلك ونحو ان قتلت
لمسلما شاذ ويجوز الغاؤها عن العمل غالبا نحو ان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم بتخفيف ان وعند الكوفيين يجب الغاؤها
والاية حجة عليهم ويجوز دخولها اى ان بعد التخفيف على فعل من افعال المبتداء
كان وعلمت واخواتها لئلا يخرج بالكلية عن اصلها ولا يلزم اللام اذا كان ذلك
الفعل دعاء لان الدعاء لا يدخل ان النافية فلا لبس خلافا اى يخالف هذا القول
خلافا للكوفيين فى التعميم اى فى تعميم دخولها على كل فعل او فى الدخول على كل فعل و
تمسكوا بقوله • بالله ربك ان قتلت لمسلما • وجبت عليك عقوبة المتعمد • و
بقوله ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وعند البصرية ذلك شاذ فتخفف
المفتوحة فيعمل اى المفتوحة بعد التخفيف ابقاء لعمل القوة شبهها بالافعال فى ضمير
شان مقدر فيدخل ان المفتوحة بعد التخفيف على الجمل مطلقا سواء كان
اسمية او فعلية وشذ اعمالها فى غيره اى فى غير ضمير الشان نحو فلو انك فى يوم
الرخاء سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اى ان المفتوحة المخففة
حال كونه مقرونا مع الفعل او مع ظرف اى عند دخولها على الفعل المتصرف

بخلاف أن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن عسى أن يكون قد اقترب السين نحو
علم أن سيكون منكم مرضى أو سوف نحو واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف
يأتي كل ما قدرا أو قد نحو ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم أو حرف النفي نحو أفلا يرون
ألا يرجع إليهم ومع الفعلية يجوز التصدير بلا نحو أشهد أن لا إله إلا الله و
بأداة الشرط نحو علمت من أن من يأتك أكرمه أو بلم نحو علمت أن لم أكرم غلامي ويجوز
التجرد عن ذلك نحو قوله • في فتية كسيوف الهند قد علموا • أن هالك
كل من يحفى وينتعل • وكأن للتشبيه نحو كأن زيدا الأسد وقد يكون للتشكيك
كأنك تمشي وتخفف كأن فيلغى عن العمل نحو وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان
على الأفصح ولكن للاستدراك أي لطلب درك السامع يدفع ما عسى أن يتوهمه
وهي مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وأن المكسورة المقدرة بالكاف الزائدة
وأصلها لا كأن فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة يتوسط
خبر مبتدأ محذوف بين كلامين متغايرين نفيا وإثباتا معنى سواء كان النفي
لفظا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ أو لا نحو زيد حاضر لكن عمرو مسافر وتخفف
لكن فيلغى عن العمل والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة ولا أعرف له شاهدا
كذا في الشرح ويجوز معهما أي مع لكن مشددة أو مخففة الواو وهي عاطفة للجملة
على الجملة وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى وليت للتمني نحو ليت
الشباب يعود وأجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزأين ولعل
للترجي نحو لعل زيدا عالم والفرق بين التمني والترجي أن المتمنى مستحيل
ومستبعد والمرجو ممكن خبرا وشذ الجر بها أي بلعل نحو لعل أبي المغوار منك
قريب وفي بيان المتعلق حينئذ إشكال الحروف العاطفة
الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم ولا وبل ولكن قدم الواو لكونها أصلا

في باب العطف ولكونها لمطلق الجمع وأعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء
عليها للتراخي والتدريج وأخر حتى لأنها للتدريج فحقها التأخير ثم ذكر ما لأحد
الأمرين وهي أو وإما وأم ثم عقب ما للنفي والإضراب والاستدراك
فاعرف فالأربعة الأول للجمع بين المفردين في كونهما مسندين أو مسندا إليهما
أو مفعولين أو حالين ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما فإن قلت
يعلم حصول مضمونهما بلا عطف أيضا فما فائدة العطف قيل الجملة الثانية بلا
عطف يحتمل كونها بدلا أو كون الأولى غير مقصودة أو غلطا فالواو يفيد النص
على كونهما مقصودين وعدم كون الأولى غلطا فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
والفاء للترتيب مع الوصل وثم مثلها أي مثل الفاء في الترتيب بمهلة
أي مع مهلة ومنها يفهم الوصل الذي في الفاء وحتى مثلها في الترتيب لكن الترتيب معتبر
بحسب الذهن لا الخارج بأن يكون تعلق ما تعلق به حتى بما قبلها أقرب وأولى عند الذهن
من تعلقه بما بعدها وإن كان في الخارج متأخرا نحو مات كل أب لي حتى آدم ومعطوفها جزء
من متبوعه حقيقة نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح فإنه
قريب من متبوعه ليفيد هذا العطف قوة في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الأمير أو ضعفا
نحو قدم الحاج حتى المشاة والظرف يتعلق بمفهوم الكلام كأنه قال يعطف بها جزءا من المتبوع
ليفيد قوة أو ضعفا لأن عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تأكيدا أو
تخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعض لا يكون إلا بتحقق مميز له عن غيره من الأجزاء يوجب
احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة وضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء بهذا الاعتبار يفعل ذلك
ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة وهذا إنما هو ملحوظة في
وضعها أي حتى وصف للتدريج أي ليعطف بها جزءا من المتبوع لإفادة هذا الغرض وهذا وإن كان
يتأتى في الواو وغيرها أيضا لكن لم يقصد في وضعها وإذا أفادها هذا المعنى ما هو جزء حقيقة أفادها

ماهو في حكم الجزء حكما واو واما وام لاحد الشيئين او الاشياء مبهما غير معين والفرق
بين او واما انك في اما تبنى اول كلامك على الشك وفي او يبتدأ على القطع
ثم يظهر الشك وفرق آخر وهو ان يجيء او بمعنى الى والا ويجيء ايضا للاضراب
نحو قوله تعالى لماية الف او يزيدون ومعنى الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول
كان اخبارا على ما عند الناس فاضرب على ما تغلط عند الناس من عددهم وقال او
يزيدون اي ارسلنا الى جماعة عددهم عند الناس مائة الف او يزيدون وليس كذلك
بل يزيدون واو في غير الموجب نحو لا تطع منهم آثما او كفورا على اصلها او العموم مستفاد
من وقوع الاستفهام في سياق النفي وام المتصلة احترازا عن المنقطعة لازمة لهمزة
الاستفهام ولو تقديرا نحو لعمري ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان يليها
اي يقرب ام المتصلة ويتصل بها دون الهمزة لان الهمزة عريقة في الاستفهام احد
المستويين والآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام نحو ارجل في الدار ام امرأة واضرب زيدا ام
اكرمه بعد ثبوت احدهما اي احد الامرين عند المتكلم لطلب متعلق يليها
التعيين ومن ثم اي ولاجل ان المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة لم يجز
تركيب ارأيت زيدا ام عمرا واحيث لم يل احد المستويين الهمزة لان
المستويين زيد وعمرو ولم يليها احدهما بل ولي رأيت وهو ليس المستويين وقال
سيبويه وهو جائز حسن وازيدا رأيت ام عمرا احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارأيت
زيدا ام رأيت عمرا ومن ثم اي لاجل انها لطلب التعيين كان جوابها اي ام المتصلة بالتعيين
فيقال في جواب ارجل في الدار ام امرأة رجل او يقال المرأة بتعيين احد الجنسين او شيء
كليهما لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم بتحقق احدهما دون نعم او لا وام المنقطعة كبل
والهمزة اي للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني مثل تركيبها اي هذه القطع
لابل ام شاء اي بل هي شاء وهي الاستفهام المستأنف فلا يلزم عطف

الانشاء على الاخبار او العطف بالتأويل لانه لما اضرب عن الاول وشك في الثاني
كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كذلك وشك فيها فقال ام شاء اي اهي غير شاء ام شاء فيأول
على هذا الوجه الى المتصلة من حيث المعنى وكلمة اما قبل طرف لازمة المعطوف عليه بها الا انه
استعمالا مع اما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولوضعها للشك اول الكلام على الشك وقد يقدر
نحو تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي اما بدار جائزة مع او اي
اما او فيجوز ان يجعل كذلك بتقدير اما قبل المعطوف عليه بها او بهذا يجعل داله على
عروض الشك وذهب ابو علي الى ان اما ليست بعاطفة لتقدمها الواو عليها وتقدمها على
المعطوف عليه واجيب بان اما المتقدمة ليست بعاطفة والواو زائدة لتأكيد العطف
لمجيئها غير عاطفة ايضا وجبت لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ولا لنفي
الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد الايجاب ولا يعطف بها الا الاسم
وعطف المضارع بها نادر قليل اذ هو موضوع لعطف المفردات وبل للاضراب وهو
جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير
مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق وفي غير الموجب اختلاف فما
جاءني زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو وقيل بل ما جاء عمرو ولكن للاستدراك مع
مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او اثباتا من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة لاحدهما
اي لاحد الامرين معينا ولكن لازمة للنفي وهي نقيضة لا حيث لزمه سبق الايجاب
نحو جاءني زيد لا عمرو واستعمالا امثاله ما جاءني زيد لكن عمرو فنفي مجيء زيد باق بحاله
لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب بان عمرا لم يجيء ايضا
حروف التنبيه الا واما وها فالا واما لتوكيد مضمون الجملة تبتدأ بهما الكلام
لايقاظ السامع ليتمكن الجملة في ذهنه ويدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او
نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها يدخل المفردات

حروف التنبيه

ويكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين اسم الاشارة اما بالقسم نحو ها بالله ذا او ها
لعمري ذا واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء واما بغيرهما فقليل نحو فعلت
لهم هذا لها ها وذا ليا حروف النداء يا اعمها اي هي اعمها والجملة معترضة
وقال الزمخشري هي للبعيد وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على
السواء وايا وهيا للبعيد اي هما للبعيد والجملة معترضة واي والهمزة هما للقريب
ووا للمندبة وقد يستعمل للنداء حروف الايجاب لو اريد بالايجاب ايجاب
النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقديره وتحققه كما
نفيا او ايجابا لم يتناول بلى والظاهر انه سماها ايجابا تغليبا والا فنعم مقررة لما سبقها
ايجابا او نفيا نعم وبلى واجل واي وجير بالفتح والكسر وان فنعم وفيها اربع لغات نعم
بفتحتين ونعم بكسر العين ونعم بكسرتين ونحم بفتح النون وقلب العين حاء مقررة اي
محققة لما سبقها اثباتا او نفيا ولم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق
انما يكون للخبر ونعم نعم القسمين الخبر والاستفهام فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام
زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم وبلى في جوابه بمعنى قام زيد فمعنى بلى في
جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا وهذا قول ابن
عباس وقيل يجوز استعمال نعم ايضا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار
النفي ويؤيد بهذا القول ما ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عم لو كان
على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منه فانه ايجاب للمقبول لا تصديق للنفي وقد
اشتهى هذا في العرب كذا في الشرح وبلى مختصة بايجاب النفي اي بنقض النفي السابق
وجعله ايجابا خبرا او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب ولا بعد النفي لتصديق النفي
بل بجعلها ايجابا وشذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بالوصل بيني
وبينها . بلى من زار القبور ليسعدا . اي ليسعد بالنون الخفيفة واي اثبات اي

حرف مثبتة بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب رح ويلزمها القسم اي لا يستعمل
الا مع القسم فيقال اي والله واي ربي ولا يصرح الفعل القسم بعدها فلا يقال اي اقسمت
بربي وفي اي ها الله ذا اذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه ثلثة حذف الياء للساكنين
وتحريكها والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون اخرها
من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لكونها في الكلمتين
اجراء لهما مجرى كلمة واحدة وهذا ايضا من خصايص لفظ الله واجل وجير وان تصديق
للخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام وساير ما فيه معنى الطلب
وقد ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك
ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا خلاف ما ذكره المص من كون ان
تصديقا للخبر وقوله بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد
علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون للتصديق والهاء هاء السكت ويحتمل ان
يكون من الحروف المشبهة والها ضمير محذوف اي انه كذلك حروف الزيادة
اي التي من شانها ان يقع زيادة لانها لا يقع الا زيادة وسميت حروف الصلة ايضا
وفايدتها في الكلام التاكيد او تزيين النظم او كلاهما وسميت زايدة على اصل المعنى
ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية اي زيادة ان حاصل مع
ما النافية كثير لتاكيد النفي ويجوز في ما ولا زيادة عند ارادة اللفظ الحكاية والاعراب
وح يضعف بزيادة الف يجعل له همزة للساكنين وقلتا ان اي زيادتها بحرف المضاف
من الضمير او الضمير عايد الحرف زيادتها اذ التقدير قل زيادة ان حال كونها مصاحبة
مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ولما عطف على المصدرية نحو لما ان قام
زيد والكثير بعد لما زيادة ان وان مع لما اي ان المفتوحة الزايدة كائنة مع لما نحو فلما ان

حروف الزيادة

جاء البشير وبين لو عطف على لما والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها
او مجيء ان الزائدة مع الكاف كان ظبية وقد تزاد مع حرف الانجرار نحو انيه وليس في قوله
تع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وامراته ان قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان
مخففتان والثالثة مفسرة وتزاد ما مع اذا او زيادة مكانية مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج ومتى نحو متى ما تذهب اذهب واي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى واين نحو اينما
تجلس اجلس ومع ايان قليل وان نحو اما انطلقت انطلقت شرطا اي حال كونها ذوات شرط
او ادوات شرط او وقت افادة الشرط وهو قيد بجميع ما ذكر لانها كلها يستعمل شرطا
وغير شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا
قلت زيادة مكانية مع المضاف نحو لا سيما زيد اي لا سي ومن غير ما جرم ومثل ما انكم
تنطقون ولا كاينة مع الواو العاطفة بعد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولو نفي
نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وكذا النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا او بعد عطف
على قوله مع الواو لا على قوله بعد النفي لفساد المعنى ان المصدرية نحو قوله تع ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلما اي قل مجيء لا الزائدة او زيادة لا قبل القسم نحو
لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القسم
بحيث يستغني عن القسم فيرد لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها او مجيء الزائدة
كاينة مع المضاف نحو في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر الهلاك ذهب بالليل وما
علم ومن والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها اي ذكر زيادتها في باب حروف الجر حرفا
التفسير اي وهو تفسير لكل مبهم مفرد كجاء زيد اي ابو عبد الله كقوله وترميني
بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي وان وان تختصتا اي بفعل في معناه
القول ظرفية اعتبارية او على القلب لا يقع بعد صريح القول ولا بعدما ليس بمعناه بل ما كان
بمعناه كامر والنداء والكتابة ونحوها بشرط ان يكون ما بعدها غير متعلقة بما قبلها بجبرية او عمل

فقوله واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه مفسرة لكون ما بعدها خبر لما قبلها ونحو
قوله تعا ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله تفسير للامر لا للقول والفعل قد ان
اما حذف منه مفعول عام وهي تفسيره او منزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير بمعنى
قوله وناديناه ان يا ابرهيم اي وناديناه بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابرهيم او يقال معنى
ناديناه فعلنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى له ففسره مستانفا فقال ان يا ابرهيم وقد
يذكر المفعول العام نحو كتبت اليه ما يفعل ان قم وامرته بما يفعله بان امن بالله ونحو قوله تعا
واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت حروف المصدر اي حروف تجعل
الجملة مصدرا فالاضافة بادنى ملابسة ما وان وان وقد جاء كي ولو مصدريتين في
بعض الاستعمالات فالاولان اي ما ولن للفعلية وهذا عند سيبويه وجوز غيره مجيء ما
المصدرية الاسمية ايضا كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنانك اسلك كالثغام المخلس
ولما ان فمعلها فعل متصرف لا غير ماضيا او مضارعا واجاز سيبويه كونه امرا ونهيا
وان للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا خففت او كفت بما فيجوز فيها الالغاء
ويعمل في جزئيها ويجعلها مصدرا وقد عرفت كيفية ذلك حروف التحضيض اي
حروف يدل على التحريض على الفعل الاتي واذا دخلت على الماضي افادة التقديم والتوبيخ
علامات هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فيصدر
ليدل من اول على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل لفظا نحو هلا تضرب زيدا
او تقديرا نحو هلا زيدا تضربه وقد جاء الاسمية بعدها في الضرورة نحو قوله
يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها حرف التوقع قد
اي يكون ما بعدها متوقعا لقولك لمن يتوقع ركوب الامير وينتظره قد ركب الامير وقد
يحذف الفعل بعد قد نحو قوله • افد الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قد •
اي كان قد زالت فحذفت الماضي لدلالة الكلام عليه وهو لما تزل وهي في المضارع للتقليل

حروف المصدر

حروف التحضيض

حروف التوقع

اى للتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير فى موضع المدح نحو قد
يعلم الله الذين وقوله قد ازال القران مصفرا انامله حرفا الاستفهام سقطت نون
التثنية بالاضافة والاستفهام طلب الفهم الهمزة وهل لهما صدر الكلام ولا يتقدمهما
فى خبرهما لانهما يدلان على احد انواع الكلام وهو الاستفهام فيصدران للدلالة من اول
ام ان الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الاسمية والفعلية تقول فى الاسمية ازيد قائم
وفى الفعلية اقام زيد وكذلك تقول هل زيد قايم وهل قام زيد والهمزة اعم تصرفا من هل وتصرفا
تمييز وانما كان اعم لانها تدخل الاسم عند وجود الفعل فى الكلام دون هل لكونها فى الاصل
بمعنى قد المختصة بالفعل فاذا وجدت تذكرت العهد السابق وحنت اليه ولم ترض بغيره
بخلاف ما اذا لم يجده فانها تصير مذهولا عنه فلا يجوز هل زيد خرج وهل زيد ضرب
بخلاف هل زيد قايم ومن حيث انها تستعمل فى الانكار ايضا دون هل وانما تستعمل
مع ام متصلة وهل لا يستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على الحروف العاطفة وتليها
هى بخلاف هل وذلك لان الهمزة اصل فى الاستفهام واخص من هل فهى بكثرة الاستعمال
اليق تقول جملة مستأنفة ازيدا ضربت ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم
مع وجود الفعل فى التركيب بخلاف هل زيد قايم واتضرب زيدا والحال انه هو اخوك
بمعنى انكار ضرب زيد فى حال الاخوة ولا تقول هل يضرب زيدا وهو اخوك لان هل
لا يستعمل للانكار وازيد عندك ام عمرو ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو ولانه لا
يقابل الا الهمزة واثم اذا ما وقع آمنتم به الان بدخول الهمزة على ثم العاطفة ولا تقول هل
ثم اى اذا كان وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع آمنتم به وقد لا ينفع الايمان واعلم انه
اذا دخلت الهمزة على العواطف فصاحب الكشاف حمل على حذف المعطوف عليه فقدره فى نحو او
كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا وكلما عاهدوا عهدا الاية وذكر الشارح انها
ليست عاطفة على محذوف والايجاز وقوعها فى اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم

يجئ منه الا مبنيا على كلام مقدم فجعل قوله اوكلما عاهدوا عطفا على ان لنا وافمن كان
على بينة من ربه اى افمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدا محذوف الخبر
بدلالة ما سبق والجملة معطوفة على مقدر اى امن كان مؤمنا هو كافر فمن كان على بينة من ربه
كمن يريد الحيوة الدنيا واومن كان ميتا فاحييناه فمن مبتدا خبره قوله كمن مثله والجملة
معطوفة على مقدر اى امن كمن لم يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله فى الظلمات دون
هل اى باستعمال الهمزة دون هل حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لانها نوع
من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل فى الماضى نحو ان خرجت خرجت ولو عكسه اى ولو
للمضى وان دخل فى المستقبل نحو ولو نطيعكم فى كثير من الامر لعنتم ويلزمان اى ان ولو الفعل
لفظا نحو ان تكرمنى ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك ولو ذات
سوار لطمتنى ومن ثم اى ولاجل انهما يدخلان الفعل قيل لو انك بالفتح لانه فاعل باعتبار لزوم
الفعل المحذوف بعد لو اى لو ثبت انك وقوله انه دليل على تنبيه على ذلك الدليل فلا يلزم تعلقان
من جنس واحد وانطلقت بالفعل عطف على قوله لو انك اى قيل فى خبر لو انك انطلقت بصيغة
الفعل موضع اى فى موضع منطلق الا للضرورة ليكون لفظ الفعل كالعوض عن ثبت المحذوف
فايراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو وقوله • اكرم بها خلة لو انها
صدقت • موعودها او لو ان النصح مقبول • بصيغة الاسم محمول على تقدير ولو ان النصح ام
مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لخبر الاخبر او وارد على قول البعض وفيه انه يكون من باب ضعف
التاليف لمخالفة الجمهور وفيه ان الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب الموثوق بهم
لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور او الكل بل شاذا وان كان الخبر جامدا جاز وقوع
الاسم لتعذره اى الفعل نحو لو ان زيدا الرجل وقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام
واذا تقدم القسم احتراز عن صورة التوسط اول الكلام ظرف تقدم يتضمن الدخول اى اذا
تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا فلا يصح تنزل فى لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما

حروف الشرط

معنى البيت چه كرايى است سعادت از روى دوستى وعده خود را بوفا رسانند دوستان قبول كند

لانه
على الشرط لزم للماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا اولزم ذلك الشرط الماضي
لما انقطع عن عمله في الجواب فالتزم الماضي في الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوافق في عدم عمل الحرف
لفظا او معنى بدخول لم على المضارع وكان للقسم الجواب لفظا وللشرط معنى ترجيحا للسابق
مع كثرة الاستعمال لمثل والله ان اتيتني مثال الماضي لفظا او ان لم تاتني مثال الماضي المعنوي
لاكرمنك وان توسط القسم بتقديم الشرط او غيره اي غير الشرط جاز ان يعتبر القسم او الشرط
وان يلغى القسم او الشرط نحو قولك انا والله ان تاتني آتك بالجزم باعتبار الشرط وان اتيتني و
الله لآتينك باعتبار القسم والغاء الشرط وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر
كالقسم الملفوظ او تقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره والغائه كما في مثل والله لئن اخرجوا
لا يخرجون و وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم نحو قولك
جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما بشر فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه وقد جاء للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب والتزم حذف فعلها اي اما لتضمنها
معنى الابتداء وعوض عن الفعل المحذوف بينهما اي بين اما وبين فائها اي فاء اما جزء مما في حيزها
اي حيز جوابها او خبر فائها وهو اما مبتدا نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي زمانا مطلقا سواء كان زمانا بعد اما مما يمتنع تقدم
ما في حيزه عليه اولا وهذا مذهب المبرد واختاره المص وقيل هو اي ما بعد اما معمول للشرط
المحذوف فيكون داخلا في الشرط مطلقا اي زمانا مطلقا سواء كان مرفوعا او منصوبا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق بتقدير اما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو جاز نصبه
بتقدير يذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير مهما
يذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز وقيل وهذا قول المازني ان كان مما بعد اما جائز التقديم
نحو اما يوم الجمعة فانا خارج فمن الاول اي فهو من القسم الاول اي هو جزء الجزاء والا اي وان
لم يكن جائز التقديم فمن الثاني اي معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع

التقديم

التقديم نحو اما زيد فاني ضارب لان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها وجوز ابو العباس المبرد
وجعل الا ما خاصية تصحيح التقديم مما يمتنع تقديمه حرف الردع كلا الردع المنع
والزجر وهو اما الخبر نحو قولك كلا لمن قال فلان يبغضك او الطلب نحو قوله تعالى كلا بعد
قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا ومعنى كلا ليس كذلك وقد جاء بمعنى حقا نحو كلا ان الانسان
ليطغى ولا يبعد ح كونه اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان ونحو ثم
يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا يحتمل الوجهين كونها للردع ومعنى حقا تاء التانيث
الساكنة احتراز عن المتحركة فانها يلحق لتانيث الاسم لا لتانيث المسند اليه يلحق الماضي
نحو ضربت واكرمت هند لتانيث المسند اليه للاتصال بينهما واما الحاق علامة التثنية
والجمع في الفعل عند الفاعل الظاهر بخلاف ضمير التثنية والجمع على نحو الحاق علامة التانيث
نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموع
مذكر او مؤنث كدلالة تاء التانيث الساكنة فضعيف اي فهو ضعيف للزوم صورة تعدد
الفاعل وجاز ذلك في اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف وهذه العلامة
ليست بضمير بل حروف يراد للدلالة في اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع او
مذكر او مؤنث كتاء التانيث يدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان ضميرا
لامتنع الواو في غير العقلاء كاكلوني البراغيث والنون في الذكور العقلاء نحو يعصرن اقاربه
التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لاجتماع الساكنين تتبع حركة الآخر في الوجوب
لا في السقوط ونحو قولك وجاخ ودم تنوينه تابع حركة الوسط لكنه بعد ما صار الحرف الاخر
نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل احتراز عن النون الخفيفة وهو اي التنوين للتمكن نحو زيد
والتنكير نحو صه واف والعوض عن المضاف اليه نحو اذ وحينئذ اي اذ كان كذا وحين اذ كان
كذا والمقابلة نحو مسلمات وما يرد توهم تنوين التمكن بسوته حين تسميتك بها امراة حيث
يمنع للعلمية والتانيث والترنم وهي التنوين اللاحقة قافية الشعر مطلقة او مقيدة نحو

اقلّی اللوم عاذل والعتابا • وقولی ان اصبت لقد اصابن • وقائم الاعماق خاوی المخترقن • ونحن فی
التنوين من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كونه مضافا الى علم تخفيفا لطول اللفظ وثقل
العمل وكثرة الاستعمال ويحذف ح الف ابن خطا للتخفيف فی الكتابة والدلالة على الامتزاج
وحذفها فی غير ذلك نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرا من الشواذ وقوله لا ذاكر الله
الا قليلا على الضرورة واما قوله حارثة من قيس بن ثعلبة فعلى الضرورة نون التاكيد خفيفة
ساكنة قدم الخفيفة وان كانت فرعا لخفتها وثقيلة مشددة مفتوحة لخفة الفتحة مع غير الالف
مكسورة معها للتشبيه بنون الاعراب والتعادل بين ثقل الكسرة وخفة الالف سواء كان الالف
الضمير او الالف الزائدة فی جمع المؤنث نحو اضربان واضربنان يختص نون التاكيد او كل واحد
منهما والجملة مستانفة بالفعل المستقبل الكاين فی الامر نحو اضربن والنهی نحو لا تضربن
والاستفهام نحو هل تضربن والتمنی نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا
والقسم نحو والله لافعلن وانما يختص النون بالمستقبل الموصوف لانها وضعت لتاكيد المعنی
الطلبی والطلب انما يتعلق بالمستقبل الذی يكون امرا او نهيا ونحوهما مما ذكر ويشبه جوابا
بالمطلوب لدلالة القسم على اعتنائه بشانه وزيادة اهتمام له كالمطلوب وقد تدخل نون
التاكيد فی النفی نحو لا تفعلن تشبيها بالنهی ويلحق بالنفی قلما يقولن لان القلة تلحق
بالعدم وحمل عليه للمضادة كثر ما تقولن ولزمت نون التاكيد فی مثبت جواب القسم نحو
والله لافعلن خلافا للكوفيين والاضافة من باب جرد قطيفة وانما لزم لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يخصه ويتصل به
وهو النون بعد صلاحية له وكثرت نون التاكيد فی مثل اما تفعلن واما ترين من البشر اي
فی الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا يقصر المقصود من غيره
وما قبلها ای النون التاكيد مع الضمير المذكرين وهو الواو ومع حال من قوله مضموم للدلالة
على الواو المحذوف للساكنين ومع المخاطبة ای مع ضمير المؤنث المخاطبة ای الانثى التی خوطبت مكسور

للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين وفيما عداه ای فيما عدا المذكور مفتوحة للخفة حقيقة نحو اضربن
او حكما نحو اضربان اذ الالف فی حكم الفتحة او فی حكم العدم لانها غير حاجز حصين بسكونها وضعفها
وضعا وما قبلها مفتوحة او المراد اذا لم يكن قبلها الف بدلالة قوله وتقول انت فی التثنية والجمع
المؤنث اضربان واضربنان بزيادة الالف للفصل لئلا يجتمع النونات وامتنع التقاء الساكنين
بجعله التقاءهما على حده باعتبار الاتحاد الحكمی لخوف اللبس بالواو فی التثنية ولزوم اجتماع
النونات فی جمع المؤنث بحذف الالف ولا تدخلهما ای التثنية والجمع المؤنث الخفيفة لانه لو بقی
فيهما الالف لزم التقاء الساكنين لا على حده لعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع
النونين خلافا ای يخالف هذا القول خلافا ليونس فانه جاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغتفرا كما فی الوقف وليس بمرضی عند الاكثر وهما ای نونا التاكيد الثقيلة والخفيفة فی غيرهما
ای غير التثنية والجمع المؤنث حال كونهما مع الضمير البارز نحو اضربوا كاللفظ المنفصل فی حذف
حرف العلة وتحريكها على التفصيل ای يجب ان يعامل اخر الفعل مع النون مع معاملته مع الكلمة
المنفصلة من الساكنة الصدر من حذف او تحريك نحو اضربن واضربن والمقصود هنا بيان
حكم المعتل لاتحاد اتصالهما فان لم يكن ضمير بارز فكالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل فقيل
ترين لانها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكونها الاخر لازما
فيعود ما حذف للسكون فقال لن ترين بياء مفتوحة واشبهت الف التانيث التثنية فی
الاتصال فلم يعل اللام معهما نحو هل ترين وهل ترمين كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو
هل تريان وهل ترميان وترون بضم الواو لعدم كونها لازمة حتى يحذف لالتقاء الساكنين
على نحو تحريكها كذلك فی الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال اخشوا القوم وترين
بكسر الياء للساكنين كما فی اخشی الله وهذه امثلة المضارع واما امثلة الامر فقوله واغزون
باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الاخر فيما هو كالكلمة المتصلة كما فی اغزوا وارميا واغزن
بحذف الواو كما فی اغزوا الجيش ولولا كان النون كالمنفصل لكان هذا من التقاء الساكنين على

على حذفه لكون الاول همزة والثاني عما فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال واغرب

والمخففة تحذف للساكنين اي لملاقاة الساكن بعدها نحو لا تهين الفقير علك ان

تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن تشبيها بحرف المد في امتداد الصوت وحطها

عن التنوين اللاحقة بالاسم واللام في للساكنين للوقت اي النون المخففة بحذف

وقت ملاقات الساكنين بدليل عطف الظرف عليه وهو قوله وفي الوقف فيرد اي اذا

حذف في الوقف واذا لم يكن مفتوحا ما قبلها فيرد ما حذف لزوال التقاء الساكنين نحو

اضربوا في اضربن واضربي في اضربن لانها لما شابهت بحروف المد حتى حذفت للساكنين

ولم يجر لها حذفت في الوقف ايضا مثلها والمفتوحة ما قبلها تقلب الفا للوقف نحو

اضربن يقال في الوقف عليه اضربا قياسا على التنوين في نحو زيدا وقوله الفا تميز او مفعول

ثاني يتضمن الجعل ذكر التنوين ونوني التاكيد المختص بالاخر في اخر الكتاب ثم اخر النون

المختص باخر الفعل عن الفعل التنوين اذ الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون

بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما من باب حسن المختم • تبنظ بيدي اتمام جمع هذه

الفوايد • ونظم هذه الفرايد • الكاشفة الستور عن وجه المشكلات • والمبعدة

القيود عن رقاب المعضلات • المحتوية على حقايق لباب اراء المتقدمين المنطوية

على دقايق نتايج افكار المتاخرين • الموضحة لغوامض الكتاب ومعضلة • والمقرر على

مجمله ومفصله • حين توزع البال • وتشتت

الاحوال • وفرط الملال لكن جلت حكمته

قد وفقني للاتمام • وجعل الفوز

بهذا المرام

تم

